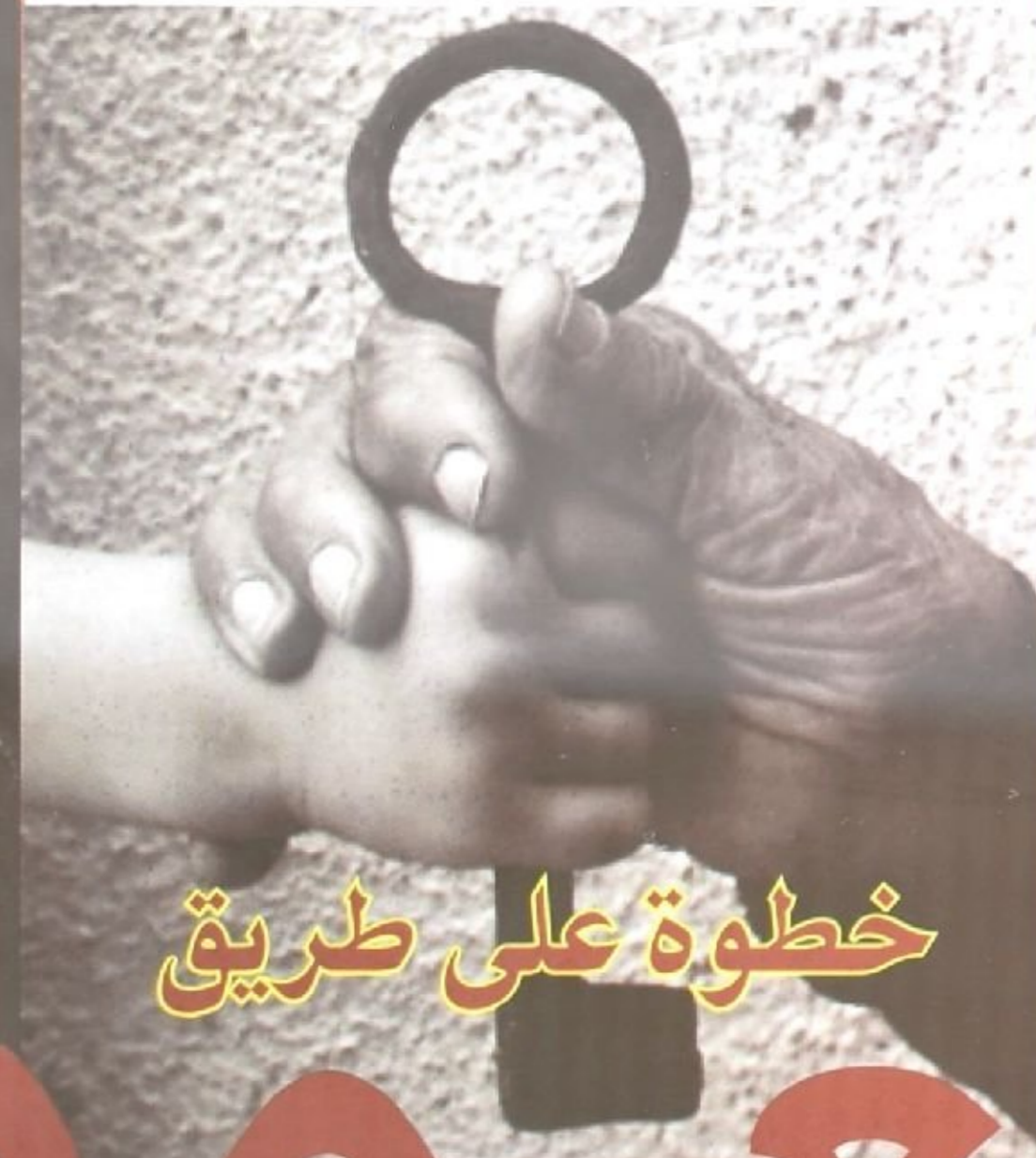


الهدف

المصالحة



خطوة على طريق

المعرفة

الهدف - فلسطين العدد 1438 15 آذار / مايو 2011 - No. 1438 - 15 May 2011

في قراءة اللوحة التشكيلية

تحتاج اللوحة التشكيلية للعناصر الأربعة (الموضوع والحواس والدماع والمعلومات السابقة) كأي نص، إلا أنها تحتاج قبل هذه كلها إلى أداة أكثر أهمية، إنها الإحساس. لأن اللوحة تعتمد في قراءتها على البصر أولاً، وما ينتج عن الرؤية من انفعال بمكوّنات اللوحة الأولية الظاهرة.

عندما ننظر إلى لوحة فإنك أول ما ترى الألوان، سواء رأيتها عن بُعد أو عن قرب. وبعد لحظة تبدأ باكتشاف التفاصيل.

قراءة اللوحة تعتمد بشكل أساسي على اللحظات الأولى من رؤية اللوحة، وقبل الدخول في التفاصيل أو البحث عنها، وبعد استكمال حالة الإشباع تلك تبدأ رحلة الاكتشاف لاستقبال ما تقدّمه اللوحة للمشاهد من معرفة عادية أو معمّقة أو متعة. الخ. وكلما طالت هذه اللحظات كلما كانت العلاقة باللوحة أجمل وكانت قراءتها أكثر متعة، والتفاعل معها أعمق وأجدي وأجمل.

لذا فإن السؤال عن معنى اللوحة منذ البداية هو سؤال عن مسألة ثانوية لاحقة، وإنما الأصل هو استقبال الانطباعات الأولى لمشاهدتها.

عندما نكون في غرفة مغلقة، ويشتدّ الحرّ، ونريد فتح نافذة لاستقبال الهواء المنعش، فإننا في اللحظات الأولى لفتح النافذة نستقبل تأثير الهواء المنعش على وجوهنا ونستنشق به عمق، قبل أن نسأل عن اتجاهه ومصدره ومكوّناته وفائدته. الخ، لأن اللحظات الأولى هي الأهم، وكذلك الأمر بالنسبة للعمل الفني، وبدون ذلك سنفقد أهمّ مكوّن في اللوحة، وستتحول اللوحة إلى نصّ يقدم معلومات بسيطة ربما لا قيمة لها.



رئيس التحرير
عمر شحادة

ثمن النسخة
دينار أردني أو ما يعادله

قيمة الاشتراك السنوي
□ في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة
عشرة دنانير أردنية أو ما يعادلها

□ في مناطق 48
100 شيكل فقط

عناوين المجلة
فلسطين

رام الله - دوار الساعة
عمارة الميدان - ط 3
هاتف 02 2966808

البريد الإلكتروني
alhadaf194@gmail.com

الصفحة الإلكترونية
www.pflp.ps



إن أكون عبداً للمرحة

إن أكون عبداً للمرحة
سوف أكون عبداً للمرحة
سوف أكون عبداً للمرحة

الهدف

الهدف - فلسطين العدد 1438 15 أيار / مايو 2011
AL-HADAF Palestine. No. (1438) - 15 May 2011

كلمة

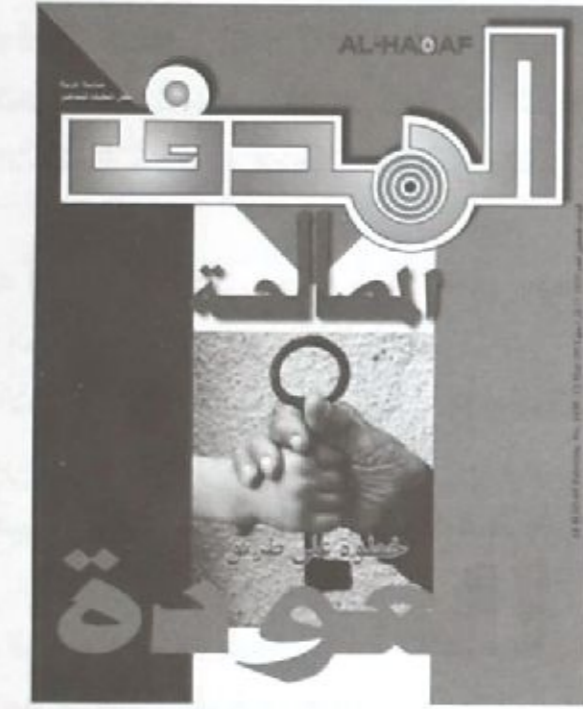
ترى هل نخذل ثوار مصر الذين فتحوا صدرهم لصالح وطني فلسطيني، ام اتنا سنكون كبارا وعلى مدى قامة المد الثوري العربي، فنعيد صياغة ذاتنا الوطنية، كما يعيد العرب الان صياغة ذواتهم؟ سؤال على طاولة القادة، وعلى اجندة كل حريص على النهوض الوطني.

انه ايار بكل معالم الدم، وكل ذكريات التشرد، وخيانة الزعماء، انه ايار الذي ادخل مصطلح المخيم الى حياتنا ليصبح له طعم العلقم، وتعيش فيه كل خيبات العرب، واصرار الشعب على العودة.

انه ايار، حيث يفتتحه الكادحون برياياتهم، وياقاتهم الزرق، معلنين وجودهم العادي في حياة البشر، يكادحون لاجلنا، ولكنهم لا يحصلون من كدحهم الا على كفاف يومهم او يقل، ايار في غرته مصبوغ بدم وعرق وتراب

وايار في منتصفه، يعري الوجوه الكالحة، ينشر على حبال ايامه وسنينه اوراقا سموها قرارات دوليه كي يتأكد الدم فاذا به بلون تراب مرج ابن عامر، كأنه نسغ يتوالد من رحم الجريمة الكبرى، او ذكرى وحشية تقفز عند كل مفرق وحاجز، ايار في منتصفه لم يعدل في قسمته، بل انه لم يحاول القسمة اصلا، فتكالت كل الدنيا فيه على شعب اعزل، كي يبنوا لاحلامهم الامبراطورية عززالا ينظرها عند حدود النفط وممرات الطرق الى الشرق.

في ايار لا نجلس لنبكي ملكا مضاعا، بل لنعيد صرختنا للعالم، هذا ما اقترفته ايديكم، وما ستمحوه دماؤنا.



في هذا العدد

شؤون فلسطينية

حول إنهاء الانقسام

الحراك الشبابي المستقل

العمل والعمال في الأراضي

الفلسطينية

مؤتمر الحكيم

شؤون عربية

لقاء مع ياسين نعمان حول ثورة

اليمن

الدين والعرب بعد ثورة 25 يناير

شؤون العدو

اسرائيل والثورة المصرية

قراءات اسرائيلية

شؤون دولية

المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الكوبي

المدى الثقافي

التفسير على الطريقة الفلسطينية

«طوبنا صفحته للأبد»

قالها الرئيس عباس في حفل توقيع المصالحة في القاهرة، فما كان من خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي «لحماس» إلا أن أردف: «وأصبح تحت أقدامنا»، أما الحراك الشعبي والشبابي فما زالت راياته وشعاراته مرفوعة: «الشعب يريد إنهاء الانقسام والاحتلال»، «نحو انتخاب مجلس وطني جديد يمثل الفلسطينيين في كل مكان».

هذا الحراك الذي بدأت ارهاساته الشبابية الأولى مطلع العام الحالي، وتنامى مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، متمثلاً بالنزول لشوارع الضفة والقطاع وإعلان الاضراب عن الطعام عشية 15 آذار، والاحتكاك ثم الصدام مع أجهزة أمن سلطتي الانقسام التي سعت لاحتوائه ولجمه، لم يكن في حقيقة الأمر سوى الوجه الفلسطيني للحراك الشبابي العربي الذي عرفنا بدايته، ولن يتوقف رغم الجراح النازفة والدماء الراحفة في الميادين والساحات، فلقد مضى قطار الثورة الى غير رجعة في بلادنا العربية ولم يعد بمقدور أحد أن يوقفه.

رغم وحش الاستيطان، وإرهاب الدولة، والموت المعلن للمفاوضات، وفقدان المصادقية للرئيس اوباما ومشايخه من العرب والعجم، واستفحال أزمة سلطتي غزة ورام الله، ما كانت لتتم ولتولد المصالحة على هذا الشكل غير المنتظر الذي أربك الكثيرين، لولا روح التغيير الثورية التي حملتها ثورة 25 يناير المجيدة، وهو الأمر الذي يفسر الفرحة العارمة والابتهاج الشعبي من جهة، وفي الوقت نفسه هذا الترحيب المشوب بالحذر في أوساط الشعب وقواه الوطنية ومناصريه، لأن المصالحة لم تولد لإدخال الكل الوطني من جديد في حظائر اوسلو وأحاييل واشنطن المدبرة للقضية الفلسطينية والشروع الوطني برمته، ولم تولد إلا لتعيد تعبيد طريق التحرير والشرعية الدولية والعدالة ومسيرة الحرية والديمقراطية.

ستفاجيء الأيام والأحداث القادمة الكثيرين الذين استمرؤا الجلوس هانئين في انتظار الفرج على جدار الأيام الرتيبة والكئيبة المملوءة بالأوهام، وحكم الحزب الواحد ومغانم السلطة فضلاً عن الاستيطان والحصار والموت والاعتقال، ما لم يستجيبوا لاحتياجات التطور وحاجات التغيير الجذري الشامل التي تدق الأبواب.

وهو ما يستدعي البدء الفوري بآليات التنفيذ للاتفاق الوطني عبر تشكيل حكومة الكفاءات الانتقالية المؤقتة، لفتح المعابر وإعادة الإعمار وكسر الحصار وتوحيد المؤسسات وإدارة الشأن الداخلي، وتمكينها من رفع الظالم الأمنية والاجتماعية والسياسية في الضفة والقطاع، باعتبار هذه الحكومة ذراعاً وامتداداً لمنظمة التحرير وليست بديلاً لها أو شريكاً مضارباً.

هذا بما يتوازي مع إخراج م. ت. ف. واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من غيبوبتها بدعوة رئيسها لانعقاد عاجل للهيئة القيادية المؤقتة المعنية بالتوافق على السياسات واشتقاق استراتيجية وطنية جديدة، جامعة وناظمة لقوى وإمكانات شعبنا في الداخل والخارج، بما يستجيب لضرورات وقوانين إنجاز مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي التي يعيشها شعبنا، وتعزيز صموده ومقاومته الشعبية بكل أشكالها.

وهنا حجر الزاوية في إعادة صياغة وجودنا وبناء علاقاتنا العربية والدولية، والأمر الذي نقوله اليوم للعالم أجمع في ذكرى النكبة، وما يصون نضال شعبنا ومنجزاته وحقوقه، وفي القلب منها حقه في العودة إلى دياره التي شرد منها قسراً، ويعيد ترتيب البيت الفلسطيني وارساء قواعد الشراكة الوطنية ديمقراطياً، ويستعيد مكانة م. ت. ف. ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا تحت رايات برنامجها الوطني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود 67 وعاصمتها القدس.

وأخيراً.. ماذا بعد؟



حمايتها وحماية دوره المستقبلي.

لقد استلزم حوالي أربع سنوات من أجل التوافق على أسس المصالحة، مع أن الانقسام كان ولا زال وسيبقى مصلحة عليا للاحتلال الإسرائيلي، ولهذا رأينا قيادته تغذي بقاء الانقسام واستمراره وتستشيط غضبا عند التغلب عليه والاتفاق على نبذه. فقبل ذلك رأيناها تقول: «أنه لا يوجد شريك فلسطيني في المفاوضات» فأبو مازن لا يمثل الفلسطينيين وحماس إرهابية. وكان القوى السياسية الإسرائيلية جميعها تعمل من أجل السلام بما فيها ائتلاف نتنياهو الحكومي؟! في العودة لاتفاق القاهرة، بين فتح وحماس وباقي القوى والفصائل، سيعترض وصول الاتفاق إلى نهاياته المرجوة، أي الوحدة الوطنية وإعلاء شأن التناقض الأساس مع الاحتلال، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، الكثير من العقبات الداخلية والخارجية، ويتوقف على تكاتف وتضامن القادة والقوى الموقعة على الاتفاق الكثير، فحماية الاتفاق وإيصاله لنهاياته التي عمل من أجلها شعبنا، تتوقف على الإرادة السياسية لكل الموقعين عليه، وعلى المساندة الإيجابية عربياً ومن الدول المحيطة بفلسطين خاصة، ومن المدافعين عن تقرير المصير والحرية دولياً. فالآن وبعد تجرية سنوات الانقسام وآثارها المدمرة وطنياً وسياسياً واجتماعياً، بات من مسؤولية القوى والقادة جميعاً، التصدي لكل المحاولات والذرائع الواعية أو غير الواعية، الفتوية أو الشخصية لتأييد الانقسام. والسؤال، هل التوقيع الاحتفالي في القاهرة ينهي الانقسام واقعياً؟ إن الجواب لا، برغم الترحيب به من شعبنا ومن الأطراف الفلسطينية ومن محبي شعبنا ومناصري قضيتنا الوطنية جميعاً. فهناك أسئلة كثيرة تطال ما اتفق عليه، والحاجة لتحديد مواقف مشتركة منه. مثل: الإطار القيادي واللجنة التنفيذية والصلاحيات لكل منهما ومن هي المرجعية الأخيرة؟ الانتخابات للمجلس التشريعي والوطني، أليس التشريعي مكون من الوطني، هل الانتخابات

في المستقبل تعني الفصل بينهما وهل يمكن إجراء انتخابات بنظامين انتخابيين، تمثيل نسبي كامل للمجلس الوطني و75% - 25% للتشريعي نسبي ودوائر، وهل يمكن تشكيل لجنة الانتخابات ومحكمتها بين الداخل والخارج لمعالجة قضايا الانتخابات للمجلس الوطني والتشريعي... إلى آخر ذلك من القضايا التي تتطلب أولاً توحيد الرؤية والنظر لها، ولجان عمل مختصة لمتابعة تنفيذها. وهناك قضايا جرى تغييبها مثل البرنامج السياسي، هل هو برنامج م. ت. ف. تقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة، ومشكلات واقعية يمكن أن تنشأ من رحم المستقبل ومسيرة التوحيد.

لكل ما سبق ومن أجل عدم تكرار الماضي بكل آلامه ومآسيه، يبقى من الضروري والهام أن يحافظ الموقعين على الاتفاق على زخم توقيعهم والتحلي بالإرادة السياسية لتجاوز المشكلات والتغلب على موروثات الماضي وعلى الحسابات الفتوية والشخصية بما في ذلك التغلب على الموروث الثقافي والاجتماعي القريب والبعيد. إن النجاح في هذا يتطلب مساندة فعلية وحقيقية من حركة الجماهير وبخاصة من الشباب. وأولى الشعارات التي يجب رفعها هو: «الشعب يريد تنفيذ الاتفاق» كبدل عن شعار الشعب يريد إنهاء الانقسام. لقد دخلنا مرحلة جديدة، تتطلب جهوداً مثابرة، ومتابعة مستمرة وضغوط فعلية من الشعب وقواه الفاعلة. فليحتفظ الشباب بدافعيتهم إلى النهاية، نهاية الانقسام ونهاية الاحتلال وترسيخ الديمقراطية.

شؤون فلسطينية

عبد الرحيم ملوح

وأخيراً وبعد ما يقرب من أربع سنوات من الانقسام المدمر، واستناداً لما توافقت عليه حركتنا فتح وحماس، عقد في القاهرة يومي الثلاثاء والأربعاء 3-4/5/2011 لقاء وطني فلسطيني، شاركت فيه قوى الشعب الفلسطيني المنظمة جميعاً، إضافة لعدد من المستقلين برعاية مصرية من وزير الخارجية د. نبيل العربي ومدير المخابرات العامة الوزير مراد موافي، وبمشاركة أمين عام الجامعة العربية السيد عمرو موسى وعدد آخر من وزراء الدول العربية والصديقة، وممثلي الهيئات الدولية والإقليمية.

إن التوقيع على الاتفاق من جميع المشاركين، يشكل خطوة هامة، بل كبيرة للأمم، نحو توحيد جهود وقوى الشعب الفلسطيني، ليتمكن من مجابهة الاحتلال ومتابعة نضاله من أجل تحقيق الحد الأدنى من حقوقه الوطنية، في تقرير المصير والدولة والعودة. فالدعم والمساندة الذي حظي بهما التوقيع عربياً وإقليمياً ودولياً يدلان على الاهتمام بالوضع الفلسطيني، وبضرورة الخروج من حالة الانقسام، حتى يتسنى لكل منهما تفعيل دوره السياسي لصون مصالحه الوطنية في المنطقة، انطلاقاً من رؤيته لكيفية

حول إنهاء الانقسام

رائد صابر

إسرائيل وتوابعهما له، فإن هناك حتى في الساحة الفلسطينية، داخل طرفي الاتفاق، «فتح» و«حماس»، وخارجهما، من لا يريد لهذا الاتفاق النجاح، ذلك لمصالح قومية وشخصية ضيقة، وإلا لماذا دامت الحلقة الأخطر في تاريخ الانقسامات الفلسطينية الداخلية لأربع سنوات عجاف، وضعت المشروع الوطني الفلسطيني برمته على كف عفريت؟؟!! ولا يكفي لستر هذه الحقيقة المرة «اكتشاف» بدهة أن الانقسام مصلحة صافية للعدو، وكان في ذلك اكتشافاً للبارود أو النار. في كل الأحوال أن يأتي الخير متأخراً خير من أن لا يأتي أبداً.

لكن، وحتى تكون العودة للاتفاق الوطني عودة فعلية لاستعمالية، واستراتيجية لا تكتيكية، حري بقيادتي «فتح» و«حماس» أولاً، وبكل قيادات العمل الوطني الفلسطيني، في الوطن والشتات، ثانياً، رؤية أن جوهر الانقسام سياسي بامتياز، ويتعلق بالاختلاف حول تعاهد أو سلو والرهان على أمريكا أساساً، حتى، وإن تجلى في أبعاد تنظيمية وسلطوية. وبالتالي، فإن إنهاء جذريا واستراتيجيا يكون أولاً وأساساً بالتوصل إلى اتفاق وطني على برنامج سياسي واحد وموحد، تستخلصه مراجعة سياسية وطنية شاملة لمسيرة عشرين عاماً من التفاوض المباشر المنفرد تحت الرعاية الأمريكية. برنامج يعيد للشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات، وحدته السياسية، كناظم لا مناص منه لإعادة بناء وتوحيد وتفعيل وتثوير ودمقرطة المؤسسات الوطنية، المعبر عنها في منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات واتحادات شعبية وفصائل وأدوات فعل كفاحي. هذا هو المدخل الصحيح، ودونه لا يعدو ترقيعاً بمدخل خاطئة، جرى تجربتها، ولم تقض بالأمس، ولن تقضي اليوم، إلا إلى إبقاء باب الانقسامات الفلسطينية مفتوحاً على كل الاحتمالات. ما يفرض ضرورة إعطاء الأولوية للإسراع في تنفيذ البند المتعلق بتشكيل القيادة الوطنية المؤقتة، الوارد في اتفاق إنهاء الانقسام، كقيادة اتفق على تشكيلها من أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل ومستقلين، وتعنى بإدارة كامل الشأن الفلسطيني، وبضمنه إدارة الصراع مع الاحتلال، حتى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، على أساس التمثيل النسبي الكامل، لمجلس وطني جديد، في الوطن والشتات، والتوافق حيث تعذر، كمهمة تحتاج إلى خطة عملية مع جدول زمني ملموس غير قابل للتأجيل والتسويف، كما حصل معها بعد إعلان القاهرة 2005.

هنا حري أيضاً التأكيد على أن التحاليل بحمال الأوجه من الصياغات الجامعة للشيء ونقيضه، في السياسة أولاً، وفي الأمن والتنظيم والمواعيد ثانياً، لم يقض في اتفاق مكة، (مثلاً)، ولن يقضي اليوم، برغم تغيير المعطيات خارجياً وداخلياً، إلا إلى الانتكاس والعودة بأخطر حلقات الانقسامات الفلسطينية الداخلية إلى الربع الأول. ما يستدعي المباشرة الفورية في وقف التحريض المتبادل، والإفراج عن كافة المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي ومقاومة الاحتلال، ووقف

التنسيق الأمني معه، ووقف التعرض لحرية التظاهر والاحتجاج والتعبير عن الرأي، إن في الضفة أو غزة.

بقي القول: إن كان لهذا الاتفاق المبارك أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ، بما هو اتفاق لخدمة المصالح العليا للشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات، وبما يمنع تحويله إلى استدارات محاصصة تكتيكية فرضتها عوامل خارجية وداخلية، فإن على قيادتي «فتح» و«حماس» تحديداً، وعلى قيادات العمل الوطني عموماً، الكف عن اسباغ العشائري على ما هو سياسي، فالمطلوب لشعبنا ليست «مصالحة»، المطلوبة لفصيلين اختارا سنوات أربع لغة السلاح بديلاً للغة الحوار، بل اتفاقاً سياسياً على الحد الأدنى من القواسم المشتركة، كاتفاق يعيد نظم شعبنا، في الوطن والشتات، في استراتيجية سياسية كفاحية تنظيمية وديموقراطية، إنقذها منذ مدريد فتعاقد أو سلو السياسي، الذي بات ثمة لمشروعه قاعدة اجتماعية متناغمة ومستفيدة في الضفة والقطاع، بما يقتضيه ذلك من استحقاقات سياسية وثقافية، بالكاد يرقى خيارها السياسي إلى دولة في حدود 1967، ما ينطوي على تحويل حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ورقة للمقايضة. وهذا ما أسهم في إدخال النضال الفلسطيني في مأزق متنوع الأبعاد كاد يهدم منجزاته ويحوّله لنضال معاق بعد ما أفضى إليه من تفكيك للشعب واختزال لحقوقه وهويته، وإتساع للفجوة بين أولويات تجمعاته، وبلوغ الإحتراب الدموي بالسلاح بين ألوان طيفه الفكري-السياسي. هذا ما يجب على الاتفاق الوطني لإنهاء الانقسام اليوم أن يتجاوزته عبر مراجعة سياسية جادة شاملة، أما إذا لم يكن هذا وارداً، سيان أكان باصرار البعض على خيار التفاوض الأوسلوي، أو كان بإعطائه فرصة إضافية من بعض آخر، فإن لا مناص والحال هذه من إعطاء صاحب السيادة، الشعب في الوطن والشتات، حقه في التقرير في هذه المسألة الاستراتيجية عبر انتخابات لمجلس وطني جديد، كحق سيادي لا يمكن اختزاله في مطالعة الاستفتاء على أي اتفاق يتم التوصل إليه مع العدو، فالشعوب لا تستفتى على حقوقها الوطنية والتاريخية.

ذكرى النكبة 999

عطا مناع

دون أن نعيش الحلم، وهذا يفرض علينا كجيل الحفاظ على الرسالة/الافتتاح وتوريثها للأجيال القادمة قولاً وعملاً، فالافتتاح الرابض على مدخل مخيم عايد للاجئين الفلسطينيين ببيت لحم ليس مجرد الأكبر في العالم وحسب، انه الحلم الأكبر المتدفق في الذاكرة حلماً وفي الأرض شلالاً من الدماء.

في الذكرى الثالثة والستين للنكبة نحن نستحضر الذاكرة التي هي جبل يعتقد البعض أن حلمه مات بموته، فلا زالت ملامح جدي وأبي وآلاف الوجود ماثلة أمامي، ولا زال أبو إبراهيم عبيد الذي سلم المفتاح لحفيده على مدخل مخيم عايدة للاجئين ونحن ندشن افتتاح العودة حاضراً، وبالمناسبة غاب أبو إبراهيم عبيد عن المشهد بعد أشهر من تسليم الأمانة وكأنه توحد مع المفتاح ولسان الحال يقول: أبو إبراهيم هو المفتاح والمفتاح هو أبو إبراهيم والجيل الذي نقرأ على روحه الفاتحة بلغتنا الخاصة كلما زرنا المقابر لدفن مفتاح آخر على أمل الانبعاث من جديد في اللحظة المناسبة.

أسئلة كما المطرقة، تثير الضجيج في الرأس، ضجيج الأسئلة يستنهض الأموات، من قال لكم أن حلمنا قابل للبيع؟؟؟ ومن قال لكم أننا نقبل بعرض المفتاح الإنسان في سوق الانجزة والتطبيع؟؟ من قال أننا ملك لابو فلان وأبو علان ممن يبيعوننا بمبادرة أو وجهة نظر؟؟؟ أيعقل أن تكون قضيتنا مجرد وجهة نظر؟ أيعقل أنهم سينتصرون على المفتاح!!! إن هذا درب من الجنون، لأن المفتاح دم ولحم. في كل عام نقرب من فلسطين وتقرب منا، ندرك قسوة المرحلة، لكننا واقفون في وجه العاصفة، ومنتظر الانبعاث القادم على أرضية التمسك بحقوقنا ومواجهة النكبة المستمرة وإعادة الاعتبار لثقافة اللجوء وعدم التعامل مع نكبتنا كمهمة موسمية تحييها مؤسسات الانجزة، والتأكيد أن مقاومة النكبة تحتاج إلى عمل دؤوب يرسخ في ذاكرة الشباب تاريخ اللاجئين الذي سيتزودون به لممارسة حقهم في عودتهم حتى لو بعد ألف عام.

رقم خيالي وقد يُضحك البعض المتفائل والمتشائم في آن، وهذا طرح غير واقعي لأن شعبنا الفلسطيني يحيي الذكرى 63 للنكبة الفلسطينية في ظل حالة من اليأس الخبوي والبحث عما يسمى بالحل العادل لقضية اللاجئين التي هي قضية السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني لدرجة أن هؤلاء تاهوا في التفاصيل التي تحولت إلى تنازلات وتفريط واضح لكل فلسطيني.

قضيتنا نحن اللاجئين بسيطة، وتتمثل في القناعة الراسخة بأننا حتما سنعود حتى لو بعد ألف عام، صحيح أنني أتحدث عن زمن خيالي ولكنني أتسلح بحقنا الذي لا يتقادم ولا يموت لأننا لا يمكن أن ننسى، ومخطئ من يراهن على عامل النسيان للأجيال القادمة لأنها الضمانة الحقيقية لنا، وهي القدرة على حمل الأمانة والتطبيق بها والدفاع عنها وعن الجذور الفلسطينية التي لا زالت ماثلة أمامنا شجراً وحجراً وذكريات.

من الخطير التعامل مع اللاجئين ككم بشري ولحم مكس في المخيمات التي تشكل بالنسبة لنا محطة للعودة، والأخطر أن يتغلب الشكل على الجوهر كأن نصغي للطابور الخامس الذي يخرج علينا لينادي بنا قائلاً: انظروا إلى المخيمات، لقد تحولت إلى مبان جميلة ومؤسسات وثقافة جديدة، انظروا للمخيمات التي خرجت الاقتصاديين الكبار والإعلاميين وطوابير الانجزة التي جلبت لكم «السمن والعسل»، هذا هو خطابهم الذي يتناقض مع جوهر قضيتنا الحلم الذي لم ولن يموت رغم الرغبة غير المقدسة التي تنتاب البعض الذي يتاجر بنا ويتعامل معنا كمشروع ربحي.

لا اعتقد بعامل الزمن، وإذا اعتقدت به فهو لصالحنا، فاليوم نحى الذكرى 63 لنكبتنا ومذابنا التي حفرت لها مكاناً في التاريخ والجغرافيا، وقد تطول غربتنا وتشتتنا لنموت

مبدئياً، وبمعزل عن دوافع وظروف الاتفاق المبدئي بين حركتي «فتح» و«حماس» لإنهاء الانقسام، برعاية عربية ومصرية أساساً، وبمباركة باقي الفصائل، وبينها من له تحفظات جوهرية، وبترحاب شعبي واسع، إنما حذر، أصبح هنالك حلقة مركزية للنضال الوطني في اللحظة السياسية الراهنة، تتمثل في ضرورة تخندق قوى شعبنا السياسية والاجتماعية الفاعلة، على اختلاف مشاربها في الوطن والشتات، في مواجهة إجراءات العدو الرامية بدعم أمريكي إلى منع إنهاء الانقسام بكل السبل والوسائل، إن كان بالعمل على شل الإرادة السياسية الفلسطينية، أو بالعمل على تجريدها من حواضنها القومية والإقليمية والدولية.

لذلك، وبذلك، تتضح بدهة أن الانقسام الفلسطيني يمثل مصلحة صافية للكيان الصهيوني، ككيان يريد تأييد الانقسام واستعماله في مخططات تحترف الحروب وترفض التسويات، اللهم إلا جاءت على مقاس اشتراطاتها وإملاءاتها الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وجوهرها حق اللاجئين في العودة، المراد مقايضته بحكم إداري ذاتي يحمل مسمى دولة، لقاء إقرار فلسطيني رسمي بانتهاء المطالب الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، بل، والاعتراف بإسرائيل «دولة لليهود».

تلك هي ثوابت مخططات السياسة الإسرائيلية الأمريكية التي لعب رهان قيادة منظمة التحرير الواهم على تعديلها بالتفاوض العبيث لمدة عشرين عاماً، الدور الأساس في خلق الانقسام الفلسطيني، السياسي في جوهره منذ أواسط سبعينيات القرن المنصرم، وكانت قفزتا مدريد وتعاقد أو سلو السياسي بين قيادة منظمة التحرير والعدو برعاية أمريكية، هي محطته النوعية، فيما شكل انقسام «السلطة الفلسطينية» الصورية القائمة على هذا التعاقد، في حزيران 2007، الحلقة الأخطر بين حلقاته.

واليوم، جدير التدقيق في أن المطروح على الفلسطينيين ليس استعادة وحدتهم الوطنية، فهي قائمة في أوساط شعبنا، الذي لم يعرف تاريخه الصراع الطائفي أو المذهبي أو الإثني. بل إن المطلوب هو استعادة بناء الائتلاف السياسي الوطني بين قواه السياسية والاجتماعية، بمشاربها الفكرية والسياسية المتنوعة، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها التجسيد الفلسطيني لمقولة الجبهة الوطنية، كأداة من أدوات حركات التحرر الوطني، لتعزيز وتقوية ومضاعفة جهود المواجهة مع الاحتلال الأجنبي، باعتبار أن التناقض معه يبقى التناقض الموضوعي الرئيسي ما دام قائماً.

عليه، فإن الأهم من هذا الاتفاق المبدئي المبارك، إنما يكمن في نقله كاتفاق نظري إلى حيز التطبيق العملي، إذ فضلاً عن عداة أمريكا

عبودية المرأة الجديدة

سامية الزبيدي

الاقتصادية المزرية التي وصل إليها الحال في الأراضي الفلسطينية، غير هذه النظرة، وأصبحت المرأة العاملة مرغوبة فجأة وبشدة، وبتنا نسمع أو نرى رجالاً يشترطون أن تكون عروس المستقبل موظفة براتب لا يقل عن كذا، أو تعمل في قطاع محدد. ويمكن لنظرة سريعة لهذا التغيير أن تكون متفائلة، إلا أن التعمق بين ثنايا هذا التوجه يكشف أبعاداً استخدامية بل واستغلالية جديدة للمرأة. فيوم المرأة العاملة معركة استنزاف مستمر بين المنزل والعمل والالتزامات المجتمعية المختلفة، التي لا يزال الرجل والمجتمع مصراً على تحميلها للنساء فقط على رغم حصة النساء على الخروج للعمل وجني المال.

فترى أن نساء عاملات كثر يصارعن الوقت للوفاء بالتزامات العمل، من دون التقصير في مهمات المنزل المعلقة بأعناق النساء فقط من إعداد الطعام، وتنظيف، وغسل، وكوي، وربما العجن، ناهيك عن متابعة نظافة الأطفال ودراساتهم، علاوة على تادية فروضها المجتمعية بخطب ود العائلة والأقارب، وكان صلة الأرحام التي حث عليها الإسلام الحنيف مرتبطة بالنساء فقط.

الخاصة بالنساء.

ففي الفقرة الثانية من المادة 11 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيادو»، تنص الاتفاقية على أنه «توخياً لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضماناً لحقها الفعلي في العمل تتخذ الدول الأطراف التدابير التالية: تشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال».

بل وذهب إعلان بيجين لعام 1995 إلى أبعد من ذلك حينما نص في مادته رقم (15) على أن «المساواة في الحقوق والفرص والوصول إلى الموارد وتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي والشراكة المنسجمة بينهما أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما».

وعلى رغم أن المجتمع الفلسطيني ظل ينظر للمرأة العاملة باعتبارها امرأة قاصر عن إنجاح الحياة الزوجية والأسرية، كثيرة المتطلبات والتطلعات، علاوة على وسمه لكثير منهن بـ«الاسترجال»، إلا أن الأوضاع

يزداد يوماً بعد يوم عدد الرجال الباحثين عن زوجات المستقبل من العاملات والموظفات حتى باتوا يتخيرون نوع الوظيفة وقيمة الراتب قبل البحث في سمات شريكة الحياة وصفاتها. ويحظى هذا التوجه بتأييد العائلة والأصدقاء وتشجيعهم، الأمر الذي يعكس في ظاهره تغيراً مجتمعياً نحو قبول خروج النساء للعمل في مهن مدرة للدخل بأنواعها المختلفة. إلا أن التعمق أكثر في بنية هذا التغيير يكشف عن عبء جديد يريد المجتمع إلقاءه على كاهل المرأة، ألا وهو التخفيف من الأعباء المادية التي ساد الاعتقاد أن الرجل وحده من يحملها لقرون مضت.

فالمجتمع الآن يحض النساء في نسبة كبيرة منه على التعليم والعمل، ليس اقتناعاً منه بإنسانية التعليم والعمل لكل البشر رجالاً ونساءً، وليس باعتباره ضرورة حياتية بل حاجة تتطلبها الأوضاع الاقتصادية المزرية التي وصل إليها سكان فلسطين بوجه عام وقطاع غزة بوجه خاص جراء الحصار المفروض عليه منذ مطلع انتفاضة العام 2000، وزادت وتيرته تبعاً في أعقاب فوز حركة «حماس» في الانتخابات الأخيرة، وسيطرتها عسكرياً على القطاع منتصف صيف عام 2007.

كما لم يأت هذا التغيير نتيجة طبيعية لمعركة الحقوق التي جاهدت المرأة الفلسطينية لنيلها منذ عقود مضت، ولا لمحاولات السلطة الفلسطينية منذ قيامها الموازنة بين قوانينها المحلية والاتفاقيات الدولية لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

وعلى رغم أن هذه القوانين والتشريعات كفلت حق العمل لكلا الجنسين على قاعدة تكافؤ الفرص في القانون الأساس الفلسطيني وفي قانون العمل الفلسطيني إلا أن هذه النصوص ظلت قضافاً، بعيدة عن التجديد والتطوير الذي تضمنته المواثيق الدولية



وعلى رغم الواقع الصعب الذي خلقه تنكر الرجل والمجتمع لطبيعة تغير أدوار النساء نحو الدور الإنتاجي، وتجاهلهما لتكديس الأعباء على كاهل النساء حتى بات الأمر وكأن خروج المرأة للعمل نقمة عليها، إلا أن تدمير النساء وشكواهن الصحية والنفسية جراء تراكم هذه الأعباء دفع بعض الرجال إلى مشاركة زوجاتهم في أعباء المنزل، لكن هذه المشاركة ظلت تمننا منهم لا واجبة عليهم، وبات المجتمع ينظر لهذه المشاركة باعتبارها تسامح من الرجل وكرم منه في بعض الأحيان، وتحكماً وتسليماً من المرأة على الرجل في أغلبها.

وهكذا فإن واقع الحال يشير إلى أن المرأة العاملة مربوطة بعجلة من الاستعباد والسخرية لا تتوقف إلا بمرضها الشديد أو موتها، كما أن تحملها لهذه الأعباء الثقيلة يبعدها عن تحقيق أهدافها الفعلية من العمل على تحقيق الذات، والمساهمة في عجلة الإنتاج لصالحها وأسررتها ومجتمعها، وكذلك يبعدها عن المشاركة في العمل النقابي والمجتمعي والسياسي. وهو ما نبه منه تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2008 من أن تحسن أوضاع المرأة في أسواق العمل الدولية لم يساعد في تحقيق تقدم جوهري لتضييق الفجوة بين المرأة والرجل في أماكن العمل، الأمر الذي يتطلب بحسب تقرير آخر للمنظمة ذاتها إيجاد «سياسات عائلية في مكان العمل لكل من الرجال والنساء على حد سواء بغية المساعدة على تخطي مشاكل العمال ذوي المسؤوليات العائلية من حيث إقامة توازن أفضل بين قضايا العمل والعائلة في عالم يعمل بنظام ساعات أطول وأنماط عمل تجعل المرأة في موقف ضعيف وتؤثر في سيرتها الوظيفية»، ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى أهمية توفير حضانات ورياض أطفال قريبة من أماكن العمل، وتمكين الرجال من أخذ إجازة الأبوة أسوة ببلدان عدة.

وعلى رغم أهمية تطوير القوانين، وسن النظم الإجرائية المنظمة لقطاعات العمل المختلفة وتوفير المؤسسات المساندة للأسرة، في التخفيف من أعباء المرأة العاملة، إلا أن تطوير الوعي الاقتصادي والإنساني بأهمية العمل وضرورته للمرأة والرجل على حد سواء، باعتبار أن العمل الاجتماعي هو جوهر الوجود البشري وما يميزهم عن سائر المخلوقات الأخرى هو المدخل الأهم لمناهضة استعباد المرأة الجديد.

وفد الجبهة الشعبية يلتقي نائب رئيس الوزراء المصري



واصل وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلسلة لقاءاته في القاهرة، حيث التقى يوم الجمعة الموافق السادس من أيار الجاري الرفيق الدكتور ماهر الطاهر رئيس وفد الجبهة للحوار الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء المصري، وبحث اللقاء ضرورة تطوير عمل المؤتمر القومي العربي وبذل مزيد من الجهد لتنسيق الفعل بين مختلف القوى القومية العربية. وتناول

الجدير ذكره بان الوفد عقد لقاء هاماً آخر مع رئيس جهاز المخابرات المصرية السيد مراد موافي لمناقشة ومتابعة قضايا تهم الشأن الفلسطيني والعلاقات الثنائية.

واستمررا للقاءاته التي يجريها مع قوى وشخصيات مصرية، التقى صباح السبت 2011/5/7، وفد الجبهة الشعبية في القاهرة بالرفيق أمين إسكندر القيادي البارز في حزب «الكرامة» حيث جرى البحث حول التطورات على الساحتين الفلسطينية والعربية.

من جانبه، هنا الرفيق إسكندر وفد الجبهة بنجاح الجهود في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، مؤكداً وقوف حزب «الكرامة» إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني.

كما التقى الوفد بالسيد إبراهيم البدرابي أحد قادة الحزب الشيوعي المصري، وجرى البحث حول التطورات الأخيرة في الساحتين الفلسطينية والمصرية. من جهته، أكد وفد الجبهة حرصها على تطوير العلاقة الثنائية بين الجبهة والحزب الشيوعي المصري. كما أكد على استمرار جهود الجبهة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني لمواجهة التحديات التي تمر بها القضية الفلسطينية.

اللقاء موضوع المصالحة الفلسطينية وسبل الحفاظ عليها ودعمها للامام، وتطرق اللقاء إلى موضوع تسهيل سفر المواطنين الفلسطينيين على معبر رفح، بما يكفل ويضمن كرامة المواطن الفلسطيني، أثناء تنقله من وإلى مصر، ولتأكيد مساهمة جمهورية مصر العربية في فك الحصار عن غزة من خلال تسهيل السفر عبر المعبر.

كما التقى وفد الجبهة الشعبية بالقاهرة السيد واصل طه القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي الفلسطيني في مناطق الـ 48، واستعرضوا خلال اللقاء الأوضاع الفلسطينية، ووضع أهلنا في الـ 48، واتفق الطرفان على ضرورة تعزيز الخيار الوطني الديمقراطي في الساحة الفلسطينية كضرورة لصيانة الوحدة الوطنية واستمرار النضال ضد الاحتلال.

والتقى وفد الجبهة السفير الروسي بالقاهرة ميخائيل بوجدانوف وتناول اللقاء المصالحة الفلسطينية والحصار الذي يفرضه المجتمع الدولي على الشعب الفلسطيني واستمرار الاستيطان واتفق الطرفان على ضرورة قيام روسيا بدعم مطلب الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية كاملة سيادته وإنهاء الحصار عن قطاع غزة.

كما والتقى وفد الجبهة على غداء عمل حركة الأخوان المسلمين برئاسة المرشد العام للأخوان المسلمين السيد محمد بديع، ومن

صيرورة واعدة تعيد الصيغيات

جمال برهم

عاش الشعب الفلسطيني النضال لقرن، ما يجعل من الخطأ ربط حراكه السياسي، ومنه الشبابي، بشكل ميكانيكي بالحراك الشعبي العربي المتواصل، حتى وإن تأثر به كملهم. فقضايا الثورة لم تكن غائبة، أو مسكوت عنها لدى الغالبية الشعبية الفلسطينية، بل أن الحراك الشبابي الفلسطيني، بخلاف نظيره العربي، الذي انفجر لمواجهة تسلط أنظمة عاثت فساداً واستبداداً لعقود، خرج للشارع لمواجهة عملية بناء مثلثها سلطة أو سلو التي تبني دون سيادة واختزال بائس للوطن. وحتى، وإن كان الحدث العربي التاريخي بمثابة قفزة في سياق نضالي مديد، أشعلت شرارتها حركة شبابية ذكية امتلكت وسائل عصرها، فإن الوضع الفلسطيني مختلف، فخلف ظهرنا عقود من المواجهة المفتوحة مع الاحتلال، وفي الزمن القريب هناك انتفاضتي 1987 و2000، ناهيك عن استمرارية لم تنقطع للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر منذ أواسط الستينات القرن المنصرم، الذي شكل امتداداً لنضالات ما قبل النكبة منذ عشرينات القرن الماضي.



هنا يكون السؤال: ترى ما المشترك إذاً بين الحراكين العربي والفلسطيني؟؟ إن كان الحراك انطلقاً بشرارات شبابية، فإنه لطالما كان الشباب أغلبية في الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن المختلف هنا هو أن الشباب كانوا الحركة بمجملها، من رأسها حتى أخمص قدميها، وعقلها القيادي، وهو المشترك الأول بين الحراك الشبابي الفلسطيني والحراك في المنطقة العربية. ولهذه السمة أهمية خاصة، فحراك الشباب العربي عموماً أظهر من خلال شعاراته ومدخلاته السياسية، تمثله للأفكار التأسيسية للمجتمعات الحرة: من عدل ومساواة ومشاركة سياسية وسيادة الشعب. المشترك الثاني هو التركيز على حل الصراع الداخلي، فبالرغم من أن الشعار الأول الذي رفع من قبل الحراك الشبابي كان هو «إنهاء الانقسام» إلى أن طليعتهم الثورية، الحراك الشبابي المستقل، قامت بتطوير الشعار في سياق الحراك «إنهاء الاحتلال» عبر تبني إستراتيجية المقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال كشرط ناظم لأي مقاربة جدية تسعى أن تحظى بالتفاف شعبي واسع، يستلهم دروس انتفاضة 1987، وصولاً إلى المطالبة بمجلس وطني فلسطيني منتخب، يرفع من منسوب الفعل السياسي والديمقراطي، بما يقود إلى مغادرة مربعات تعاقد أو سلو وحسابات السلطين الناتجتين عنه وتحكمان

وفقاً لاشتراطاته وإملاءاته، كذلك كان الحال في الثورات العربية التي بدأت بالقضايا المطالبة لتصل إلى مطلب «إسقاط النظام». في الوضع الفلسطيني، تساوي المطالبة بمجلس وطني منتخب المطالبة بإسقاط النظام؛ فالنظام السياسي الراهن تم بنائه إثر اتفاقية أو سلو ليكون «سلطة وطنية فلسطينية» تختزل الوطن والشعب والحقوق، وبالتالي فإن المطالبة بمجلس وطني منتخب تعني إعادة تعيين الوطن والشعب ليتطابقا مع فلسطين من النهر للبحر، والشعب كل الشعب بكافة أماكن تواجده.

التطرف والنزق، فإن الشباب بحراكمهم مكنوا الحالة الشعبية من رؤية مشروع سلطنة أو سلو بشقيها في غزة والضفة، ومن رؤية خصوصية كل منهما كما هي في الواقع.

وإذا كانت حوامل المشروع الشبابي هي الحوامل المعتادة من حيث النوع، إلا أن الحراك ابرز ميزتين قادتا إلى تغيير في الشكل والمضمون:

1- تطور القدرة على فهم «المشاركة السياسية» ليضاف لمفهومها الجماعي بعدها الفردي. حيث كانت «المبادرة الفردية»، والتي نجدتها ناتجة عن تطور المجتمع، قد اكتسبت بعداً جديداً نتيجة انفتاح الشباب على العالم من خلال واسطة التطور التكنولوجي، وهذا يستحق الإشادة، مع ملاحظة أن الحصار

المفروض يبقى عائقاً بحاجة لتذليل.

2- الانفتاح على مضامين اليسار بعمومها، والتركيز على السلوك ليعكس فهم المصالح الطبقة والوطنية، بتجاوز لازمة التقوقع على المذهب الإيديولوجي والفئوية. وبهذا الصدد ضرب مثلاً في الميدان، في قلب مجتمع عانى خلال عقود من إنغلاقات مدمرة بهذا الخصوص، وهو ما نأمل أن يكون له صدق في التطورات اللاحقة.

أجل، المحطة الأولى من المسيرة تمت فعلاً، ما يستدعي التوقف للتفكير ميزة إضافية لهذا الحراك الذي يدرك أن الثورة مرحلة وليست لحظة عابرة ومفاجئة، ويعي أن الحراك صيرورة وليس خبطات سحرية، ما يمنع الإحباط والاستعجال على طريقة من يستعجل خصوبة الفحل.

ينكب الشباب على تقييم كيف استطاعوا كسر الحلقة المفرغة للصراع على السلطة على مستوى الوعي، وأين استطاع فعلهم التموضع ضمن المشهد العام، وما هو حجم تأثيره، وما مقدار التراكمات التي أنتجها فعلهم الواعي، وكيف يمكن لإيجابيات حركتهم أن تكون الدافع للخطوة التالية.

إن التفاعلات الثقافية الدائرة بين الطلائع الشبابية وعلى عموم تواجدها الشعب خطوة في الاتجاه الصحيح، ففتح الحوار العام ضرورة لا بد منها لاشتقاق معالجات ذكية للتحديات الماثلة، وهي كثيرة ومعقدة، ومنها الاستهدافات الأمنية وتنكيلاتها، العنيفة منها والناعمة، ناهيك عن الفعل المضاد للذين استمرروا السقوف الهابطة، ولكن سيكون المحدد للنجاح هو قدرة الشباب على تقديم نموذج الشبكة على مستوى الشعب الفلسطيني كله، عبر حركتهم التي استطاعوا صناعتها بالتفاعل مع نظرائهم من الشباب الفلسطيني الكفاحي في الأراضي المحتلة عام 48 والشتات، كنموذج قابل للتطبيق والتطوير في المرحلة القادمة. وسيكون حاسم على المستوى الوطني بناء تشابكات أوسع والعودة للميدان من أجل تثبيت سيادة الشعب وحقه الحصري عبر مؤسسات منتخبة في تقرير مصيره، وحتى تتحول المبادرة الشبابية الواعدة إلى حركة شعبية تستوعب كل ما هو ايجابي في مقاربات الجيشان الشعبي السابقة، وتحمي ذاتها من اختراقات المترصبين. تحية للشباب العربي، تحية للشباب الفلسطيني، صناع الحرية.

الشعبية تدعو لعقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة

وأكدت بأن سياسة الانتظار والتردد في مغادرة هذه المفاوضات نهجاً والتزامات ونتائج، وفي التفعيل الشامل في سياق استراتيجية سياسية موحدة بديلة، لقرارات الشرعية الدولية ومجلس حقوق الانسان ومحكمة لاهاي ومحكمة الجنايات الدولية، لن تجدي شعبنا نفعاً، لا بل وتمنح الاحتلال واعوانه المزيد من الوقت في تنفيذ مخططاته على الارض وتشويش وتعطيل جهود التضامن الاممي.

وحذرت من المناورات الدبلوماسية وما يسمى بالمبادرات المزعومة والدسائس التي تحيكها حكومة نتنياهو من غلاة التطرف والعنصرية، للأفلات من الضغوطات الدولية التي ولدها صمود الشعب الفلسطيني واستحقاقات التحولات التاريخية التي تشهدها المنطقة، وفي المقدمة منها تمكين شعبنا من نيل حقوقه في مقاومة ودحر الاحتلال والاستيطان وتحرير الاسرى والظفر بالعودة واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات برعاية الامم المتحدة تحضره كافة الاطراف المعنية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بعد انكشاف فشل الرباعية الدولية التي تتحكم بها الادارة الامريكية الداعمة لسياسات الاحتلال والحامية بلا حدود لجرائمه وفضائحه جيشه ومستوطنيه ضد الارض والانسان والمقدسات، رافضة اخضاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه دون وصاية اوشروط من أحد للمساومة والتجارة السياسية الدولية.

واعترفت الجبهة الشعبية بأن مواصلة اللهاث وراء ما يسمى بالحلول التفاوضية الثنائية بالرعاية الامريكية، وفي ضوء ادراك غالبية القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية والعربية لفشل وعقم الرهان على الرباعية الدولية واخفاق مناورات التحالف الامريكي الصهيوني في ان تنظلي على المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، تمثل خسارة صافية لنضال ومنجزات الشعب الفلسطيني.

الشعبية تنتقد صيغة تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة

ابداء الرأي والنقاش المجتمعي المفترض وصولاً للأهداف والمصالح الوطنية العليا.

ودعت الجبهة إلى إعادة النظر في هذا المرسوم وفسح المجال لاوسع مشاركة ممكنة في نقاش وبناء هذا المجلس على اساس من المهنية والديمقراطية والشمولية والعدالة والمشروعية، التي تعود قولاً وعملاً بالفائدة الوطنية المنشودة على الشباب والرياضة في آن معا.

انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صيغة تشكيل المجلس الاعلى للشباب والرياضة في منظمة التحرير الفلسطينية الذي أعلن عنه بمرسوم رئاسي صادر عن السيد الرئيس ابو مازن، معتبرة أنه لم تراعى احتياجات الشباب والرياضة المرجوة. ورأت الجبهة في هذا الاسلوب الاداري الفوقي في تشكيل هذا المجلس، استمراراً لمواصلة حرمان الجهات المعنية والمؤسسات الشبابية ذات الصلة من المساهمة الديمقراطية في

العمل والعمال في الأراضي الفلسطينية

■ نسبة البطالة تصل إلى 50%

■ سياسة التمييز بين المرأة والرجل في سوق العمل

سوسن حمودة



ويواجه الاتحاد تحديد قضية الحد الأدنى للاجور خاصة بعد التأكد من وجود اجور زهيدة جدا في مختلف القطاعات وهذا ما هو كارثة للعمال وعائلته.

كما توجد رزمة مطالب مقدمة لجهات الاختصاص لتحديد الحد الأدنى للاجور ان لا يكون اقل من الفي شيكل راتب شهري ودعم السلع الاساسية بعد الغلاء الفاحش، من اجل تمكن العامل الحصول على قوته اليومي بكرامة، ونطالب بتفعيل التأمين الصحي واعطائه للنقابات من اجل خدمة عماله، باعتبار العلاج حق لكل انسان كما التعليم ، والعمل هو حق لكل مواطن وقانون العمل يكفل هذا والان على السلطة الفلسطينية توفير العمل للعمال.

وحسب طه فان قانون العمل الفلسطيني كان انجاز لكن شابه كثير من النواقص ،مفسرا انه اول قانون عمل فلسطيني يطبق في الاراضي الفلسطينية بعد الانتهاء من قانون العمل الاردني لعام 65 وقانون العمل المصري في قطاع غزة، من اخرى شاب القانون كثير من النواقص يعمل الاتحاد على لوائح تعديل له من اجل ان يكون منصفاً للعمال. ويسطرر قائلا، القانون موجود ولكن التطبيق صعب لا يوجد تطبيق في مؤسساتنا لقانون العمل الفلسطيني وخاصة في القطاع غير المنظم خاصة الانشاءات

لا يوجد رقابة على تطبيق قانون العمل يتمتع مفتش العمل بالضابطة القضائية العدالة التي يستطيع من خلالها تحرير مخالفات ووقف واغلاق مصانع وورش في حالة عدم تطبيق القانون ، غير ان هناك نقص في المفتشين فهناك ما لا يقل عن 800 منشأة يقابلها فقط ثلاث مفتشين ، من هنا نطالب كاتحاد عام لعمال فلسطين ان يعطونا الصلاحية للقيام بمهمة التفتيش.

وقال: السلطة تتحمل جزء كبير من بطالة العمال بحجة اننا نعتمد على العونات

هناك اهمية للدور الذي يلعبه العمال في عملية التحرر والبناء الوطني... رغم ذلك كانوا اكثر فئة تعرضت لشتى صنوف القهر والتعذيب والعمل في ظروف قاسية وغير ملائمة دون تامين مستلزمات راحتهم الحياتية اليومية ... وهنا في هذا التقرير نعرض القليل عن العمل والعمال في الاراضي الفلسطينية ..

طه: لا يوجد رقابة على تطبيق قانون العمل

يقول عبد الهادي ابو طه رئيس الاتحاد العام لعمال فلسطين في محافظة رام الله والبيرة وعضو الامانة العامة للاتحاد مسؤول التفتيش والنشر، ان معاناة العمال الفلسطينيين كبيرة نتيجة تفشي البطالة بنوعها ورغم ان الاحصاءات الرسمية تشير الى وجود ما نسبته من «22-25% من البطالة الا ان احصاءات الاتحاد العام لعمال فلسطين ترى انها تصل الى 50%. حيث يضيف الاتحاد البطالة المقتنعة (من يعمل بضعة ايام في الشهر ووجود اجور ورواتب دون الالف شيقل ويعتبرهم الاتحاد مثلهم مثل العاطلين عن العمل).

وقال ان من يعمل منهم في المشاريع المحلية الفلسطينية يعانون من اجور قليلة وعدم تطبيق قانون العمل الفلسطيني. اضافة الى ذلك ما زال الاحتلال يتحكم في المواد الخام للمصانع والشركات والمؤسسات، ويعتمد حجزها لاكبر وقت ممكن، مما ادى الى تدهور المصانع الفلسطينية وانخفاض الانتاج فيها نتيجة عدم توفر المواد الخام.

وقال، نحن نطالب السلطة ومجلس الوزراء بتوفير فرص عمل ذات ديمومة عبر مشاريع تنمية لتشغيل العمال الفلسطينيين من خلال مذكرات واحتجاجات واعتصامات الاتحاد غير ان استجابة لم تجد طريقها للتطبيق،

باجس الفقيه: قانون العمل منصف للعمال ومجحف لرب العمل

بيدي باجس الفقيه صاحب مسلخ للدواجن رغبته في اصطفاقه الى جانب العمال وضمان حقوقهم لكنه يطلق صرخة (من يحمي رب العمل والمنشأة؟!) بالقول ان قانون العمل منصف للعمال ومجحف لرب العمل..

فمن يدافع عنا او يدعنا اذا ما خسرنا ولم نستطيع توفير اجرة العمال او تاخرنا في الدفع؟! ومع غلاء جميع المواد الخام ومنع السلطة الفلسطينية دخول الصيضان من اسرائيل الى اراضيها نجد من الصعوبة الاستمرار هكذا..

آمنة الريماوي: غياب المحاكم العمالية وغياب الحماية الاجتماعية وتمييز سلبى للمرأة

من جهتها قالت امينة الريماوي عضو امانة عامة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وسكرتيرة دائرة شؤون المرأة في الاتحاد ورئيسة نقابة العاملين في فرع الصناعات الغذائية، ان قانون العمل الفلسطيني اتى ببعض الحقوق التي بها تحقق الى حد ما نسبة من العدالة الاجتماعية لكن للأسف يخلو القانون حتى الان من أي اليات للمتابعة والتطبيق ابرزها خلوه من نص حول المحاكم العمالية. هذا لا يعني عدم وجود ثغرات اخرى في القانون يجب معالجتها وخصوصا فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وتحديد الحد الأدنى للاجور والامن الوظيفي للعاملات والعمال، كذلك هناك سياسات تمييز ضد المرأة رغم نص القانون بعدم التمييز الا اننا نجد سياسة التمييز صارخة جدا بين المرأة والرجل في سوق العمل الفلسطيني.

واضافت يجب ان يكون هناك حوار اجتماعي من اجل تامين الامن الوظيفي للعاملين في سوق العمل الفلسطيني الا ان الوضع الفلسطيني العام من بطالة وفقر وغياب حد ادنى للاجور ادى الى استغلال عمالنا وعاملاتنا بطريقة سيئة ومسيئة لفلسطين. وحملت الريماوي وزارة العمل المسؤولية، حيث ان وزير العمل يقول ان التطبيق الفعلي لقانون العمل بدأ قبل سنة، وأي وزير يعتبر التاريخ يبدأ من عنده وهذا غير صحيح ففترة عشر سنوات كافية جدا لقياس فعالية او عدم فعالية القانون.



الى حد كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظات المنطقتين. في منطقة خانينوس تصل البطالة الى 50% وتتجاوز 35% في مجمل القطاع.

اما في الاراضي المحتلة عام 1948 فيتعرض العمال هناك لاضطهاد اسرائيلي مزدوج قومي وطبقي، وتؤكد ارقام رسمية اسرائيلية ان البطالة القسرية بين النساء في فلسطين العام 84 تتراوح ما بين 75% و70% عدا عن ان معدل رواتب العرب يساوي 67% من معدل الاجور العام اضافة الى اغلاق قطاع واسع من اماكن العمل في وجه العرب داخل اسرائيل. ونتيجة للسياسات الاسرائيلية فان البلدات العربية تحتكر القائمة الشهرية التي تضم بالمعدل ما بين 30-35 بلدة وفي احيان نادرة تدخل بلدة يهودية او اثنتان في شهر واحد وسرعان ما تسقط من القائمة.

بقي ان نقول، اذا كانت الحكومة غائبة، وصاحب العمل يشكو قبل العامل، فهل نعتبر اتحاد العمال حاضرا؟ واي اتحاد عمال، وبأي جيش عمالي منظم يصارع؟

حقائق وارقام

حسب الجهاز المركزي للاحصاء فان ربع القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية مدرجة على سلم البطالة ، لكن هذه النسبة تتفاوت

يكفي النظر للنقابات العمالية بمنظار العدو. واطلقت الريماوي صرختها: يكفي النظر للنقابات العمالية بمنظار العدو ولتنظيم النقابي في موقع العمل كاعداء، فالرقابة جماعية السلطة التنفيذية بالاساس مسؤوليتها الرقابة سواء هيئة الرقابة العامة او الوزارات المختلفة المسؤولة عن الترخيص والانشاء والرقابة والصحة لها دور ووزارة الاقتصاد ووزارة العمل والبلديات من خلال الحكم المحلي كل له دور فكيف يكون فيها تكامل في هذه القوانين ناخذها كرزمة واحدة هذا عمليا يطور عمل القانون في سوق العمل الفلسطيني. يقول العامل مهدي طه الذي يعيل زوجة واربعة اطفال، يمتن البناء: ان لكل مهنة خطرا يحيط بها ، يتعرض العمال لقلّة الاجور في المنشآت الفلسطينية، والسلامة المهنية غير متوفرة. يبني العامل العمارات على كتفه وفي النهاية لا يمكن ان يبني شقة له مع الاجر المتدني.

الشعبية تقيم مؤتمر الحكيم الثقافي الأول في غزة



افتتحت الدائرة الثقافية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم السبت الموافق 4/23 مؤتمر الحكيم الفكري الثقافي الأول، والذي نظم على مدار يومين في قاعة جمعية بادر بمدينة غزة، تحت شعار «استمرار النضال على طريق إنهاء الاحتلال ووحدة اليسار العربي»، بمشاركة واسعة من قيادات وكوادر وأعضاء الجبهة، ونخب سياسية وأكاديمية ونسوية وعدد من الشباب والشباب اماتلات بهم القاعة. استعرض المؤتمر مجموعة أوراق لعدد من المفكرين الفلسطينيين والعرب تعكس الجوانب المختلفة لتاريخ الراحل القائد جورج حبش.

افتتحت أعمال المؤتمر بالسلام الوطني الفلسطيني. وفي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، رحب القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الحليم الغول، وأحد أعضاء حركة القوميين العرب السابقين بالحضور، مشيراً أن هذا المؤتمر مناسبة خاصة وعزيزة تستمد خصوصيتها من اعتبارات عديدة أهمها البحث وتبسيط الضوء على الجوانب المتعددة لتجربة القائد الوطني والقومي والاممي الكبير الرفيق الحكيم، والذي ارتبطت باسمه وحياته الحافلة بالعطاء مساحة واسعة من تاريخ الثورة العربية المعاصرة عموماً ومسيرة شعبنا الفلسطيني العظيم وفي القلب منها تاريخ ومسيرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقبلها حركة القوميين العرب خصوصاً. وأشار إلى أن الدكتور الراحل كان ذلك الثوري

والمفكر العربي الذي حمل راية تحرير فلسطين والأرض العربية من رجس الاحتلال والدعوة للإطاحة بالأنظمة العربية الرجعية الجاثمة على صدور شعبنا من أجل تحقيق الهدف الكبير الذي عاش واستشهد من أجله وهو تحقيق الوحدة العربية والمجتمع الاشتراكي العربي الموحد. وحرصاً من المؤتمر على ألا يغيب صوت الأسرى، ألقى الرفيق والأسير المحرر مصعب بشير كلمة باسم «منظمة الجبهة الشعبية - فرع السجون»، دعت

لضرورة دراسة تجربة الحكيم، وضرورة التشبيك بين المفكرين والمتقنين والسياسيين الثوريين العرب، للوصول الى برنامج عمل ملموس لاستنهاض الحالة اليسارية العربية. وافتتح عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية د. عبد الرؤوف الطلاع الجلسة الأولى من اليوم الأول، مقدماً الرفيق وسام الفقعاوي مسئول اللجنة الثقافية لفرع غزة، الذي قدم ورقة بعنوان «الحكيم الأكثر استنارة بين المناضلين الفلسطينيين» نيابة

عن المفكر العربي سمير أمين. كما قدم عضو اللجنة المركزية للجبهة ومسئول دائرتها الثقافية المركزية غازي الصوراني ورقة بعنوان «جورج حبش قائداً ومفكراً ثورياً»، في حين قدم الدكتور محمد أيوب ورقة عمل بعنوان «زمن الحكيم» نيابة عن الكاتب الفلسطيني فضل النقيب. أما الرفيق خليل خليل عضو اللجنة الثقافية لفرع غزة فقد قدم ورقة عمل للدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية بعنوان «جورج حبش. مسيرة الآلام والآمال».

أما الجلسة الثانية التي أدارها أ. غسان أبو حطب، فقد قدم عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية مسئول فرعها في غزة كايد الغول ورقة عمل بعنوان «جورج حبش بين التراث القومي والتحرر الوطني»، نيابة عن المفكر القومي المصري ومستشار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للشئون الأفريقية حلمي شعراوي، في حين قدم عضو اللجنة المركزية العامة يحيى الغلبان ورقة عمل للكاتب والمؤرخ الفلسطيني عبد القادر ياسين بعنوان «الحكيم وعبد الناصر». كما قدم عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية عماد أبو رحمة ورقة عمل بعنوان «دور الحكيم في إغناء الفكر القومي والماركسي العربي» بالنيابة عن الكاتب والمحلل السياسي د. أحمد قطامش. في حين قدم الأستاذ رامي مراد ورقة عمل أنهى فيها الجلسة الثانية واليوم الأول من المؤتمر، جاءت بعنوان «أزمة حركة التحرر القومي العربي وآفاق المستقبل» للدكتور هشام غصيب المفكر الماركسي والقومي الاردني

سمير أمين:

اختيارات حبش المستنيرة... لم تجعله ماركسيا جامدا

أشار أمين إلى أن اختيارات حبش المستنيرة دفعته للوقوف إلى جانب تلك القوى التي تعمل على اكتشاف الطريق نحو اشتراكية القرن الواحد والعشرين، فقد كان ماركسياً غير جامد (وقد قرأ ماركس بإمعان وتدقيق في أثناء سجنه)، لذلك لا نندهش عندما نجد أن جبهة جورج حبش، «الجبهة الشعبية» صارت العدو رقم 1، الذي يجب القضاء عليه في نظر إرهابيي دولة إسرائيل، والمدافعين عنهم من الأمريكيين والأوروبيين، كذلك نظرت لها بعض المنظمات الفلسطينية كمنافس قوي في الحصول على تأييد الجماهير الفلسطينية، ولهذا كان من أولويات الحكومة الإسرائيلية أن

تدمر حركة المقاومة الديمقراطية العلمانية هذه التي تنزع أية مظاهر للشرعية عن ممارسات الأبارتهايد الصهيونية.

الصوراني:
عاش الحكيم حراكاً معرفياً وسياسياً ونضالياً، كان دائماً متجهاً للامام.

وبين عضو اللجنة المركزية للجبهة ومسئول الدائرة الثقافية المركزية فيها غازي الصوراني في ورقته أن بنية الحكيم الفكرية والثورية والأخلاقية اتسمت بتميز شديد الالتحام بمرونة ذاتية مدركة وواعية لكافة المتغيرات السياسية والأيدولوجية من حولها، وعاش الحكيم حراكاً معرفياً وسياسياً ونضالياً، متحرراً دوماً بصورة جدلية صاعدة إلى أمام. ولفت إلى أن القائد حبش كان صمام الأمان للجبهة من الناحية الفكرية والنضالية والسياسية والتنظيمية منذ أن قام بتأسيسها حتى لحظة مغادرته لها. وأكد الصوراني على أن الحكيم عاش ومات مناضلاً من أجل الجماهير وملتحماً في مساماتها، فهي عنده صاحبة المصلحة الأولى في التحرر والتقدم، وهي أيضاً روح المشروع القومي الديمقراطي العربي المستقبلي وأداه الثوري.

النقيب:

كان من القادة القلائل الذين تصرفوا على أساس أن الوطن هو «فلسطين» لا «القضية الفلسطينية»

وأكد فضل النقيب في ورقة له بعنوان «زمن الحكيم (أيام جورج حبش) قدمها بالنيابة عنه الدكتور محمد أيوب أن الراحل جورج حبش تمكن، وعلى امتداد ستة عقود، من الثبات على الأهداف التي انخرط في النضال من أجل تحقيقها، بينما تراجع كثير من القادة الفلسطينيين الآخرين عنها. لأنه فهم معنى النضال بطريقة واحدة هي أنه الوسيلة من أجل الحصول على «القوة» لدعم «الحق»، ولم يفهمه على أنه الوسيلة لاستخدام «الحق» من أجل الحصول على «القوة».

وأضاف النقيب إلى أن الراحل حبش كان من القادة القليلين الذين تصرفوا على أساس أن الوطن هو «فلسطين» لا «القضية الفلسطينية»، وظل قادراً على أن يفهم العلاقة الوثيقة التي تربط أي حدث بفلسطين.

وأكد أنه كان من القلة النادرة التي تعيش دائماً في المركز الحقيقي للأحداث، في قلب ارهافات الثورة الإنسانية المستمرة، ولهذا

كان صوته يصل إلى الفلسطينيين كلهم في المدن والقرى والخيمات فيسمعون فيه صدى ما يجيش في قلوبهم وعقولهم ووجدانهم من إيمان وإصرار وتمسك بالعودة إلى فلسطين.

الطاهر:
لم يكن سياسياً محترفاً، بل كان مناضلاً صادقاً

وقدم الرفيق خليل خليل عضو اللجنة الثقافية بفرع غزة ورقة عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية د. ماهر الطاهر والتي جاءت بعنوان: جورج حبش.. مسيرة الآمال والآلام، والذي اعتبر أن هذه المسيرة كانت طويلة ورحلة شاقة غنية بالدروس والاستخلاصات والعبر، وأشار إلى أنه كان دائماً متفائلاً بشكل دائم، منظم إلى أبعد الحدود، متسامح إزاء الأخطاء الصغيرة ولكنه قاس إزاء الأخطاء المسلكية التي تتعلق بالنزاهة والاستقامة، وبسيط جداً في حياته اليومية، لا يحب البهرجة والحراسات والاستعراضات، ويعتقد بأن حماية القائد يمكن أن تتم بدون ضجيج. وأضاف: «جورج حبش لا يعرف اليأس والتراجع، وأن المشروع الصهيوني يحمل بذور فئائه من داخله وأن بقاء هذا الكيان مرتبط بحالة الضعف والتفكك العربي والفلسطيني».

وقال: «لم يكن الدكتور جورج حبش سياسياً محترفاً، بل كان مناضلاً صادقاً يريد أن يستعيد وطنه ليعيش شعبه بكرامة على أرض هذا الوطن. كان ديمقراطياً إلى أبعد الحدود، يكره القيادة الفردية ويكره الاستئثار، وكان يقول دائماً إن العقل الجماعي هو الذي يمكن أن يقدم الفكرة الصائبة».

شعراوي:

حبش علامة متميزة في سماء

التحرر العربي
افتتح الرفيق غسان أبو حطب الجلسة الثانية، مقدماً الرفيق كايد الغول عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية مسئول فرعها في غزة، ليلقي بالنيابة ورقة الأستاذ حلمي شعراوي، والتي جاءت بعنوان «جورج حبش بين التراث القومي والتحرر الوطني»، والذي أشار إلى أن اسم «جورج حبش» في سماء التحرر الوطني العربي، يبرز كعلامة متميزة.. لم يصبها الحكم.. كما لم يصبها التردد أو التراجع في أية لحظة.

ولفت شعراوي إلى أنه منذ تعرف عليه أكثر وأكثر كان يدبش عندما وجد نفسه أمام

زعيم في هذا العمر، يعاود النظر والبحث، ويدفع إليهما الأجيال الجديدة، من أجل مسار أكثر تقدماً للثورة، وكأنه رغم تقاعده عن العمل المباشر في القيادة والتنظيم، سيبدأ ثانية من القاعدة كما بدأ منذ خمسين عاماً أو يزيد... وشدد شعراوي إلى أن الحكيم كان حريصاً بدرجة كبيرة على دفع عملية التحرير حتى قبل إثارة عملية التغيير، ومن ثم سعد بدفعة الناصرية في هذا المجال كما أغرته بعدها تجارب الوحدة لخدمة هذا الهدف، وكلها حالات للمواجهة التحررية مع الإمبريالية والاستعمار الاستيطاني الممثل لها بالأساس.

وفي هذا السياق استذكر قائلاً: «لكن انحسارات النظم الوطنية التي أطاحت بعدد منها الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، أو اختفاء عبد الناصر نفسه وتراخي التجربة التحررية والتحويلية من بعده، جعلت الحكيم نفسه ممثلاً للمرحلة الثانية، وهي مرحلة العنف الثوري في مواجهة العنف الإمبريالي. ولم يكن وحده من أدرك هذه الضرورة، فقد كانت موجة الكفاح المسلح هي التي اجتاحت أفريقيا نفسها بقيادة «كابرا» و«نيتو»، و«نجوم»، مما أجبر الأمم المتحدة أن تقرر عام 1972 حق الشعوب في تحرير أراضيها بكل الوسائل «اعترافاً من المجتمع الدولي بتجارب الكفاح المسلح، ودخل ياسر عرفات و«سام نجوم» معاً مقر الأمم المتحدة رموزاً لثورات الكفاح المسلح... حيث لم يكن جورج حبش ببعيد».

ياسين:

الحكيم وعبد الناصر تركا بصماتهما على وطن
كما ألقى عضو اللجنة المركزية العامة في الجبهة الشعبية يحيى الغلبان ورقة نيابة عن الكاتب الفلسطيني عبد القادر ياسين بعنوان: «الحكيم وعبد الناصر»، والذي أكد خلالها أن الراحلين الكبيرين (الحكيم وعبد الناصر) تركا بصماتهما على وطن كل منهما الصغير، وعلى وطنهما الكبير، في آن. وقد جمعت بينهما الكثير من الصفات، فيما تباينت أخرى، ما أهلهاما للالتقاء في الموقف السياسي، لا أكثر من عقد، حتى اقتربا من التماهي، لكن إحدى التباينات فرقت بينهما.

وأضاف ياسين: «منذ مؤتمر «باندونج» أخذ الحكيم يقترب سريعاً من عبد الناصر فصفاة الأسلحة، وتأميم القناة، فالتصدي

الشجاع للعدوان الثلاثي: أكدت للحكيم بأن عبد الناصر هو المؤهل الوحيد لقيادة المشروع القومي العربي.

قطامش:

الحكيم: أنا في حالة انسجام مع قوميتي ومسيحياتي وثقافتي الإسلامية

وماركسياتي التقدمية

من جانبه، ألقى عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية ورقة بعنوان «إضافات الحكيم جورج حبش على الفكر القومي والماركسي» نيابة عن الدكتور أحمد قطامش، والذي استعرض في بداية ورقته تعريف الحكيم لنفسه (أنا ماركسي، يساري الثقافة، والتراث الإسلامي جزء أصيل في بنيتي الفكرية والنفسية، أنا معني بالإسلام بقدر اعتناء أي حركة سياسية إسلامية. كما أن القومية العربية مكون أصيل من مكوناتي... أنني في حالة انسجام مع قوميتي ومسيحياتي وثقافتي الإسلامية وماركسياتي التقدمية).

وأضاف قطامش أنه ومنذ البدايات ربط الحكيم المصير الفلسطيني بالمصير العربي، النضال الوطني بالنضال القومي. لافتاً أن قضية فلسطين عنده هي قضية عربية وجوهري الصراع العربي، ولا حل للقضية الفلسطينية إلا في إطار حل عربي ولا انتصار للقضية إلا بانتصار عربي. وكان خلافه أو تقاطعه مع الأحزاب القومية والشيعوية ينطلق من هذه الزاوية.

وقال قطامش: «في رسالته «لداخل»، في أواسط الثمانينات، استعار رموزاً عربية «علينا أن نكون أصحاب رسالة كمحمد وعيسى وأن ننحلي بشجاعة خالد وعدالة عمر» أما بعد انهيار النظام السوفييتي في أواخر الثمانينات وتفكك شبكة الدولة، فقد كتب «أن تأثيري بالانهيار أقل من سواي فانا أعرف أن الرأسمالية ليست خالدة وأن البشرية تحلم وتسعى للعدالة».

وأضاف «أنه الحكيم وقف ملياً وعن



كثب على التحولات الطبقيّة - الاقتصادية - السياسية - الثقافية التي طرأت على مصر في فترة السبعينيات وأفضت لكاتب ديفيد، وبين أبعاد ذلك على الأمة العربية والقضية الفلسطينية، وما نتج عن ذلك من سلخ مصر عن جبهة الصراع ولم تهتز ثقته بالقومية العربية»...

غصيب:

لا مقاومة ملجومة بالجغرافيا (القطر) والطائفة والأفق الفكري الضيق

من جهته، ألقى الأستاذ رامي مراد ورقة اختتم فيها الجلسة الثانية واليوم الأول بعنوان «أزمة حركة التحرر القومي العربي وآفاق المستقبل» نيابة عن المفكر الماركسي الدكتور هشام غصيب، والذي تساءل في بدايتها، إلى أنه لكي تكون أزمة في حركة التحرر القومي العربية فلا بد أن تكون هناك حركة تحرر قومي عربية بذورها موجودة في حركة المقاومة العربية: في مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني، وفي المقاومة اللبنانية والمقاومة العراقية، وفي مقاومة الشعوب المغاربية لأنظمتها القمعية الاستغلالية. واستطرد قائلاً: «لكنها مقاومة ملجومة بالجغرافيا (القطر) والطائفة والأفق الفكري الضيق».

وأكد الدكتور غصيب أن أمتنا العربية أخفقت حتى الآن في تحويل حركات المقاومة العربية الملجومة بالجغرافيا والطائفة والفكر الضيق إلى حركة تحرر قومي عربية نهضوية تنموية شاملة، على غرار ما حدث في روسيا والصين وجنوبي شرقي آسيا وكوبا.

واعتبر غصيب أن الحركة النقيض، حركة التحرر القومي العربية، تسعى إلى

تحقيق توحيد ما فككته الإمبريالية، أي توحيد الجماهير العربية ومطابقاتها الثورية على أساس المصالح التاريخية المشتركة والثقافة التاريخية المشتركة والعدو الاستراتيجي المشترك. لذلك فإن حركة التحرر القومي العربي هي بالضرورة حركة عربية وحدودية، وتسعى أيضاً لتحرير الموارد العربية، المادية والبشرية، من ربقة الإمبريالية والصهيونية والمافيات المتعاونة معها، ووضعها تحت تصرف القوى والمؤسسات الديمقراطية الشعبية، التي تمثل الجماهير العربية وتعبر عنها وعن أشواقها وطموحاتها التاريخية، أي تحويل علائق الإنتاج والملكية في الوطن العربي بما يحقق ذلك. ولما كان هذا فعلاً اشتراكياً في جوهره، باتت حركة التحرر القومي العربية حركة اشتراكية في جوهرها.

مجدلاوي:

يصعب الفصل أو التمييز بين رؤية الحكيم لمختلف جوانب القضية الفلسطينية ورؤية ومواقف الجبهة الشعبية

وتناولت ورقة الرفيق جميل المجدلاوي الوحدة الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني في فكر الحكيم، حيث أكد أنه يصعب الفصل أو التمييز بين رؤية الحكيم لمختلف جوانب القضية الفلسطينية ورؤية ومواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أسسها وقادها على امتداد ثلث قرن من الزمان، لافتاً إلى الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية الذي انعقد في شباط 1969 والمعروفة بالإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة التي تشكل الأساس ونقطة الانطلاق التي حكمت مواقف وسياسات الجبهة بشكل عام بما في ذلك رؤيتها للوحدة الوطنية ولنظمة التحرير الفلسطينية، ولقد كانت مواقف الجبهة تتعدد ارتباطاً بالمستجدات وحركة الواقع، إلا أن الناظم والمحدد لكل ذلك هو الرؤية التي تضمنتها الإستراتيجية السياسية والتنظيمية. وتحدث المجدلاوي مطولاً عن رؤية الجبهة والحكيم المتداخلتان في الكثير من القضايا بدءاً من انطلاقة الجبهة التي أرادها القائد حبش موحدة، انتهاءً برفضه الدائم لأي اقتتال داخلي.

أبو دقة:

الحكيم كان منحازاً للمرأة
بدورها، تحدث د. أبو دقة عن الحكيم الإنسان، وديمقراطيته، وانحيازه الكامل

للمرأة على قاعدة المساواة الإنسانية والنضالية، مذكرة بأن الحكيم تعرض لنوبة قلبية للمرة الثانية أثناء تأبينه للمناضلة تغريد البطمة من شدة تأثره، وإحساسه المرهف والعالي بمناضلات شعبنا.

أحمد بهاء الدين شعبان:

الحكيم كان سباقاً في فكره عن واقعه
وكذلك تحدث د. شراب في ورقة شعبان عن العلاقة المميزة التي ربطت الحكيم بمصر القومية، وإدراكاً لدورها الرائد في القضية الفلسطينية، مشدداً أن الحكيم كان سباقاً في فكره عن واقعه، لذا لم يستطع هذا الواقع استيعاب الكثير من فكره المتقدم حتى الآن. شكر:

الديمقراطية هي المخرج الأساسي للشعوب العربية

وفي الجلسة الثانية، تحدث الأستاذ محسن أبو رمضان في ورقة أ. عبد الغفار شكر عن اليسار ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، شدد خلالها على أن الديمقراطية هي المخرج الأساسي للشعوب العربية مما تعانيه حالياً من مشاكل وأزمات، فلا يمكن بدون الديمقراطية الحديث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو التطلع إلى تحديث حقيقي للمجتمع، أو توفير العدالة الاجتماعية، أو تعميق المشاركة الشعبية، أو الحد من مخاطر الوجود الصهيوني والهيمنة الأمريكية، ورغم الجهود المضنية والتضحيات الكبيرة والمعاناة الشديدة فإن آمال العرب تحطمت أكثر من مرة على صخرة الاستبداد والحكم الفردي. واعتبر الأستاذ شكر أن المهمة الأساسية للقوى التقدمية في المحيط هي فرض البعد الديمقراطي الغائب، وليس من أجل إحلال هذا البعد محل البعد الوطني والشعبي، بل تقويتها معاً. لافتاً أن أطروحة التحرر الوطني القديمة تجاهلت إلى حد كبير البعد الديمقراطي الضروري من أجل دفع التقدم الشعبي.

كيله:

الماركسية المنتصرة كانت دوماً تعنى بالمسألة القومية
من جهته، تحدث الدكتور ناصر أبو العطا، في ورقة الأستاذ سلامة كيله التي جاءت بعنوان «القومية والماركسية في ذكرى رحيل الحكيم»، عن أن الماركسية المنتصرة

كانت دوماً تعنى بالمسألة القومية. حيث كانت تطرح حلاً لها. ولم تكن ترى مشروع الطبقة العاملة إلا في إطار الأمة. ولهذا تسمى مشروعها العالمي بـ: الأممي، وليس بالعالمي. فهي تنطلق من أن العالم هو عالم أمم، وليس عالم أفراد. وبالتالي كانت تؤسس مشروعها الطبقي كمشروع «قومي» (لكن ليس بالمعنى البرجوازي كما أشار ماركس/إنجلز في «البيان الشيوعي»). فهي تسعى لتحقيق الاستقلال في الأمم المحتلة، والوحدة في الأمم المجزأة، وتقرير المصير في الأمم (أو أجزاء الأمم) في الدول متعددة القومية، كأساس لتحقيق مشروع الطبقة العاملة: الاشتراكية.

أشقر:

الشعبية بقيادة الحكيم رائدة في رسم الملامح الأولى لنهج أممي للنضال التحرري الفلسطيني

من جانبه، تحدث الأستاذ ناصر شبان بالورقة الختامية للمؤتمر بالنيابة عن البروفيسور جليبر أشقر التي جاءت بعنوان الموقف الأممي من الجبهة الشعبية، الذي أكد فيها أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش قد لعبت دوراً رائداً في رسم الملامح الأولى لنهج أممي للنضال التحرري الفلسطيني من داخل حركة الكفاح المسلح الفلسطيني.

وتوجه المؤتمر في اختتام أعماله التي استمرت على مدار يومين، بتحية فخر واعتزاز إلى روح الشهيد القائد الوطني والقومي والأممي الكبير د. جورج حبش، وإلى كل شهداء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية. وإلى أسرانا وأسيراتنا البواسل في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفي مقدمتهم الرفيق القائد أحمد سعدي الأمين العام للجبهة، وإلى كل أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات والصامد الصابر، وإلى الجماهير العربية وانتفاضتها ضد الظلم والقهر والتبعية والاستبداد.

كما وجه خالص شكره لكل المفكرين والمتقنين والسياسيين الذين شاركوا بتقديم أوراق المؤتمر أو إلقاءها، ولتنظومة الهدف الإعلامية التي ساهمت بجهودها في نجاح أعمال المؤتمر، ولكل من ساهم بالحضور والمشاركة والتبرع، ولجمعية بادر التي استضافت المؤتمر.

الاقتصاد واستحقاق أيلول

فراس جابر

استحقاق أيلول لعام 2011 يقترب بوتيرة متسارعة، وهو الشهر الذي من المفترض أن تقوم به الدولة الفلسطينية وفقاً لوعودات وتعهدات سابقة قطعت للسلطة الفلسطينية، وتحديدًا قبل عامين عند بدء المفاوضات مع الاحتلال لمحاولة الوصول إلى تسوية، ورغم مسارعة عدد من الهيئات الدولية (ومنها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ممثل الأمم المتحدة) لتأكيد جاهزية المؤسسات الفلسطينية للتحول إلى الدولة إلا أن الواقع الاقتصادي والسياسي يبقى مختلفًا، حيث يبقى العنوان السياسي ممثلًا بالتححرر من الاحتلال والاستقلال هو المدخل الوحيد والصحيح لإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، فيما يبقى خطاب الإصلاح وبناء المؤسسات مدخل ليبرالي «متغرين» يقدم أو هاماً أكثر مما يقدم حقائق، عدا أن استقلال الدول لا يرتبط مطلقاً بقدرة الشعوب أو مؤسساتها على إدارة الدولة، فالاستقلال السياسي هو الأساس، وكل ما عداه يأتي لاحقاً.

عدم وجود بنية إنتاجية تتيح إنتاج وتشغيل مستمرين للعمال، واتساع كبير لقطاع الخدمات ومساهمة في الناتج المحلي. خلال شهر شباط 2011 شكلت الصادرات الفلسطينية إلى «إسرائيل» ما نسبته 29.8% من إجمالي الصادرات، وتبلغ قيمة الواردات ما نسبته 82.8% من «إسرائيل» بما تعنيه هذه الأرقام من إلحاق اقتصادي كامل للاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد الاحتلال.

ترجع الأرض المزروعة في الضفة والقطاع إلى 960 ألف دونم، من أصل 1962400 دونم زراعي في الضفة والقطاع. 25.7% من الفلسطينيين عانوا من الفقر. نضيف إلى ذلك الاعتماد على المساعدات الخارجية في صرف الرواتب ومصروفات السلطة، حيث أن خطط التنمية المتعاقبة، وتحديدًا آخر خطتين قدمتا من قبل فياض ركزت على مفاهيم ليبرالية للتنمية مثل (الإصلاح، بناء المؤسسات، الشفافية، المحاسبة) ولم تقدمنا مضموناً سياسياً أو نضالياً، وكان تجاهل الاحتلال هو السمة الأبرز في هذه الخطة، رغم تضمينها بعض الحشوات الخطائية لإرضاء القراء العرب، غير أن التركيز الفعلي أتجه نحو المساهمة في بناء اقتصاد سوق «حر» عماده القطاع الخاص، وتحديدًا الخدماتي منه، وتجاهل العمل الأهلي والشعبي التنموي، وتجاهل البنى الإنتاجية الحقيقية الزراعية والصناعية سواء الصغيرة أو المتوسطة التي تستطيع بالفعل خلق حالة تنمية تساهم في تعزيز الصمود، وتشغيل العاطلين عن العمل، والمساهمة في تخفيف الفقر المدقع. وقد ترافق هذا مع توجهات الممولين بالتشاور مع هذه الحكومة من أجل دعم القطاع الخاص، حيث نجد سابقة

ورغم هذا فإن مناقشة المنظر الليبرالي لإقامة الدولة تتيح لنا النظر إلى عدد من العيوب الجوهرية في إعلانات حكومة تصريف الأعمال المقالة عن جاهزيتها لإقامة الدولة، فلنأخذ على سبيل المثال تصريح أحد المسؤولين في الحكومة الحالية «وأكد الجرباوي على أن إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المؤسسات، والحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي، والعمل على تقليص الاعتماد على المساعدات الدولية، وتشيد البنية التحتية عبر بناء المدارس وشق الطرق، وتوفير الخدمات وتقديمها بفعالية وكفاءة، يأتي بالرغم من العوائق والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على السلطة الوطنية الفلسطينية»، حيث نجد أن تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية قد عني بالضرورة زيادة الضرائب المفروضة على الفلسطيني العادي، كما أن المحافظة على وتيرة النمو لا تنعكس على باقي المؤشرات الاقتصادية ولنأخذ أمثلة:

معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى 24%، وهناك أرقام تتحدث عن نسب أعلى.

36% من العاملين في القطاع الحكومي، بما يعنيه هذا من عبء بيروقراطي إداري غير منتج.

25% من العاملين يحصلون على مخصصات تقاعد أو مكافآت نهاية خدمة، مما يعني أن 75% سيذهبون لبيوتهم بعد تقاعدهم خالي الوفاض، دون ضمان اجتماعي، كما أن نقاش قيمة التقاعد أو مكافأة نهاية الخدمة يفتح باباً آخر حول نوعية الحياة التي نقدمها للمتقاعدين.

يساهم القطاع الصناعي بما قيمته 12% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعنيه من

العاملات الفلسطينيات في المستوطنات ...

بين مطرقة السماسرة وسندان الاستغلال

عهد الخفش

من أي التزام اتجاه العاملات في المستقبل بعد طردنا من العمل كما حصل معي لذلك أناشد الحكومة الفلسطينية أن توفر لنا مصانع خاصة بنا لاستيعابنا.

وعندما توجهنا إلى محمود البر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظة سلفيت للاستفسار عن المعاناة التي تعيشها العاملة الفلسطينية أجابنا قائلاً هناك ما يقارب 800 عاملة يعملن في المستوطنات الإسرائيلية فالظروف القاهرة وعدم وجود بديل لهؤلاء العاملات هو السبب في زجهن في سوق العمل داخل إسرائيل وتحت إمرة إسرائيلي يتحكم بها حسب امزجته محاولاً استغلالها بكافة الأشكال كالأجور المنخفضة وزيادة ساعات العمل دون مقابل مادي.

وأضاف «لا يقف الحال عند ذلك وما يزيد من عذابهم ومعاناتهم السماسرة الذين يستغلون العاملات باقتطاع نصف أو ثلثي اجرتهم، ولا يعالجونهم في حالة تعرضهن لاصابات العمل بالشكل المناسب وهؤلاء السماسرة وجع وآلم كوجود المستوطنات ويجب استئصالهم، علاوة على ذلك ما يقوم به رب العمل من توقيعهم على وثيقة بعدم وجود اتعاب عمل لها، وحصولها على مبلغ بسيط دون معرفتها ما مكتوب بها.

وناشد البر المسؤولين وخصوصاً الحكومة برئاسة الدكتور سلام فياض إقامة مشاريع مبرمجة تستوعب العمال وتعمل على توفير فرص عمل بديلة ليس فقط من أجل العاملات، بل من أجل إزالة المستوطنات التي تنتشر كالسرطان في الضفة الغربية، بشكل خاص وطرح قضيتهم أمام المحافل العربية والدولية، وأن يكون هناك دور كبير للمؤسسات الحقوقية للوقوف على الظروف الانسانية التي يعامل بها العامل الفلسطيني بشكل عام والحفاظ على كرامته التي تهدر بسبب اجراءاتهم التعسفية بحقهم.

لا يمضي اسبوع الا وتذهب الى مكتب نقابة العمال لمتابعة قضيتها التي رفعتها ضدهم، عليها تجد ما يسر خاطرنا ويشفي غل تعبنا الذي تم استغلاله من قبل ذلك السمسار الذي وفر لها العمل داخل مستوطنة «بركان» واستغلال رب العمل لها من كل النواحي، فكانت مثقلة بهمها. التعب والمرارة والقهر اهم ما يميز نظرات ونبرات صوتها الذي يستصرخ ويناجي الرب بالانتقام من السمسار ورب عملها، عليها تجد في تلك المناجاة ما يشفي ويهدئ من لوعتها في حصولها على حقها منهم.

وكان سبباً في طردني من العمل، ولم يكتب بذلك بل قام صاحب العمل بتوقيعي على ورقة لم اعرف ماذا مكتوب فيها لانها مكتوبة باللغة العبرية، وعند استفساري عنها، اجابني من اجل راتبك وبعدها بفترة قصيرة قام بطردني، الى ان عرفت ان الورقة تحتوي على اقرار بأنه لا يوجد لي مستحقات او اتعاب، لهذا يبقى أمل في الحصول عليها من خلال نقابة العمال، والتي تقدر ب 10 الاف شيكل.

وبمجرد انتهاء «ام احمد» حديثها وبدون توجيه اي سؤال لـ «س ع» قامت هي بالتحدث ليها بلهفة قائلة: بعد ما يمضوا دمنا يرمونا، والسبب يعود الى ذلك السمسار الذي يتفق مع صاحب العمل الذي بدوره يقوم باستغلالنا من الناحية المادية وهي السبب في لجوئي للعمل هناك.

واستكملت قائلة: نحن عائلة فقيرة ولا يوجد من يرعى والذي بالرغم من رفضهم لعملي هناك لكن الحاجة مرة وتتابع لا يوجد من يهتم بنا كطبقة عاملة والوقوف على معاناتنا من معاملة السماسرة وملاحقتهم قانونياً كذلك صاحب العمل واستغلاله لنا.

واضافت كنت اخذ مقابل ساعة العمل 8 شواكل يومياً اعمل 8 ساعات، وعندما يكون هناك ازمة في الشغل يأمرنا صاحب العمل بزيادة الساعات دون مقابل على ذلك، علاوة على ذلك ان كان عاملة لها ملفها الخاص بها يتضمن معلومات شخصية وساعات العمل اليومية والاجرة التي كنا نلقاها والتي كان يضع فيه اكثر مما نأخذ خوفاً من الرقابة كذلك سلب جزء منه للسماسرة، والتهرب

انها «أم احمد» من منطقة نابلس - احدي ضحايا العمل في المستوطنات الاسرائيلية، بالرغم من معارضة الكثيرين لعملها هناك وكثرة الاصوات المطالبة بعمل مشاريع خاصة بهن تحميهن من الظلم الذي يلحق بهن، وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجبرهن على العمل من اجل توفير لقمة عيش لهن ولابنائهن.

كلها كلمات تلتف حول العاملة الفلسطينية عليها تعبر عما تعيشه من معاناة وقهر واذلال نفسي وجسدي تكون هي الضحية للقيمة العيش. وبكلمات متلعثمة تكاد تخرج بصعوبة بين شفيتها المتشقة، بدأت «ام احمد» وهي ام لاربعة ايتام اجبرتها الظروف على العمل داخل المستوطنات الاسرائيلية بعد ان اغلقت في وجهها كل ابواب الخير لمساعدتها في توفير لقمة العيش لابنائها فتقول «كرامتي اهدرت ولكن لا يوجد بديل، رضينا بالهم والهم ما رضي فينا، ظروفنا هي السبب والتي جعلتني اقبل بالعمل الذي وفره لي سمسار في مصنع خياطة في مستوطنة بركان كنت اعمل في اليوم 8 ساعات مقابل 47 شيكلاً يومياً بالرغم من اعتراضنا على هذه الاجرة ولكن لا مجيب حكم القوي على الضعيف.

وتابعت حديثها بتردد وقالت: علاوة على ذلك، كنا نتعرض للكثير من المضايقات بكافة اشكالها من قبل صاحب العمل، خصوصاً محاولة استغلالنا لسقاطي في الشباك ومطابته بمتابعة تحركات فلسطينيين، مستغلاً وضعي المادي الصعب، لكنني رفضت

يا فقراء فلسطين اتحدوا

د. يوسف عبدالحق

منذ فترة ليست قصيرة والأبناء تتسرب عن بعض مضامين مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد الذي أعدته حكومة رام الله، ورغم أنه من حق الأحزاب والصحافة والنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية وجميع المواطنين وخاصة المتخصصين منهم، الإطلاع على الأفكار المطروحة من قبل الحكومة فيما يتعلق في المشروع المذكور خاصة في ظل تعطيل عمل المجلس التشريعي، فقد ظل الموضوع رسمياً طي الكتمان إلى أن تم تقديمه إلى الرئيس أبو مازن لتوقيعه في الأول من آذار وقرر الرئيس قبوله في نهاية نيسان 2011، فإذا أضيف إلى ذلك فترة مناقشته داخل الحكومة والتي لا تقل عن شهرين آخرين، يكون المشروع قد ظل رهين المحبس في الحكومة والرئاسة لمدة تزيد على أربعة أشهر قبل توزيعه على أعضاء المجلس التشريعي. حقا غريب أمر هذه القيادة العرجاء في شرعيتها والتي رغم كل ذلك تتصرف وكأنها أبو العريف وعلى كل شيء قديره!!!!



إلغاء الإعفاء من الضريبة الذي كان يتمتع به راتب التقاعد وكذلك أي مبلغ مقطوع يدفع تعويضا لأي شخص لدى إصابته بأذى وفق المادة 6

كان هو في القانون الحالي عند 15% فقط، رغم كل الكتابات والتحليلات التي قالت بها جل الأديبات الضريبية ليس في فلسطين وحسب بل وفي معظم دول العالم الثالث وحتى في كثير من الدول المتقدمة مثل السويد، هولندا، بلجيكا، فرنسا وألمانيا والتي نادت وعملت على تطبيق تصاعد ضريبي يصل أحيانا لشرائح الدخل التي تزيد عن مليون دولار إلى أكثر من 50% مما يتيح للسياسة الضريبية المساهمة في تحقيق العدالة للفقراء من خلال زيادة قيمة الدخل المعفى وتخفيض معدل الضريبة على دخولهم الفقراء، وفي نفس الوقت جمع حصيلة ضريبية وفيرة من خلال معدلات ضريبية متصاعدة عالية على الدخول المرتفعة. وبحسبة بسيطة يتضح مدى الظلم الفادح الذي

من الحالي وبالتالي باتت هذه المبالغ تخضع للضريبة وفق المادتين 6 و7 من مشروع القانون الجديد، كما أن القانون الحالي في المادة 6 يعفي أيضا مكافأة نهاية الخدمة والتي بات نصف قيمتها المستحق بعد نفاذ مشروع القانون الجديد مادة 7، تخضع لضريبة الدخل، يكاد المرء وهو يطالع كل ذلك أن يسمع الفقراء يصرخون نفس صراخ جحا الذي قاطع الشيخ وهو يصف البيت الذي سيذهب إليه الميت حيث لا حصر ولا ماء ولا طعام قائلا: « لقد عرفت يا سيدي، إنه ناهب إلى بيتي،!!!!»

والغريب بل المحزن أن معدلات الضريبة ظلت كما هي حيث يتوقف التصعيد فيها كما

إن مناقشة المشروع بكل تفاصيله وبشكل موضوعي تحتاج إلى دراسة مستفيضة لا تتسع لها مثل هذه المقالة، ولذلك سوف يقتصر الحديث هنا على نقاط أساسية توضح المنحى الجوهرى للمشروع بخصوص الفقراء وفي المقدمة منهم المزارعين. ولعل أول ما يبرز هنا هو حد الدخل المعفى الذي ارتفع من 600 دولار شهريا في القانون الحالي (مادة 10)، إلى 2500 شيكل شهريا (مادة 12 من المشروع) أي حوالي 735 دولار شهريا باعتماد سعر صرف الدولار الآن حوالي 3.4 شيكل، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية حيث كانت 600 دولار حين صدر القانون الحالي عام 2004 تعادل أكثر من 2500 شيكل قيمة الدخل المعفى في المشروع الجديد، كذلك يعتبر هذا الدخل قريبا جدا من خط الفقر الرسمي للأسرة بخمسة أفراد (2372 شيكل شهريا)، وهو بذلك يقل بحوالي 35% عن خط الفقر للأسرة بثمانية أفراد (3795) التي تمثل في الحقيقة متوسط عدد أفراد الأسرة للفقراء، وهذا يعني أن حماية الفقراء تستلزم زيادة الدخل المعفى إلى ما لا يقل عن 1100 دولار شهريا!!!!

تبرز الطعنة الثانية في ظهر الفقراء الذين يدفعون دمهم لحماية الوطن وتمكين البعض من التمتع بكراسي الحكم، فقد تجلت في

يضغط على الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى ويدفعهم نحو طبقة الفقراء، ذلك كل شخص زاد دخله 100 شيكل سيدفع منها 15 شيكل ضريبة سواء كان دخله الأصلي الشهري هو 9166 شيكل فقط أو كان يبلغ نصف مليون شيكل، بمعنى أن الفقير سيدفع الضريبة على حساب نفقاته الأساسية مثل التعليم والصحة والثقافة، في حين صاحب الملايين سيدفعها على حساب رشة عطر ليس على ملابسه وإنما على حمامه!!!!

أما الطامة الكبرى فهي في فرض الضريبة على النشاط الزراعي للشخص الطبيعي أي للفلاح، الزراعة التي لم تحصل سوى على أقل من 1% من كل موازنات السلطة طيلة حكم أولسو، هؤلاء الفلاحون الذين يعضون على الأرض مع جرحهم الدامي دون أن يجدوا أي دعم لزارعتهم لا في لجم أنياب الفقر التي تلتهم، أو في مواجهة غضب الطبيعة التي تسحقهم، أو في تدهور أسعار منتجاتهم التي تقطع قلوبهم حيث يرون مثلا أن سعر كغم الزيت لا يتجاوز في أحسن أحواله سعر كغم الكنافة بالرغم من أن الجهد المبذول في إنتاجه يعادل على الأقل 10 أضعاف ما يلزم لمثيله من الكنافة، أو في حاجتهم إلى تحديث الزراعة، ولا حتى في حمايتهم من وحشية الاحتلال ومستوطنيه المستعمرين الذين يعيثون فسادا في كل موجودات الفلاح على قلفتها من محصول وبيوت وبركسات بالإضافة إلى أمن حياته وحياته أسرته التي عمل ويعمل الاحتلال ليل نهار على سحقها تماما، أقول أن ذبح هؤلاء الفلاحين بالنصل الحافي لضريبة الدخل هو ليس فقط تصفية للقطاع الزراعي وإنما هو في الحقيقة قتل للإنسان والأرض وبالتالي تصفية ذاتية للقضية الفلسطينية علم بذلك صناع القرار الفلسطيني أم لم يعلموا، عفوا لا بد للموضوعية من العرفان بالجميل للدكتور فياض في العرض المستمر لاحتفالياته الباهرة في الديكة الشمالية لقطف الزيتون وتناول المسخن!!!

يا فقراء فلسطين من الفلاحين والعمال في القطاعين العام والخاص اتحدوا، وتقدموا بصدوركم العارية نحو حريتكم من قهر هذا الاستغلال، فلم يعد لديكم ما تخسرونه غير موت البعير!!!!

رفيقي فيتوريو، وسادتك بالبارد ما زالت دافئة

أيمن أنور



في أجواء حماسية وحزينة وتصفيق وهتافات مؤيدة للشعب الفلسطيني وعلى إيقاع الأغنية اليسارية الإيطالية الشهيرة «بيلا تشاو بيلا تشاو» استقبلت جموع إيطالية وفلسطينية حاشدة ورفاق من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مطار روما جثمان الشهيد المتضامن الإيطالي «فيتوريو أريغوني»، والذي استشهد في قطاع غزة بإيد غادرة من أذرع الاحتلال الإسرائيلي. ما يميز حفاوة الاستقبال من جانب رفاق دربه وأصدقائه وعائلته وحركة التضامن الإيطالية مع الشعب الفلسطيني أن أعلام فلسطين ورايات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تغيب عن ساحة المطار، وامتزجت بأعلام إيطاليا وصور المناضل الإيطالي أريغوني. هم خاطبوا روحه التي تعمّدت بحب فلسطين وشعبها.. بأنها حاضرة في وجدانهم ولن تستطيع جماعات مارقة مشبوهة غريبة عن عادات وتقاليد الشعب الفلسطيني أن تمنع تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل نبيل استقلاله وحريته.

لسان حالهم ينشدون (البيلا تشاو) ويقولون وداعا رفيقنا مت وأنت تودع جميلتك كلاوديا.. وداعا وأنت تقاوم.. وداعا وأنت ستدفن أعلى الجبل وتحت ظل زهرة جميلة.. وداعا رفيقي وكل الذين سيمرون هناك سيقولون.. كم كانت هذه الزهرة جميلة.. زهرة الفدائي.. الذي مات من أجل الحرية.. من أجل بحر غزة الذي روضت موجه الهادر بأنشودة «أناديكم».. ومن أجل شاب فلسطيني شاركته الرقصات والديكة الشعبية في عرسه الذي أقامه بين أطلال بيته المدمر شمال غزة.. من أجل فتية جنوبيين ردمت حياتهم وأحلامهم تحت الأنفاق.. ومن أجل أطفال عائلة السموني التي كنت لهم نعم الأخ والأب والصديق وشاركتهم أفراحهم وأحزانهم وخيمتهم. تعتذر إليك رفيقي الغالي من أولئك الذين استقبلوا جثمانك على معبر رفح براياتهم الحزبية.. لم تصلهم رسالتك بعد.. لكنها وصلت فعلا إلى جبهتنا.. جبهة الحكيم

وأبو علي وأبو غسان.. التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتلك وحدها شرف إقامة جنازة رسمية مهيبه له في القطاع، رغم أن هذا حقها تماما بصفتها أحد رفاقها الإيطاليين المقربين منها، لأنها جبهة الجماهير تدرك جيدا أنه كان صديقا للشعب الفلسطيني كله وليس للجبهة وحدها.. لذلك طلبت من جميع رفاقها وكوادرها الانخراط بالجموع الحاشدة في تشييعه في قطاع غزة، وحمل علم فلسطين وصور الرفيق الراحل.

رفيقنا الغالي.. كم تمنى رفاقنا بمخيم نهر البارد أن يشاركونا تشييعك.. وأن ينثروا على جثمانك الورود.. كيف لا وأنت شاركتهم بناء مكتبهم في المخيم طوية طوية بعد المعارك الأخيرة بين الجيش اللبناني وأعضاء فتح الإسلام في المخيم.. وسادتك وفرشتك هناك ما زالت دافئة تنتظر روح الطاهرة على أحر من الجمر.. كم يشنق رفاقنا بالبارد.. شيوخه ونساءه.. لا بتسامتك المعهودة وضحكك التي كانت لا تفارقك.. نفتقد عشقك لوطنك الآخر فلسطين الذي استوطن داخلك.. إلى اللقاء رفيقي.. لن ننساك ما حيننا.. وسنرفع شعاراتك التي ناديت بها من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.. لتكون بشر فعلا.. وصلت الرسالة.

الشعب يريد انتخاب «المتابعة»

عوض عبد الفتاح



تطرح مسألة تأجيل المؤتمر الأول للجنة المتابعة للمرة الثانية مجدداً قضية ومطلب تنظيم المواطنين العرب، الفلسطينيين في إسرائيل، (كان مقرراً في 3/19 الماضي، وتأجل). وفي الوقت الذي استكمل فيه سكرتير الأحزاب العامون الهيكلية الجديدة، وهي صيغة حل وسط، ولم تبق سوى بعض الأمور الإجرائية، فتح مسؤولون في الجبهة النار على السيد محمد زيدان، رئيس لجنة المتابعة الذي كانت الجبهة المحرك الرئيس وراء جعله رئيساً لهذا الجسم التمثيلي الهام.

وذهب السيد حنا سويد، رئيس كتلة الجبهة الى المطالبة بتغيير رئيس اللجنة محمد زيدان عبر وسائل الإعلام وبشكل مفاجئ، ودون أن يطلب بحث هذا الأمر في إطار لجنة المتابعة. وفسر الكثيرون هذه المطالبة بأنها تعكس موقفاً جبهويًا رسمياً، رغم تصريحه بأن هذه المطالبة تعكس موقفاً شخصياً.

والحقيقة هي أن كل مركبات لجنة المتابعة لها ملاحظاتها على بعض جوانب إدارة السيد زيدان للجنة المتابعة، مع انه ساهم في رفع النفس الوطني في اللجنة. وأصلاً غالبية الأحزاب، وفي مقدمتها التجمع الوطني الديمقراطي، كان مطلبها أن يتم التناوب على رئاسة المتابعة بين الأحزاب، حتى نصل الى مرحلة تاريخية تنضج فيها بعض القوى السياسية الراضية والمتردة في مسألة الانتخاب المباشر. كما أن تناوب الأحزاب على رئاستها يؤدي الى تعزيز دور الأحزاب، والى تعزيز الدور السياسي-الوطني للجنة، وحتى يكون مسانداً للجنة رؤساء السلطات المحلية الذين يتعرضون لضغوطات المؤسسات المالية، إضافة الى وزارة الداخلية وإبعادهم عن

السياسة - أي خوض نضال شعبي حقيقي يؤدي الى تغيير جذري في نظرة المؤسسة الاسرائيلية التي تحركها الأيديولوجية، وليس مبدأ المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة، الى المواطنين العرب. ويسود امتعاض شديد داخل الأطر التي تعتقد بضرورة انتخاب المتابعة، من سلوك قادة الجبهة، ذلك أن هذه الأطر نزلت عند رغبة محمد زيدان، ومن منطلق الحرص على الوفاق، وعلقت طرح مسألة الانتخاب المباشر على جدول أعمال المتابعة، وطرح اقتراح اتخاذ

القرارات بالأغلبية. وقبلت هذه الأطر: التجمع، الحركة الإسلامية الشمالية، حركة أبناء البلد، الحزب العربي الديمقراطي، وإلى حد ما الحركة الإسلامية الجنوبية التي تقترب من حسم هذه المسألة - كل هذه الأطر - قبلت بصيغة توافقية، تشمل على ثلاث هيئات مركزية: السكرتارية، والمجلس المركزي، والمؤتمر العام، والأهم والجديد، هو تشكيل لجان مختصة عديدة هامة، أهمها اللجنة المالية (جمعية أصدقاء لجنة المتابعة)، ولجنة التخطيط الاستراتيجي، فيما يتعلق بالاقتصاد والأرض، والتعليم والثقافة. هذا إضافة الى لجان هامة أخرى.

إن مراوحة لجنة المتابعة مكانها منذ تأسيسها، منذ ثلاثة عقود، يعود الى عدة أسباب: أولها غياب النظرة القومية-السياسية الحديثة لمكانة ودور جزء من شعب تحول الى أقلية قومية، داخل دولة احتلت أرضه وتحولت الى دولة الأكثرية. ويعود غياب هذه النظرة عند البعض الى فكرة الأهمية (الأخوة العربية-اليهودية) المشوهة، التي تقادم عليها الزمن.

السبب الثاني؛ هو تأخر دخول وانتشار الثقافة السياسية الحديثة الى الحياة السياسية العربية في الداخل والمتعلقة بالحقوق الجماعية التي تترجم عادة على شكل حق تقرير المصير لشعب؛ أو أقلية قومية - عبر إدارة شؤونها الخاصة بها: كالتعليم (مؤسسات ومناهج قومية في حالتنا عربية) الأرض والتخطيط. وهذا يتم عبر منح الحق لأفراد الأقلية بانتخاب قياداتهم ومؤسساتهم بقوانين وطنية - قومية وليس بقوانين الدولة التي تستثنهم على أساس عرقي وعنصري من بنيتها، ومنظومة

توزيع مصادر الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية. والسبب الثالث؛ هو غياب صندوق قومي يُجند الأموال من المواطنين العرب، ومن رجال الأعمال، ومن الدول العربية وأصدقاء الشعب الفلسطيني لا يمكن لجسم تمثيلي عربي أن يقوم بدوره وينهض بعرب الداخل من حالة التهميش المتزايد والإقصاء، ولا مواجهة مخاطر التفكك الاجتماعي - العنف الطائفي أو الفردي إلا عبر إقامة المرجعية الوطنية الجامعة التي تأخذ شرعيتها مباشرة من المواطن العربي، والقادرة على التخطيط والقيادة والتوجيه.

هناك حاجة الآن، لفتح النقاش الحقيقي على جوهر هذا المشروع وعلى المستوى العام، في الإعلام، في الندوات، واللقاءات المختلفة، وقد حان الوقت لكل القوى المعنية بإطلاق هذا المشروع الوطني الكبير وإعطائه الجهد الكافي والاهتمام الجدي - بل جعله جزءاً من جدول أعمال كل حزب وكل حركة معنية. إنها الحملة التعبوية السياسية والوطنية المطلوبة الآن لتصل لكل مواطن عربي، وعرض مشروع الانتخاب المباشر ليس كمسألة تقنية يدلي بصوته وترضى مشاعره بل كمشروع - سياسي ووطني واقتصادي وتعليمي - يلبي حاجاته المعنوية والمادية ويربطه ببقية أبناء شعبه وأمة العربية التي تمر بعملية تغيير سياسي واجتماعي كبير وغير مسبوق. إنه المشروع القومي الديمقراطي الذي من شأنه إعادة إنتاج الشخصية الوطنية العربية في الداخل وتخلصه من الاستبداد السياسي والحرمان المادي الذي تمارسه الدولة العبرية على هذا الجزء من شعبنا.

شؤون عربية

يتحدث الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في لقاء مع موقع الحزب الاشتراكي اليمني في قضايا هامة على صلة بالثورة بينها مواقف الدول الكبرى منها منتقداً الموقف الروسي.

وفيما يلي نص الحديث:

بداية أود أن أسالكم عن أسباب هذه الأزمة الكبيرة التي حدثت في اليمن خلال الأشهر الأخيرة، هل هي امتداد لموجات الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر، أم أن لها أسباب داخلية؟ الذي يحدث في اليمن اليوم هو أزمة وثورة في نفس الوقت، وهي ليست انعكاساً لما حدث في تونس وفي مصر وفي غيرها ولكن مقدماتها كانت مبكرة في اليمن، لأن النظام السياسي هناك فقد مقومات بقائه قبل فترة طويلة من الزمن، وأصبح غير قادر على الاستمرار. أصبح يدير البلد بالحروب، وبالتالي لم تبدأ هذه الثورة، أو المطالبة بتغيير النظام، كما يقول النظام اليوم بأنها انعكاس لما حدث في بلدان أخرى، بدأت في وقت مبكر لم تبدأ بعد ثورة تونس، أو مصر أو غيرها، ولكنها بدأت عملياً منذ 2007 عندما بدأ الجنوب يتحرك باتجاه إيجاد حل عادل لقضية الجنوب، وبدأ الناس يتحركون في صورة موجات بشرية كبيرة ومنظمة تطالب بإيجاد هذا الحل السياسي، وسقط الكثير من الشهداء يوم ذاك. ثم تفاعلت أجزاء واسعة من اليمن بعد ذلك حتى شهدنا هذه الثورة اليوم في كل أنحاء اليمن تعم من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه. وكذلك من الخطأ أن نعتقد أنها مجرد انعكاس أو زوبعة مؤقتة، ولكنها تعكس الضرورة الموضوعية لإيجاد نظام سياسي قادر على أن يحل مشاكل هذا

في لقاء مع موقع الحزب الاشتراكي اليمني:

تغيير النظام سيفتح آفاقاً واسعة لخيارات الجميع



البلد المتجزئ. من هنا نستطيع أن نقول أن ما يحدث في اليمن، هو يمني أصيل، له صلة بقضايا اليمن وله صلة بمشاكله، وله صلة بحاجة الشعب إلى التغيير الحقيقي الذي من شأنه أن يضع اليمن على طريق مختلف، طريق النهوض والتطور خلال المرحلة القادمة بعد إنهاء هذه الثورة.

عرض النظام الحاكم عليكم الكثير من المبادرات التي لقت من ناحيتكم عدم القبول، فما هو ردكم على هذا السؤال؟

النظام طوال كل السنوات الماضية لم يقدم أي مبادرة، ولم يقدم أي دعوة للحوار سوى المناورة. نحن الذين دعونا للحوار، وما شاهدته اليوم في هذه الجلسة الافتتاحية للجنة الحوار الوطني إلا جهد عملنا خلال كل السنوات الماضية، النظام وقف ضد الحوار الوطني خلال كل مراحلها، وعندما وصلنا إلى نقطة حاسمة في الحوار الوطني يوم 03 أكتوبر، انقلب على الحوار الوطني. واتخذ قراراً بأنه أوقف الحوار وأنه سيذهب إلى الانتخابات بمفرده وأنه سيعيد الدستور بمفرده. للأسف نحن تحملنا مسؤولية بقاء العملية السياسية قائمة طوال الفترة الماضية خوفاً من الوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم، وكنا أيضاً متهمين من قبل الناس أننا نصلح النظام ونتعايش معه، لماذا لاننا كنا ندرك أهمية العملية السياسية وأن الحوار الوطني هو الطريق الحقيقي للوصول إلى مخرج لهذا البلد لكنه رفض الحوار الوطني. أصر على أن يواجه الناس في الجنوب وهم يطالبون بحل عادل لقضيتهم بالقمع والقتل طوال سنتين أو ثلاث سنوات، وأصر على أن يواجه مشاكل الشمال في صعدة في أيضا بالحروب. للأسف. والمناورة بالديمقراطية المشتركة التي استهلكها، ولم يكن أمام الناس بعد ذلك إلا أن يخرجوا للشارع، النظام بمناوراتهم ورفضه لنظام الديمقراطية هو الذي سلم مشكلة اليمن إلى الشارع، مثلما سلم مشكلة الجنوب، في يوم من الأيام لأبنائه، لأنه رفض

أن يجد حلاً سياسياً لمشكلة الجنوب، جاءت بعد ذلك، وعندما رفض خيار الديمقراطية برفضه الحوار الوطني سلم قضية اليمن كلها إلى الشارع. اليوم لا يتباكي على الديمقراطية ولا يتباكي على المناورات، ولا يتباكي على صناديق الاقتراع لأنه هو الذي استهلك صناديق الاقتراع، وصادر إرادة الشعب وأوصل الناس إلى ما وصلوا إليه. اليوم أستطيع أن أقول أن أي حديث أو حل لمشكلة اليمن يجب ألا تتم خارج إرادة الناس الذين قدموا التضحيات، وأن أي صفقة أو مساومة سياسية لن تعني سوى إغراق البلد في مزيد من المشكلات مع هذا النظام. الناس الذين يطالبون برحيل النظام وهذا المنحى الذي طرحه الناس هو دليل على وعيهم بأن هذا النظام فقد قدرته على الاستمرار وعليهم أن يصنعوا خيار المستقبل بأيديهم.

في ظل الانقسام الحالي في اليمن بين مؤيد للنظام ومعارض، ألا ترون أن ذلك قد يؤدي إلى تهديد وحدة أراضي اليمن بانفصال الجنوب مثلاً؟

يا سيدي اليمن لم تكن في يوم من الأيام مهددة بالانقسام والتفكك إلا في ظل هذا النظام، بل أن سياسته التي أدار بها هذا البلدان كانت تقوم على إنشاء مشكلة في كل منطقة من مناطق الجنوب بهدف حشر كل منطقة بمشكلة خاصة بها، حشر الجنوب في مشكلة الجنوب،

المنتدى الاجتماعي المغربي بتونس وتوجهات الانفتاح على المشرق العربي

عدنان عطية

في العالم وخاصة الحركات الثورية التي يشهدها العالم العربي ومسؤولياتنا كأعضاء في المجتمع المدني تجاهها.

بعد ذلك تحدث مختار الإدريسي، رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تطرق إلى عهد الدكتاتورية في تونس وما كانت تعانیه وقته لجنة المنتدى الاجتماعي التونسي والمغربي على حد سواء من حصار وتضييق، والفرق بين أمس واليوم، حيث أصبحت. كما قال. اليوم تونس جديدة حرة، ومعها أصبح من الممكن بناء مغرب الشعوب الذي لطالما طمحت إليه شعوب المنطقة وقدمت التضحيات الجسام من أجله.

أما رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات بتونس، فبدورها تناولت الكلمة وأشادت بكفاح المرأة التونسية والمغربية داخليا وخارجيا من أجل الرفع من مستوى المرأة وتمكينها من جميع حقوقها، مؤكدة على أن نجاح المنتدى المغربي رهين باستيعاب المرأة ونضالاتها.

بعد ذلك تحدث يوسف اليعقوبي، أحد المؤسسين للمنتدى الاجتماعي التونسي، حيث ركز في مداخلة على ضرورة عمل المنتدى الاجتماعي العالمي والمغربي وكل المنتديات من أجل تحقيق آمال وطموحات الشعوب باعتبارها الضامن الحقيقي للديمقراطية وترسيخها.

السيد كمال الحبيب رئيس المنتدى الاجتماعي المغربي، اختتم الكلمات بكلمة قدم فيها البرنامج الكامل لأشغال لجنة متابعة المنتدى المغربي، فأسحا المجال لبعض المناضلين من تونس ومصر وليبيا، الذين أدلوا بشهادات عن واقع الثورات في هذه البلدان، وكيف انطلقت؟ وماذا حققت؟ وإلى أين تسير؟

وعقدت في المنتدى العديد من ورش العمل على امتداد يومين ناقش فيها المشاركون التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عموما والمنطقة المغربية على وجه الخصوص والهجرة، والمعاناة التي ترافقها مع تحديات الاسلامفوبيا التي تنتشر بازدياد في الدول الغربية وكذلك ناقشت الورش التحديات السياسية التي فرضتها هذه

التقدمية في مقابل اتساع المد الأصولي الذي يستمد قوته من الموروث الديني وتمكن تمكن الفاعلون المغاربة من تأسيس المنتدى الاجتماعي المغربي الذي عقد بمدينة الجديدة بالمغرب في يوليو 2008 وطرح مهام وتحديات من ضمنها كيف يمكننا استثمار الطفرة النوعية التي تعرفها الحركات الاجتماعية في منطقة المغرب/مشرق من أجل بناء صرح منتدى اجتماعي عربي قادر على الدفع بهذه الدينامية وتقويتها؟ وما هي سبل التنسيق مع الحركات الاجتماعية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالنضال من أجل الانعتاق من استبداد الرأسمال الغربي والدفاع عن الكرامة والحريات الجماعية والفردية؟

ابتدا البرنامج المعد من قبل المنتدى الاجتماعي التونسي بجولة خاصة قام بها المشاركون لولايتي القصيرين وقفصة.. ثم سيدي بوزيد هدفت إلى مقابلة عائلات الشهداء اضافة الى التواصل واجراء الحوارات مع بعض النشطاء والمناضلين في هذه المناطق

أما اليوم الثاني فقد ابتدأ بوقفة رمزية امام مقر المحكمة الابتدائية تضامنا مع المناضل محي الدين شريبي الذي يحاكم في نفس اليوم من أجل بقايا انتفاضة الرديف، في مدينة قفصة ثم وفي مدينة منجم الرديف وفي قصر الثقافة حيث تجمع عدد كبير يقارب من 1000 مواطن وافتتح البرنامج بكلمة ترحيبية ثم تداول على الكلمات ممثلو الحركات الاجتماعية وسط هتافات الجماهير المعبرة عن تقدمية وعروبة الثورة في تونس وتقاطعها مع هموم المواطن والشعوب العربية ثم انتقل الجمع الى نصب الشهيد البوعزيزي في يدي بوزيد قبل ان يتوجه الى الحمامات مكان عقد المنتدى

افتتح اللقاء صبيحة الجمعة بدقيقة صمت ترحما على ارواح شهداء ثورات الوطن العربي، قبل أن يتناول الكلمة، فتحي الدبك، عن المنتدى الاجتماعي التونسي، متوجهاً بكلمة شكر وترحيب بالمشاركين، ومذكراً بالمحطات التي قطعها المنتدى المغربي منذ نشأته إلى الآن وبالصعوبات والتحديات التي واجهته، داعياً إلى دعم حركات التحرر

شارك وفد عن المجتمع المدني الفلسطيني ممثلاً بمندوب عن مبادرة الدفاع عن فلسطين والجولان ومركز المعلومات البديلة وكذلك مركز ابداع المعلم في اعمال وبرنامج اللقاء الموسع للجنة متابعة المنتدى المغربي، والتي تواصلت على مدى يومي الجمعة والسبت (22-23 أبريل الجاري) بفندق سلطان بمدينة الحمامات السياحية التونسية، تحت شعار «مغرب الشعوب - مغرب آخر ممكن».

وحضرت إلى جانب وفود عن الدول المغربية، وفود بعض دول المشرق العربي (فلسطين، الأردن، سوريا، مصر ولبنان) بالإضافة إلى بعض من ممثلي المؤسسات الدولية الراحية وبعض ممثلي الهيئات الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية

خلفية تاريخية

مع انطلاق فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي كفضاء للحوار والتواصل، بين مختلف مكونات الحركات الاجتماعية على المستوى العالمي من أجل صياغة المشروع المجتمعي الآخر الممكن، القائم على قيم الحرية والعدالة والمساواة والتضامن والتسامح والسلام، وفي ظل الوضع العالمي الراهن، انخرطت فعاليات وهيئات من المنطقة المغربية والمشرق العربي في حوار في أفق تأسيس منتدى اجتماعي يوفر إمكانية بناء فضاء جديد قادر على الدفع في اتجاه تشكيل وعي جديد يوفر إمكانية تأهيل وتجميع الحركات الاجتماعية بالمنطقة لمواجهة تحديات الحاضر وبناء المستقبل، من خلال مقاومة كل مظهرات العولمة المتوحشة وق تمخض عن ذلك اعلان تأسيس منتدى مشرق مغرب في العام 2005 وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل إخراج هذا الحلم التاريخي لحيز الوجود فقد تعثر ميلاد هذا المشروع بفعل عوامل عدة أهمها الموروث السياسي و هشاشة الحركات الاجتماعية

في المبادرة تتحدث عن إزالة عناصر التوتر السياسي والأمني، نحن قنالهم ما المقصود من هذه الفقرة؟ إذا كان المقصود بها، أو أراد النظام أن يفسرها، بأن الاعتصامات والمظاهرات التي هي حق دستوري للناس، تشملها هذه الفقرة فنحن لن نكون مع هذه الاتفاقية، هذا حق دستوري لا أحد يستطيع أن يساوم فيه.. لكن كل الضمانات، والطمأنة التي جاءت من الأطراف التي صاغت المبادرة قالوا إن هذا حق دستوري لا يستطيع أحد أن يتجاوزته. وبعد ذلك هناك طبعاً بعض التفسيرات التي تطرحها الأطراف المختلفة، أما القضية الرئيسية بالنسبة لنا على الأقل كلقاء مشترك وشركائه هي أن هذه النقطة الرئيسية في هذا الموضوع هي ليست للمساومة إطلاقاً.

هل سيتمتع الحزب الحاكم، حزب المؤتمر، بإمكانية المشاركة في الحكومة الموسعة، وهل سيتمتع الرئيس علي عبدالله صالح بالحصانة ضد أية محاكمات أو ملاحقات، هناك بعض النقاط التي كانت محل خلاف لم يتم توضيحها بعد فما هو رأيكم في هذا؟

في قضايا كثيرة موجودة في الاتفاق يعني قضية الحكومة، قضية الضمانات إلخ.. نحن ما يهمننا في اللحظة الراهنة هو أنه لا سلطان على الثورة الشعبية للشباب، باختصار. المسار الذي تسير فيه الاتفاقية، أو مشروع الاتفاقية، هو يحقق هدف أساسي طالب به الناس، وهو تغيير النظام وتنحي الرئيس، وكلها منسجمة مع كل المبادرات التي قدمت منذ اليوم الأول كما قلنا منذ 24 / 3 هذا الوضع أنا في تقديري هو سينقل اليمن إلى حالة سياسية جديدة وحالة اجتماعية مختلفة عما هي عليه الوضع اليوم، وسيستطيع اليمنيون أن يصنعوا مستقبلهم بشكل أفضل بعيداً عن الضغوط التي يمارسها هذا النظام المستبد خلال الفترة الماضية. لذلك دعني أقول لك أن المهم في المعادلة هو كما يقول المثل اللبناني أكل العنب وليس قتل الناطور. إذن نحن منطلقون في هذه الحالة في إطار عملنا السياسي وبمسؤولية، أن نحقق الهدف العام الذي التقت حوله كافة الأطراف السياسية بما في ذلك الشباب. الشباب لهم رؤى ومطالبات مختلفة، هم الذين قدموا التضحيات، هم أنا في تقديري عيون المستقبل ولكن عندما يتحقق في تقديري الهدف الأساسي هذا يفتح آفاق واسعة أمام الجميع لكي يصنعوا المستقبل وبالخيارات التي يتكلم عنها الجميع اليوم.

وتحدثنا عن أهم القضايا التي يفترض أن يقف أمامها هذا الحوار، بدءاً بالحل العادل لقضية الجنوب والحل العادل لحروب صعدة والمشاكل التي نشأت عن تلك الحروب الظالمة خلال السنوات الماضية، قضايا الإرهاب، قضايا الوضع الاقتصادي، البطالة الوضع المالي، كل هذه الأمور وضعناها على طاولة الحوار، وأيضاً الخيار الديموقراطي وبناء الدولة المدنية.

هذه كلها طرحناها في إطار أنها يمكن أن تكون من مهام المرحلة القادمة. ثم جاء بعد ذلك، عندما رفضها النظام، النظام اتجه للمبادرات الخارجية، هو الذي قال، أنا، يعني عندما بدأ الأصدقاء الأمريكيين والاتحاد الأوروبي، وكنا نأمل أيضاً أن يكون أصدقاء آخرون مثل روسيا والصين، أن يكونوا حاضرين في هذه العملية السياسية ولكن للأسف روسيا يبدو أنها نأت بنفسها برغم أن لها مصالح كبيرة في هذه المنطقة، لكن هذا التراجم حقيقة من قبل روسيا في أن تختار بين النظام وبين الشعب. عليها أن تراجع حساباتها في هذا الجانب. أقول جاءت بعد ذلك مبادرة الأشقاء من دول الخليج في صيغها المختلفة وكانت كلها تتحدث عن انتقال سلمي للسلطة وتنحي الرئيس، حتى جاءت المبادرة الأخيرة. وأيضاً بنفس الصيغة. نحن مصرون على بقاء العملية السياسية، وتحملنا في اللقاء المشترك مسؤولية استمرار العملية السياسية تجنباً لما يلوح به النظام من حروب أهلية وعنق. النظام كان يريد أن تصل العملية السياسية إلى طريق مسدود لكي يبدأ بممارسة خياره الآخر، خيار العنف، وإن كان قد مارسه في الميادين وقتل الكثير. لكن خيار استخدام ما سماه بالحرب الأهلية. لذلك أنا أعتقد أن هذا الاتجاه الذي سرنا فيه نحن في أحزاب اللقاء المشترك، كان له إطار سياسي محدد، وهو أن هذه العملية السياسية بالنسبة لنا يجب أن تخدم أهداف ثورة الشعب والشباب، هل تستطيع بمسارها أن توصل إلى تحقيق هذا الهدف عبر الخيار السياسي بأقل كلفة؟ هذا ما حاولنا أن نعمله، وستتحمل مسؤوليته بإخلاص ومن أجل وطننا وفي نفس الوقت تفادياً لما يلوح به النظام من مجاهيل مختلفة. المسار اليوم أنا أعتقد حتى الآن لا زال يدور في هذا الإطار، إطار تحقيق رحيل النظام تغيير النظام، وبعد ذلك يتحاور الناس جميعاً حول مستقبل اليمن، كل القوى السياسية تتحاور حول مستقبل اليمن.

أنا أعتقد نحن وافقنا على المبادرة انطلاقاً من هذه النقطة، هناك نقطة مهمة وردت

وأراد أن يحشر صعدة في مشكلتها، وأراد أن يحشر المناطق الأخرى في قضية الإرهاب، أعني المناطق الصحراوية وسماها مناطق ملاذ الإرهاب، وأراد أن يحشر مناطق أخرى تحت دواعي ودوافع مختلفة. صورة اليمن اليوم إذا أردت أن تعرفها فإذهب إلى ساحات التغيير وساحة الحرية ستجد اليمن كلها في تلك الساحات من كل أنحاء اليمن وثقافة واحدة تقوم على قاعدة بناء دولة مدنية ديموقراطية لا مركزية، دولة المواطنة لكل أبناء اليمن. هذا هو الوضع الجديد اليوم الذي ينشأ في اليمن، منطق النظام بأن هناك انقسام، لا يوجد أي انقسام، هناك مجموعة لازالت من النظام أنتج لها مصالح خلال الفترة الماضية وطبيعي أن تكون مع مصالحها، وليس مع النظام. هذه القاعدة موجودة في كل بلاد العالم، وفي كل الثورات، الأنظمة تنتج مصالح لفئات وقوى اجتماعية معينة تظل متمسكة بهذه المصالح، ولكن القاعدة العريضة من الناس، القاعدة العريضة من الشعب، هي اليوم التي تطالب بالتغيير لأنها خارج دائرة المصالح الضيقة التي تحكم بها النظام خلال الفترة الماضية.

أرجو منك أن توضح لنا موقفكم من المبادرة الخليجية، ظهرت أنباء بأنكم قد أعلنتم موافقتكم لوزراء مجلس دول التعاون على هذه المبادرة، ما هي حقيقة الموقف فيما يخص المبادرة؟

كل المبادرات التي نشأت خلال الفترة الماضية، سواء كانت داخلية، أو خارجية. القاسم المشترك الأعظم بينها، هو تنحي الرئيس وانتقال السلطة. وأول مبادرة قدمت بهذا الاتجاه هي المبادرة التي قدمها الرئيس بذاته، أو السلطة بذاتها يوم 24 مارس / آذار بعد مجزرة الكرامة، جمعة الكرامة، قدم هذه المبادرة انتقال السلطة من الرئيس إلى النائب خلال فترة زمنية معينة، وفقاً للمادة 115 من الدستور أي الاستقالة أو التنحي. إذن، بعد ذلك كل المبادرات التي بنيت، بنيت على هذه القاعدة. نحن في اللقاء المشترك، ربما كانت مبادرتنا أوسع من حيث نظرنا وانسجامنا مع ما يتعلق بمستقبل اليمن، تحدثنا عن انتقال سلمي، تحدثنا عن تنحي الرئيس، تحدثنا عن كل هذه القضايا.. مستنديين على نفس المبادرة السابقة، ورغبة الناس التي عبروا عنها في الشارع. ولكننا تحدثنا عن ضرورة أن يشارك في هذه العملية السياسية كل أطراف العمل السياسي. وتحدثنا عن حوار وطني شامل يقضي إلى تشكيل حكومة وطنية من كل القوى السياسية بشكل عام، وسميناها

الدين والسياسة بعد ثورة 25 يناير

د. عبدالعليم محمد



لا تزال علاقة الدين بالسياسة إحدى الإشكاليات الكبرى التي تواجه التطور السياسي والديموقراطي في العالم العربي، ومصر في القلب منه، رغم مضي ما يفوق القرنين منذ بدء اتصالنا بالحضارة الحديثة، طوعاً أو كرهاً. ورغم محاولات مفكري النهضة عبر مختلف المراحل تفكيك هذه الإشكالية، وبلورة حلول فكرية وثقافية تقوم على التوفيق بين الدين والعصر وبين التقليد والتجديد وبين التقليدية والحداثة وبين الأصالة والمعاصرة.

ورغم عمق وأصالة هذه المحاولات، فإن الحلول التي تمخضت عنها والمقاربات التي تبنتها، لم تفض فيما يبدو - إلى القبول والتوافق والتراضي بين أطراف النخبة المختلفة، حيث يتصدر المشهد الراهن بعد ثورة 25 يناير عام 2011 جدلاً كبيراً ونقاشاً واسعاً حول حدود علاقة الدين بالسياسة، وحول الدولة المدنية والدولة الدينية، بل يبدو أن الأمر يزداد التباساً وغموضاً وإبهاماً، مع كل مرحلة جديدة من التطور السياسي، وكأننا قد بدأنا للتو في مواجهة هذه المشكلة وكأننا نواجهها للمرة الأولى. خاصة مع ظهور المد الإسلامي ومعركة الاستفتاء.

والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، فهي تتعلق بأسئلة مثل تنظيم الحياة السياسية وصياغة التشريعات والقوانين وتنفيذها وتطبيقها على الجميع، واختيار أفضل السبل لترقية حياة الجماعة الوطنية، وترسيخ سلطة الدولة والقانون وتحقيق العدل، ومن ثم فالسياسة شأن كافة المواطنين الأحرار القادرين على المشاركة في صياغة الطريقة التي يديرون بها حياتهم، والتنظيم الأمثل الذي يكفل لهم الاستقرار والأمن والحماية والتوزيع العادل لموارد الثروة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

والفارق واضح بين مجال كل من الدين والسياسة، فالأول أي الدين ينتمي لعالم السماء، بينما تخص السياسة عالم الأرض، كما أن الدين يحظى بالقداسة في حين أن الشأن السياسي لا يحظى بمثل هذه القداسة، كذلك تنطوي مفاهيم الدين وتعليماته وقيمه على طابع الإطلاق والصحة في الزمان والمكان وبصرف النظر عن الظروف الملموسة والمحددة، بينما تنطوي السياسة وتفاعلاتها في الواقع على النسبية، فلا أحد في السياسة يمتلك حقيقة مطلقة أو عابرة للزمان والمكان، فكافة أطراف اللعبة السياسية تمتلك تصورات نسبية لحل مشكلات المجتمع، يختلف معها أو يتوافق معها هذا أو ذاك من الأطراف، ذلك أن الدين شأن إلهي سماوي مقدس، في حين أن السياسة شأن وضعي بشري ينطبق عليه ما ينطبق على كافة ما ينتجه البشر من نسبية

وبالتأكيد فإن هذه القضية بحاجة لدراسات متأنية وجهد جماعي مخلص بهدف استخلاص العبر والدروس من التجارب التاريخية المختلفة، والاتفاق على الصيغة التي تلائم التجربة الوطنية المصرية، وسنحاول هنا تقديم بعض الأفكار للمساهمة في النقاش الدائر قد لا تخل من فائدة.

في هذا السياق تتعلق بمجال كل من الدين والسياسة والمبادئ التي يستند إليها كل منهما، وضرورة كل منهما للوجود الإنساني الفردي والجماعي، فالأول أي الدين يمثل مستودع الكليات الأخلاقية والروحية والقيم الكبرى المتمثلة في التكافل والتراحم والمساواة والعدل، كما أن الدين أيضا يقوم بصياغة الأجوبة على الأسئلة الوجودية الكبرى في حياة البشر حول الحياة والبعث والحساب والثواب والعقاب وغاية وجود الإنسان على ظهر هذه البسيطة والمتمثلة في إعمار الكون وعبادة الخالق، وهذه الأسئلة الكونية الكبرى لا يستطيع العلم رغم تطوره الإجابة عليها، بل لا تدخل هذه الأسئلة بالضرورة في مجال العلم؛ ذلك أن العلم يهتم بالمجالات الطبيعية التي يمكن استخدام منهج التحقق التجريبي في إثبات قوانينها وطبيعتها، وطبيعي أن مثل هذه الأسئلة تخرج عن نطاق التحقق التجريبي، وتدخل في باب الاعتقاد والإيمان الذي يفترض التسليم والافتناع بقدرة الخالق ومعرفته المطلقة وعلمه اللدني السرمد.

أما السياسة باعتبارها إدارة شؤون البشر

□ التأكيد على الإنفتاح على المشرق العربي بشكل أكبر.

□ عقد لقاء تقييمي حول المنتدى الاجتماعي التونسي، ومنتدى تقييمي للمنتدى الاجتماعي الاجتماعي المغربي، مع ترك خيار التاريخ مفتوح حسب الظروف والمتغيرات الدولية.

□ ضرورة المشاركة في كل المنتديات الاجتماعية القارية والدولية.

□ المنتدى الاجتماعي المغربي مفتوح على بعده المشرقي والإفريقي، ومفتوح على المنتدى الاجتماعي العالمي، والمشاركة فيه مفتوحة لكل من أرادها أو الإنخراط في لجان المتابعة الخاصة به.

كما صدر كذلك عن لقاء تونس عدة مقترحات، كان أبرزها:

○ عقد المنتدى الاجتماعي العالمي حول القضية الفلسطينية في مصر، رلقربه من القضية عربياً وجغرافياً، وقد اقترح أن يُعقد في مصر بعد أن أبدى الأشقاء المصريين استعدادهم لذلك مُقترحين أن تكون هناك دعوة شعبية ورسمية لتسهيل المهمة، على أن يكون التاريخ هو 2012، بعد تشاور لجنة مختصة تدرس الموضوع في يونيو 2011.

○ تساؤل أعضاء لجنة متابعة المنتدى الاجتماعي المغربي حول إمكانية احتضان المنطقة للمنتدى الاجتماعي العالمي 2013، والإجابة على التساؤل بالاستعداد لعقده مع ترك تحديد المكان بالضبط للجنة متابعة المنتدى الاجتماعي المغربي التي ستكتب طلباً لذلك إلى المنتدى الاجتماعي العالمي بالموضوع

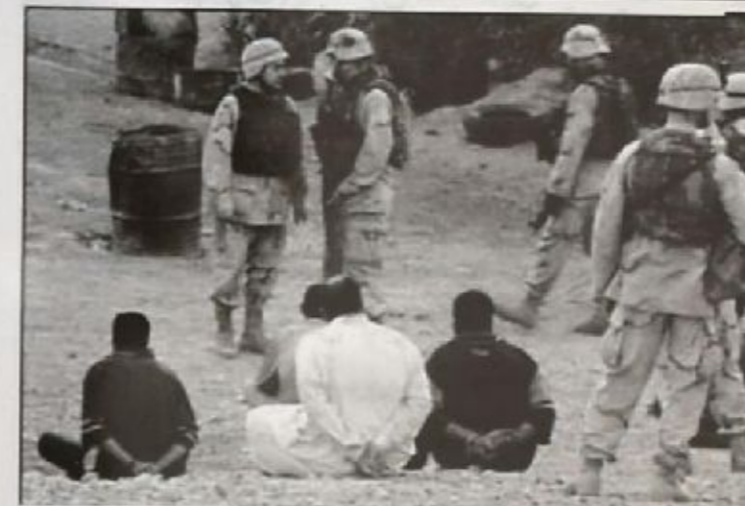
الثورات وكيف يجب التعامل معها إلى أن تنال أهدافها كاملة ودون السماح لأي كان بالقفز عليها ومصادرتها أو تحييدها عن أهدافها التي انطلقت من أجلها.

أما في الختام، فقد تناول الكلمة كمال لحبيب عن المنتدى الاجتماعي المغربي، مذكراً بالمواعيد والمشاريع التي خلص إليها اجتماع لجنة متابعة المنتدى الاجتماعي المغربي المنعقد بتونس، حيث تناول جرداً للاقتراحات والقرارات السابقة التي اتخذها المنتدى في اجتماعاته السابقة، ليخلص في الأخير إلى القرارات التي اتخذها منتدى تونس، ومن أهمها:

□ عقد المنتدى المغربي القادم بتونس في مطلع مارس 2012.

أزمة العراق... في الاحتلال

حسام حسام



لا يختلف عن الجوانب الأخرى، فأزمة الوزارة لا زالت متواصلة، خاصة بعد فشل المالكي في حل مسألة الوزارات السيادية، وفشل تشكيل المجلس السياسي الذي سبق وتم التوافق عليه في اتفاق أربيل بين المالكي وعلاوي.

ومن هنا نقول إن الأزمة في العراق شاملة، صحيح أنها جاءت مترافقة بوجود قوات الاحتلال الأميركي، وتشعبت بوجود عناصر وعوامل داخلية كان لها أثراً كبيراً في تنامي هذه الأزمة وتطورها، لتشمل كل مناحي الحياة العراقية، وخاصة الصراعات المذهبية التي دفع الشعب العراقي ثمنها باهظاً في مواجهتها.

فالعراق الذي لعب دوراً في الدفاع عن القضايا العربية وأرتبط بمحيطه العربي على مدار تاريخه الحديث، أثبت ارتباطه من جديد بأمة العربية، رغم كل محاولات عزله من قبل القوى الطائفية والمذهبية الطارئة على تاريخه، وسوف يتمكن العراق بتلاحم قواه الديمقراطية الحقيقية واليسارية، والقومية من التغلب على رياح الطائفية الطارئة، وإعادة العراق إلى دوره ومكانته في المنطقة، وما على هذه القوى الا مواصلة تحركها ضد نظام المحاصصة الطائفية ورفض كل الدعوات التي أخذت تنطلق مطالبة بتمديد وجود القوات الأميركية في العراق تحت مبررات أمنية واهية، فاستمرار التواجد الأميركي يعني استمرار أعمال المقاومة، وخروج العراق من أزمتته، مرتبط بخروج القوات الأميركية والغاء الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الإدارة الأميركية والحكومة العراقية وفتح الطريق واسعاً للخيار الديمقراطي الحقيقي أمام الشعب العراقي ليصوغ مستقبله بنفسه بعيداً عن الاحتلال الاجنبي والتدخلات الإقليمية.

بقلم العراق في أزمة داخلية متواصلة، اسبابها عديدة، فيها ما هو داخلي، وخارجي، وكلا العاملين يتداخلان مع بعضهما البعض لتوليد أشكال جديدة من الأزمة المتجددة في العراق، يدفع ثمن استمرارها الشعب العراقي من مقدراته، ومستقبله، لحساب صراعات داخلية بين مكونات المشهد السياسي العراقي، الذي يحاول أن يحسن الصورة ويضفي عليها بعض الاستقرار.

إلا أن وقائع الاحداث على الارض تكذب ذلك، فالعنوان الأمني مشكلة، ولايكاد يمر يوم في العراق الا ويشهد انفجارات أو اغتيالات أو اشتباكات بين المقاومة وبين القوات العراقية والأميركية، والجانب الاقتصادي ليس أحسن حالاً، فالبنى التحتية لا زالت مدمرة، خاصة الكهرباء والماء، ودخل المواطن العراقي في تراجع مستمر، ومجالات التعليم كافة تراجعت رغم دخل العراق من عائدات النفط التي تصل إلى عشرات مليارات الدولارات سنوياً، الأمر الذي يؤكد تقشي ظاهرة الفساد بين مكونات العراق السياسية التي تنقسم الثروة، على حساب أبناء الشعب العراقي المحروم، والحديث على الجانب السياسي،

مدنية الدولة وتجرىم استغلال الدين

الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية في الدستور من زاوية الخصوصية المجتمعية لمصر.

ويتقدم هذه المبادئ التأكيد على أن مصر دولة مدنية تحترم حق المواطنة وحرية الفكر والاعتقاد لكل أبنائها والتأكيد على عروبة مصر وتقدم التزاماتها القومية على ما عدا من الالتزامات، فضلا عن تأكيد الانتماء الافريقي لمصر، ودورها الحيوي في دوائر السياسة الاقليمية والدولية.

النص على ضرورة حرمان رئيس الجمهورية من حق طلب تعديل الدستور، وعدم جواز تفسير أي نص دستوري بشكل يتعارض مع حق المساواة المكفول للجميع.

التشديد على دور الدولة الرئيسي في

الاقتصاد، بالتخطيط والتنظيم والرقابة، ومشاركة القطاع العام بقوة للقطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية. تأكيد أن أرض مصر ملك للمصريين ولا يحق للأجانب التملك، واطاحة حق الانتفاع بضوابط محددة.

تأكيد الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمان الحريات العامة والالتزام بالمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

التأكيد على التعددية السياسية وحرية تكوين الاحزاب والنقابات والجمعيات دون قيود سلطوية، وتجرىم استغلال الدين في العمل السياسي.

ضرورة اختيار مسئول الحكم المحلي بالانتخاب وليس بالتعيين، سواء ما يتعلق

القاهرة: اصدرت اللجنة الشعبية للدستور التي تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف التيارات السياسية والفكرية ونشطاء المجتمع المدني والنقابات والجامعات ومثقفين وفنانين، وثيقة اسمتها ب«إعلان مبادئ دستورية عامة» كخطوة أولى في طريق صياغة مسودة دستور جديد.

وقال محمود عبد الرحيم المنسق العام للجنة إننا رأينا ان نستهل تصدينا لصياغة الدستور بوضع قائمة بمبادئ رئيسية يجب التأكيد عليها، وعدم التفاوضي عنها أو اسقاط أي منها، في الدستور القادم، مشيرا أنها تأتي كمحصلة لحوار واسع بين ممثلين عن مكونات الشعب المصري المختلفة وقواه الحية.

ولفت عبد الرحيم أن مثل هذه المبادئ تعبر عن متطلبات اللحظة الثورية الراهنة، والرغبة في تجاوز اخطاء الماضي الملى بالاستغلال والاستبداد، واستباحة ارادة وحقوق المواطن، فضلا عن رغبتنا في التطلع لمستقبل يكفل بناء مصر قوية وعصرية وديمقراطية ومتحررة من التبعية والفساد، يتمتع فيها ابناء الشعب بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية على قدم المساواة.

واوضح ان تحفظات البعض خاصة من ممثلي التيار الاسلامي، على بعض النقاط في الوثيقة، قد تم اخذها بعين الاعتبار وتسجيلها كتحفظ من منطلق تأكيد الديمقراطية الداخلية داخل اللجنة، من قبيل التحفظ على مدنية الدولة وتجرىم استغلال الدين في العمل السياسي، وكذلك التحفظ على تضمين

«الإخوان المسلمون» يعلنون تأسيس «حزب الحرية والعدالة» للمشاركة في الانتخابات

القاهرة: أعلنت حركة الإخوان المسلمين، أقوى وأبرز قوى المعارضة السابقة في مصر، تأسيس حزب سياسي أطلق عليه اسم «حزب الحرية والعدالة» للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في سبتمبر/أيلول المقبل. وصرح محمد مرسي رئيس الحزب أنه سيكون حزبا «مدنيا وليس ثيوقراطيا». وبأن الجماعة تسعى للفوز بنحو نصف مقاعد مجلس الشعب.

أكد محمد مرسي الذي اختير رئيسا لحزب «الحرية والعدالة» ان الحزب الجديد «ليس حزبا اسلاميا بالمفهوم القديم، ليس حزبا دينيا»، وإنما هو «حزب مدني» وسيعمل بصورة مستقلة عن الجماعة، حيث يحظر الدستور المصري تشكيل احزاب سياسية على اساس ديني. واختير عصام العريان نائبا لرئيس الحزب وسعد الكتاتني امينا عاما.

وقال محمد حسين، الامين العام للجماعة، ان «مجلس الشورى» قرر خلال اجتماعه السبت اعتماد «برنامج ولائحة حزب الحرية والعدالة». وقالت جماعة الاخوان المسلمين في بيان انها «هيئة اسلامية جامعة والعمل السياسي احد مجالات عملها والحزب السياسي هو احد وسائل العمل السياسي ويسعى الى تحقيق رسالة الجماعة واهدافها طبقا للدستور والقانون: فان هذا الحزب يعمل مستقلا عن الجماعة وينسق معها بما يحقق مصالح الوطن».

وأعلن محمد مرسي ان الترشيح لمجلس الشعب «سيكون في حدود 45 الى 50%»، من المقاعد خلال الانتخابات التشريعية المقبلة في ايلول/سبتمبر في اول اقتراع منذ تنحي الرئيس حسني مبارك في الحادي عشر من شباط/فبراير الماضي تحت ضغط الشارع.

وعلى مدى تاريخها، انتقلت الجماعة من المعارضة العنيفة للسلطة الى التعاون الوثيق معها.

إن إنجاز الدولة المدنية الديمقراطية ليس قصرا على التجربة الغربية كما أنه ليس مجرد فصل الدين عن الدولة أو الدين عن السياسة بل هو مبدأ كوني ساهمت في صنعه التجربة البشرية عامة شرقا وغربا وأن المطلوب ليس محاكاة الدولة المدنية الغربية أو تقليدها بل الاسترشاد بمبادئها والاقتراب من التجربة، وهو ما يعني إدخال المبادئ والعناصر والأفكار التي توجه الدولة المدنية في التجربة الوطنية وبحث الصيغ والآليات التي تتواءم مع هذه التجربة. وأية منظور سياسي يقوم على الدين لن يفعل سوى تحويل الدين بمقدساته وقيمه وتعاليمه إلى أيديولوجيا أي دوافع وأغراض وأدوات للحشد والتعبئة السياسية مرتكزا على ما لدي الدين من مكانة في عقل ووجدان المصريين، وعمق وتجذر المكون الديني في ثقافتهم وحياتهم، وفي نهاية المطاف سيجعل هذا المنظور من الدين أيديولوجيا علي غرار الأيديولوجيات الوضعية الأخرى التي أنتجها البشر عبر تاريخهم الحديث والمعاصر علي نحو خاص، ويتجاهل الحصاد المذهل للتطور السياسي المعاصر في العالم بقيمه ومثله، والذي انصب نحو نزع القداسة عن الشأن السياسي وتأكيد نسبية ما هو سياسي باعتباره منتجا بشريا وضعيا، يحتمل الاختلاف والاتفاق والتأييد والمعارضة والنقد والنقاش والثبات والتغير.

إن الدولة المدنية بطبيعتها وفلسفتها تحمي المعتقدات الدينية كما تحمي أتباع ورواد هذه المعتقدات من العسف والجور وتؤمن لهم ممارسة حرية المعتقد وممارسة الشعائر دون تمييز، وعلي قدم المساواة، ولا شك أن مطلب الدولة المدنية لا تتأسس شرعيته فحسب علي رغبات الأفراد والمواطنين أو التطور المعاصر في عالم السياسة والنظم الاجتماعية، بل وكذلك علي الحصاد الهزيل والسلبى لتلك النظم والدول والجماعات التي أعلنت أنها تقيم الدولة الدينية أو أنها في الطريق إلي ذلك، مثل حكم طالبان في أفغانستان قبل سقوطها علي أيدي الولايات المتحدة وحلفائها وغيره من النظم والحركات في العالمين العربي والإسلامي.

إن هذه المرحلة الجديدة من التجاذب بين الديني والسياسي تستلزم وتستوجب قراءة الخبرة العربية والخبرة الغربية من منظور نقدي يستند إلي التلاحم والتواصل مع التجربة الوطنية.

وقداسته إلي معترك المجال السياسي بكل خصائصه، كما يعني أيضا وفي المقابل تدين السياسة؛ أي إضفاء القداسة علي الشأن السياسي وإضفاء صفة الإطلاق علي الشأن السياسي، الذي هو نسبي بالضرورة؛ لأنه ناتج عن توافق الأفراد والمواطنين واتفاقهم حول الصيغة التي يقبلونها للحكم وتنظيم شؤون الدولة والمجتمع.

وفضلا عن ذلك فإن السياسة بطبيعتها ولأنها نتاج البشر، فهي تنطوي بالضرورة علي أخطاء وخصائص نابغة من الطبيعة البشرية ذاتها غير المنزهة عن الخطأ والأخطاء، ولاشك أن إقحام الدين في معترك السياسة من شأنه أن يدفع بهذه السمات والخصائص لتلتحق وتلتصق بالدين والدين منها براء.

ينسب بعض المحللين إلي ميكافيللي أنه مؤسس علم السياسة؛ بما أنه علم السلطة والحكم؛ وأن النصائح التي قدمها لأميره تمثل في نهاية المطاف، ورغم المبادئ الراهنة، جزءا لا يتجزأ من السياسة والممارسة السياسية، فكل ممارسة سياسية تنطوي بالضرورة علي قيم ميكافيللية والفارق كبير بين تلك القيم الميكافيللية الوضعية وبين القيم والكيليات الروحية المضمنة في الدين.

الدولة الحديثة في العالم العربي ومصر، دولة ما بعد الاستقلال الوطني رغم طابعها المدني وقوانينها الوضعية، نافست القوى السياسية التي تتخذ من الدين منطلقا لفاعليتها السياسية، في استثمار الدين وتبرير سياساتها، وإضفاء الشرعية علي ممارستها وتوجهاتها، وذلك بسبب ضعف شرعيتها وطابعها الاستبدادي وقصور هيكلها الاقتصادية والسياسية والثقافية عن استيعاب وتمثل الحداثة السياسية والعلمية والاجتماعية.

الدولة المدنية الحديثة في مصر هي مطلب غالبية المصريين لأن هذه الدولة بطابعها المدني الديمقراطي التعددي لا تخاصم بالضرورة الأديان والمعتقدات، بل هي تحمي الأديان وأصحابها وتؤمن لهم ممارسة شعائرهم وطقوسهم وعباداتهم في أماكن العبادة المخصصة، وتقف هذه الدولة المدنية حارسا علي بقاء المجال العام السياسي بعيدا عن الدين والتصورات الدينية وذلك بمقتضى التشريعات والقوانين التي تنظم حقل ممارسة السياسة وتحدد المبادئ والقواعد التي تنظم أداء كافة الفاعلين السياسيين في المجال العام.



اللجنة الشعبية للدستور المصري

بالمحافظين أو رؤساء الاحياء والمدن أو العمدة ومشايخ القرى.

استقلالية الاعلام وحق المواطن في الحصول على المعلومات بحرية وشفافية.

تأكيد استقلالية الجامعات واختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالانتخاب وليس بالتعيين.

تأكيد استقلالية القضاء، وتأكيد سيادة القانون وعدم الاعتراف بأية تسويات للنزاعات خارج الاطار القانوني.

التأكيد على العدالة الاجتماعية، واطاحة مجانية التعليم خلال المراحل المختلفة، وكفالة العلاج المجاني للمواطنين وسعي الدولة لتأمين حق العمل والاستفادة من الثروة البشرية للسكان.

ضمانة الحق في الاحتجاج السلمي بكافة اشكاله من اعتصام واضراب وتظاهر.

إسرائيل والثورة المصرية

نظم معهد دراسات الأمن القومي في 13 مارس 2011 يوماً دراسياً حول أثر الثورات العربية - خاصة الثورة المصرية - في المسيرة السياسية، وشارك فيه نخبة من القادة السياسيين والأمنيين وأساتذة الجامعات والباحثين المختصين في القضايا العربية، وطرح هؤلاء تحليلات وأفكاراً ومواقف مثيرة للاهتمام حول تأثير الثورات العربية في العملية السياسية وإسرائيل والمنطقة. ويتضح من مداخلات المشاركين إدراكهم أن الثورة المصرية، والثورات العربية الأخرى، أدخلت المنطقة وإسرائيل في مرحلة جديدة تضع تحديات جدية وحقيقية أمام إسرائيل. وسنعرض بإيجاز أهم ما جاء في هذه المحاضرات.

«الهزة الأرضية» والعملية السياسية

د. محمود محارب



عربية غير ديمقراطية، واليوم هم أنفسهم يعارضون التوصل إلى اتفاق سلام؛ لأن هذه الدول في طريقها إلى الديمقراطية. وأضافت ليفني: عندما خرج الشباب في العالم العربي إلى الشوارع، لم يخرجوا بسبب إسرائيل، وإنما من أجل حقوقهم. ولكن من الواضح أيضاً أن «فئات متطرفة» ستحاول استغلال الفرصة والحصول على مزيد من القوة من خلال الانتخابات، وستستغل هذه الفئات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من أجل زيادة قوتها؛ ومن ثم فينبغي حل هذا الصراع الآن وعدم تأجيله، وإنزاله من جدول أعمال المنطقة. وفي المقابل يتوجب القيام بحملة عالمية تسعى إلى وضع قانون عالمي يمنع «الجماعات العنصرية أو تلك التي تستعمل العنف» من المشاركة في الانتخابات في الدول العربية، ويشترط على كل من يشارك في الانتخابات معارضة العنف وقبول قوانين الدولة وقبول الاتفاقات التي وقعت عليها الدولة.. فمن شأن ذلك كله أن يوجه العملية الديمقراطية في المنطقة بشكل إيجابي.

إيهود براك:

أكد إيهود براك - وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حزب «الاستقلال» الذي أسسه براك حديثاً - بعد استقالته من رئاسة حزب العمل وانسلاخه عنه، أن إسرائيل تعيش فترة

تسيبي ليفني: اعتبرت تسيبي ليفني، رئيسة حزب كاديما ورئيسة المعارضة في إسرائيل، أن المنطقة تشهد عملية تاريخية مهمة، ويصعب توقع نتائجها ومعرفتها، وعلى إسرائيل أن تحدد ما تريد بوضوح ودون انتظار نتائج هذه الثورات، ولا تنتظر تطورات الأحداث في المنطقة إذا أرادت التسوية مع الفلسطينيين، وإذا كان لدى أحد شك في ذلك، فليسأل نفسه: هل كان يفضل أن يرى «أعمال الشغب» في المنطقة وإسقاط النظام في مصر بعد اتفاق السلام مع مصر أو قبل ذلك؟! فمن الواضح للجميع أنه من الأفضل لإسرائيل أن تكون في حالة سلام مع الدول العربية قبل حدوث الثورات فيها، وهناك قادة إسرائيليون قالوا في الماضي: إنه من غير المقبول توقيع اتفاق سلام مع دول



مشاكل صغيرة على الحدود في سيناء. وقال براك إنه من الصعب القيام بعملية سياسية؛ فدور الولايات المتحدة ضعف في المنطقة، ومن الصعب الحصول على دعم الجامعة العربية لمثل هذه العملية بعد سقوط مبارك والتغييرات في مصر والمنطقة. فالقيادات الاستبدادية، كما ذكر براك، تظهر مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار المنطقة؛ ومن ثم تكون مريحة لإسرائيل أكثر من شعوبها. وسيؤدي تضاعف أهمية الجماهير والرأي العام العربي، على إثر الثورات في المنطقة، إلى تكاثر الصعوبات أمام استعداد قادة الدول العربية للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وينبغي على إسرائيل القيام بمبادرة سياسية، رغم صعوبتها، لأن من شأن ذلك أن يقلص المخاطر المترتبة بإسرائيل، كما يتوجب عليها تقديم المبادرة من أجل وقف التسونامي السياسي - الدبلوماسي، ومن أجل الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة، وإحداث اختراق أو على الأقل إدارة جيدة للصراع مع الفلسطينيين والعرب الآخرين. وحتى إذا ما فشلت المبادرة الإسرائيلية بسبب رفض فلسطيني لها، فإن طرحها يخدم إسرائيل لجهة وقف عملية عزلتها الدولية. إن ذلك مصلحة حيوية لإسرائيل.

إن عدم الوضوح السائد حالياً في المنطقة جراء الثورات العربية يفرض على إسرائيل أن تظل يقظة وقوية جداً عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، ولن يكون بمقدور إسرائيل تخصيص الميزانيات للاستعدادات الأمنية لمواجهة التهديدات والمخاطر الناجمة عن التغييرات في مصر والدول العربية، على حساب الاقتصاد والمجتمع؛ مما يجعل إسرائيل في حاجة أكثر إلى الدعم الأميركي، علاوة على ذلك، فمن غير المؤكد أن لا تصل موجة المظاهرات السلمية إلى المناطق الفلسطينية، وهذا يضيف تحديات وأعباء أخرى أمام إسرائيل.

وأكد براك في كلمته أن على إسرائيل التحرك والعمل في مقابل الموجة التي ترتفع من حولها، وعليها تقديم مبادرة من منطلق القوة، وتمرير خط الحدود بينها وبين الفلسطينيين في الضفة وفق مصطلحها، وبشكل يضمن دولة قوية مع أغلبية يهودية. إذن، القيام بذلك لأن الجمود أكثر خطورة مما يتصور الجمهور الإسرائيلي؛ فإسرائيل تعتمد على التصدير والجمود يعرض شركاتها للخطر.

الجنرال غيوراً آيلند:

رأى الجنرال غيوراً آيلند في محاضراته أنه ستكون للثورات العربية تأثيرات سلبية على إسرائيل في ثلاث قضايا أساسية: □ كانت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية تعتمد على فرضية مهمة، وهي: إذا حدث توتر بين مصر وإسرائيل، لسبب من الأسباب، فلن يصل إلى صدام مسلح بين البلدين، بغض النظر عما يجري على الجبهات الأخرى؛ لذلك تمكنت إسرائيل



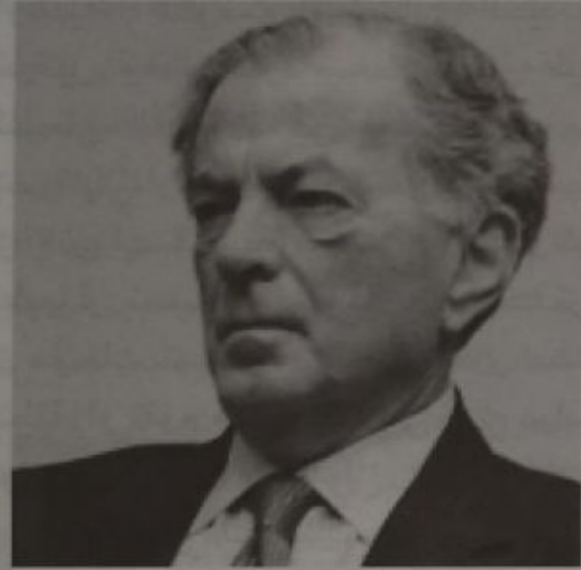
من تركيز جهودها على الجبهات الأخرى، دون أن تخشى من نشوب حرب على الجبهة المصرية، أما الآن فتغير الوضع، ومن غير المؤكد أن تصمد هذه الفرضية مع مرور الوقت. في المدى القصير سيحافظ أي نظام يأتي في مصر على الوضع القائم تجاه علاقات مصر مع الخارج، حتى وإن كان هذا النظام «متطرفاً»، لأنه سيهتم أولاً بمعالجة المشاكل الداخلية. لكن في المدى البعيد سيكون الوضع مختلفاً تبعاً لتوجهات النظام الجديد في مصر. وقد يؤدي ذلك إلى تغيير الفرضيات الأمنية الإسرائيلية، وسيترتب على ذلك نتائج باهظة الثمن، وسيطلب ذلك موارد إضافية هائلة من أجل إعداد الجيش وتجهيزه للعمل على الجبهة المصرية.

□ من المتوقع تراخي حراسة مصر للحدود مع إسرائيل في سيناء، وازدياد تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وتضاعف قوة حماس، وتكاثر محاولات قيام بعض الجماعات بعمليات عسكرية من هذه الحدود. □ سيكون للثورات والتغييرات في المنطقة العربية تأثير في الاعتبارات الإسرائيلية عند تخطيط العمليات العسكرية، بما في ذلك العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين. وفي ختام مداخلته قال غيوراً آيلند: إن

عدم الوضوح في المنطقة، الذي سببته الثورات العربية، يفرض على إسرائيل اتخاذ الحيطة القصوى والانتظار ورؤية ما سيحدث، وعدم القيام بخطوات سياسية في التسوية السياسية.

البروفيسور إيتمار رابينوفيتش:

رأى البروفيسور إيتمار رابينوفيتش، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب وعضو الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع سوريا التي جرت في تسعينات القرن الماضي، أن عدم الوضوح في المنطقة الناجم عن «الهزة الأرضية» في الدول العربية، يهدد الأنظمة العربية الحاكمة وإسرائيل على حد سواء؛ لذلك ستسعى الأنظمة العربية وإسرائيل إلى الحفاظ على الاستقرار قدر استطاعتها. وقد فقدت الولايات المتحدة شيئاً من مكانتها في



المنطقة، لأن أوباما تخلى بسرعة عن حليف أمريكا القديم، الرئيس مبارك. ويعتقد إيتمار أنه على الرغم من عدم الوضوح السائد والناجم عن الثورات العربية، وعلى الرغم من عدم توفر الشروط للتوصل إلى اتفاق سلام، فإن إسرائيل لا تستطيع الانتظار دون فعل أي شيء. فخطاب حقوق الإنسان يزداد في العالم، وتتعرّز أهمية المحكمة الدولية، وتتضاعف إدانة إسرائيل في العالم؛ وهذا يستوجب القيام بعملية سياسية، فهناك جملة من الأمور، التي يمكن القيام بها، ما بين عدم فعل أي شيء والتوصل إلى اتفاق سلام.

البروفيسور شمعون شمير:

أشار البروفيسور شمعون شمير، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب والسفير

تعمق التدخل الدولي وتفاقم الاستحواذ الديمغرافي!

أنطون شلحت

وخصوصاً فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب «خريطة الطريق»، وإنشاء أجهزة أمنية (فلسطينية) بالتعاون بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التدخل المباشر أوجد سابقة لا يمكن لإسرائيل أيضاً تجاهلها أو منع تكرارها. ولم يكن هذا المثال الوحيد، إذ لا مفر من الإشارة إلى أن إسرائيل وافقت أيضاً على وجود فريق من المراقبين من طرف الاتحاد الأوروبي على الحدود بين قطاع غزة ومصر كبديل جزئي لوجودها في المعبر بين الجانبين (المصري والفلسطيني). وبالتالي فإن ما يمكن اقتراضه هو أن مطلب إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية وثيقة وناجعة يمكنها بواسطة مرابطة قوات أمنية إسرائيلية بعد وضع الاتفاق موضع التنفيذ، الحيلولة دون شن عمليات «إرهابية» من أراضي الدولة الفلسطينية، سوف يصطدم برفض الفلسطينيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مرابطة عناصر أمنية دولية تلبّي متطلبات إسرائيل في المجال الأمني.

ثمة تطوّر مهم آخر يعتقد الكاتب أنه أصبح ناجحاً مع انتهاء العقد الفائت، وهو ترسيخ مبدأ الدولتين كحل سياسي نهائي. وفي هذا الصدد فإنه يشير إلى أنه على الرغم من أن مبدأ الدولتين بدأ «يحلّق» في الفضاء السياسي الإسرائيلي على الأقل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو العام 1993، إلا إنه لم ينل شرعية رسمية من الولايات المتحدة سوى في خطاب الرئيس السابق جورج بوش في حزيران 2002، وفي «خريطة الطريق» في

يمكن اعتبار عدد تشريعات الأول 2010 من المجلة الفصلية «المستجد الإستراتيجي»، التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، واحداً من أبرز التقارير الإسرائيلية الحديثة التي تصدّت لإجمال حصاد العقد الفائت (2000-2010) من خلال قراءة أهم المحطات التي شهدتها والمرتبطة بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وذلك تحت عنوان محدد هو دراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية في مناسبة مرور عشرة أعوام على اندلاعها في أيلول 2000.

ازداد التدخل الدولي في محاولة لرسم سمات التسوية المستقبلية وملاحمها. ومن هذه السيرورة انبثقت مثلاً أفكار الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون في كانون الأول 2000، والمبادرة العربية للسلام في 2002، وخريطة الطريق في 2003، ومؤتمر أنابوليس في 2007، واستئناف المفاوضات المباشرة في أيلول 2010. وبرأيه فإن الحديث يدور في شكل أساس على تدخل فعال من جانب الولايات المتحدة أكثر من تدخل لاعبين دوليين آخرين، إلا إنه لا بُدّ من الإشارة إلى أن لاعباً جديداً دخل إلى النشاطات والجهود السياسية والاقتصادية ممثلاً في اللجنة الرباعية الدولية (التي تضم كلا من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، وفي واقع الأمر فإن تدخل «الرباعية» ملموس بشكل رئيس في المجال الاقتصادي، غير أن النشاطات العامة والشاملة لهذا الإطار أوجدت سابقة لن تستطيع إسرائيل تجاهلها في المستقبل.

وكانت هناك سابقة أخرى مهمة، وربما تكون دلالاتها للمدى البعيد أكثر أهمية، تتمثل في التدخل الدولي في الجوانب الأمنية،

إن أول ما يصادفه قارئ هذا العدد هو تقويم رئيس المعهد. عوديد عيران، أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، بأنه ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي من بين العقود التي سبقته كلها، وربما ستكون السيرورات والأحداث التي وقعت في هذا العقد الأكثر حسماً وأهمية من بين التطورات والأحداث السابقة كافة.

ويتوقف الكاتب بشكل خاص عند مسألة التدخل الدولي في الصراع، فيشير إلى أن من الصعب الإشارة إلى عقد تعمق فيه التدخل الدولي في جوانب حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أكثر من هذا العقد. ومع أن ذلك من ناحية إسرائيل ينطوي على قدر من الإيجابية، إلا إنه لا بُدّ من أن تترتب عليه قيود مستقبلية على حرية عملها.

وقد انعكس هذا التدخل الدولي بادي ذي بدء في النشاطات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. لكن في الوقت ذاته، فإنه في أعقاب فشل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية في العام 2000 ومطلع العام 2001 وفي إثر اندلاع الانتفاضة الثانية،



الإسرائيلي الأسبق في مصر، إلى أن إسرائيل تضررت من موجة الانتفاضات في الدول العربية، وأن الشعوب العربية تعتبر أن إسرائيل وقفت إلى جانب الأنظمة التي سقطت. ويرى أن السؤال المركزي يدور حول الضرر الذي لحق بإسرائيل بعد سقوط مبارك؟ فإذا ما وصل براغماتيون إلى سدة الحكم في مصر فمن المتوقع أن يتم الحفاظ على اتفاقية السلام، لكن سيحدث تآكل في مجمل العلاقات بين الدولتين. أما إذا صعد إلى سدة الحكم الإخوان المسلمون، فإن السيناريو المتوقع سيكون سيئاً.

الجنرال أمنون شاحك:

شبه أمنون شاحك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، الثورات العربية بـ«الهزة الأرضية»، وقال: إن الحكومة الإسرائيلية لا تعد خطة لمواجهة نتائج هذه «الهزة الأرضية». فالوضع الاقتصادي الجيد في إسرائيل، وعدم وجود ضغط أمريكي عليها، يشجعان اللامبالاة في أوساط الجمهور الإسرائيلي، ولكن موجات تسونامي الناجمة عن الثورات العربية ستصل إلى إسرائيل، وعليها أن تحسم خيارها بين: إذا كانت تريد من موجات تسونامي هذه أن تقر مصير المنطقة، أو تقوم هي وتبادر إلى طرح مبادرة سياسية من أجل مستقبلها؟! ومثال على ذلك، هناك سيناريو يمكن أن يحدث متأثراً بالثورات العربية، وهو: مسيرات فلسطينية جماهيرية غير عنيفة تسير نحو حواجز الجيش الإسرائيلي، ولا تملك إسرائيل وسيلة جيدة لمعالجة وضع كهذا. واختتم شاحك محاضرتيه بمطالبة إسرائيل بوضع خطة تقترح حلاً للصراع، مشيراً إلى أن عدم وضع خطة يعني أن إسرائيل ستخسر تأييد العالم أكثر فأكثر.

عوديد عيران:

يقول عوديد عيران، رئيس معهد دراسات الأمن القومي وسفير إسرائيل الأسبق في الأردن: إن «الهزة الأرضية» التي أصابت الدول العربية جعلت من إمكانية التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين أكثر صعوبة، تلك التسوية التي كانت صعبة المنال أصلاً قبل «الهزة الأرضية». وبما أنه من غير الممكن الحفاظ على الوضع القائم؛ فيجب القيام بعمل سياسي مرحلي بين حالتي الجمود والحل

□ أطاحت الثورة بنظام كان طيلة ثلاثة عقود خلّت أهم حليف استراتيجي لإسرائيل، وقدم لها. كما أجمع الإسرائيليون -خدمات لا تقدر بثمن.

□ تحمل الثورة بين ثناياها إمكانية واقعية لانعتاق مصر من نظام الاستبداد والفساد وبناء دولة ديمقراطية عصرية حديثة، ومتصالحة مع ماضيها وحاضرها ومحيطها العربي، وتعمل على بناء ذاتها لتستعيد عافيتها ومكانتها التي تستحقها، ودورها المستقل. وهذا ما لا ترغب فيه إسرائيل.

□ وقفت إسرائيل -ولا تزال- ضد الديمقراطية في مصر والدول العربية الأخرى، وفضلت عليها وما أنظمتها الاستبداد والفساد، مستعملة بصورة ممجوجة فزاعة «خطر الإسلام السياسي»: لأن إسرائيل، وفق تجربتها، يمكنها خلق مصالح مشتركة وتفاهات مع الشريحة الضيقة الحاكمة المستبدة والفاسدة، على حساب الشعوب العربية ومن خلف ظهرها.

□ كشفت الثورة المصرية والثورات العربية الأخرى أهمية الرأي العام العربي الذي يقف ضد السياسة العدوانية الإسرائيلية.

□ تخشى إسرائيل من وصول «الهزة الأرضية» إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتبني الشعب الفلسطيني نضالاً جماهيرياً يعتمد أسلوب المظاهرات الكبيرة غير العنيفة في مقاومة الاحتلال، في ربيع عربي يشهد مظاهرات واسعة في كثير من الدول العربية، استطاعت أن تسقط نظامين حتى الآن.

الدائم، والحد الأدنى المطلوب القيام به هو نقل مناطق في الضفة إلى السلطة الفلسطينية، وبالإمكان القيام بهذا الأمر دون إلحاق ضرر استراتيجي بإسرائيل. أما بخصوص المسار السوري فإنه الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية؛ لأن التوصل إلى اتفاق مع سوريا يخرجها من دائرة التحالف مع إيران ويضعف المحور الإيراني، لكن الخريطة الحزبية في إسرائيل، وفق عوديد عيران، لا تسمح بذلك.

يوسي بيلين:

أكد يوسي بيلين، رئيس حزب ميرتس سابقاً أنه لا يمكن القول إن الثورات في الدول العربية غير مرتبطة بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ فقد قوت الثورات العربية وزن الرأي العام العربي، والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يحتل مكانة مهمة في مواقف الشعوب العربية، لذلك ستواجه الأنظمة العربية في المستقبل صعوبات حول موقفها من العملية السياسية ودعمها لها، أكثر مما واجهته في الماضي. وإذا كانت هناك اليوم دولة أو سلطة مستعدة للتوصل إلى تسوية فمن الأفضل التوقيع معها على هذه التسوية اليوم بدل انتظار مستقبل غير واضح، قد يأتي بأنظمة أكثر شرعية لكنها ترفض التوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

الخاتمة

منذ اندلاع الثورة المصرية اتخذت إسرائيل -ولا تزال- موقفاً عدائياً منها، ويعود هذا الموقف إلى أسباب كثيرة، أهمها:

2003، التي قبلت إسرائيل بمسارها الرئيس. ويشدّد عيران على أن أغلبية معسكر اليمين السياسي في إسرائيل وافقت على هذا المبدأ لأول مرة فقط بعد تأليف حكومة أريئيل شارون الأولى في العام 2001، وقد انسحب وزيران فقط من حكومة شارون بينما لم ينسحب أي وزير من حكومة بنيامين نتنياهو بعد خطاب «بار-إيلان» في حزيران 2009 (ولا حتى أفينغور لبيرمان-رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف- الذي سبق أن انسحب من حكومة شارون الأولى على هذه الخلفية). ويشكل ذلك في رأيه

تحولا أيديولوجيا لا يستهان به، وهو شرط ضروري - وإن لم يكن وحيداً- لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يكون مقبولاً من الجانبين. ومع أن من الواضح أنه مع استمرار المفاوضات سينشب جدل حاد بشأن سمات وملامح الدولة الفلسطينية ومكونات سيادتها، غير أن استعداد اليمين الإسرائيلي لقبول الفرضية الأساسية للحل ينطوي، وفق اعتقاده، على «مغزى تاريخي» بعيد المدى.

بيد أن هذا الإقرار سرعان ما أخذ يتوازى مع مطلب اعتراف العرب بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي. ويعتبر ذلك تجديداً أيضاً، إذ إن هذا المطلب لم يطرح في جميع جولات المفاوضات السابقة. ومع أنه يمكن الادعاء أن نهاية الصراع ووضع حدٍّ للمطالب المتبادلة اللذين سيكونان جزءاً من الاتفاق الشامل النهائي بين الجانبين يقدمان جواباً عن هذا المطلب، إلا إن الاعتراف الفلسطيني والعربي المطلوب ينطوي على تسليم تام بوجود إسرائيل.

ويعتقد عيران أن هناك طرقاً لحل مسألة قلق الفلسطينيين والعرب إزاء ما يسميه «الأقلية العربية في إسرائيل» وحقوقها الكاملة، الأمر الذي يطرح كسبب لرفضهما (أي الفلسطينيين والعرب) تقديم الاعتراف المطلوب. وكما هو معلوم فإن مسألة المكانة



الدستورية والفعالية للعرب في إسرائيل نشأت بفعل قيام دولة إسرائيل، إلا إنها أخذت تتفاهم أكثر فأكثر، وقد سمعت من طرف الجانبين، اليهودي والعربي، خلال العقد الفائت، تعابير متطرفة يمكن في المستقبل أن تلقي بثقلها على إيجاد حل للصراع الشامل بين إسرائيل والفلسطينيين.

على صعيد آخر كان لأحداث العقد الفائت، ودور الانتفاضة فيها، تأثير على الرأي العام الإسرائيلي في كل ما يتعلق بـ «قضايا الأمن القومي»، وهو ما يتناوله مقال آخر في المجلة الفصلية نفسها كتبه الباحث في المعهد الدكتور يهودا بن مثير، الذي كان في السابق عضواً في الكنيست وشغل منصب نائب وزير الخارجية، والباحثة أولنا بيغانو-مولدافسكي، مستنديين إلى مجموعة كبيرة من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد، وإلى استطلاعات أخرى أيضاً تم نشرها في الصحف والمجلات والدراسات ذات الصلة، منذ عام 1985 وحتى عام 2009. وبناء عليه فإنه تراكتت أمام الباحثين كمية كبيرة من الاستطلاعات تمكنا، بعد تحليلها، من الإطلاع على آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء القضايا السياسية والأمنية، من جهة، وعلى نظرة هذا الجمهور إلى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، من جهة أخرى.

وسعى الباحثان للتوصل إلى إجابات عن ثلاثة أسئلة، هي: أولاً، هل بالإمكان تلمس

وجود تأثير متصل للانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي؟ ثانياً، إذا كانت الإجابة عن السؤال الأول إيجابية، فإلى أي ناحية أثرت الانتفاضة، وما هي التغيرات التي حدثت في صفوف الرأي العام الإسرائيلي عقب أحداث الانتفاضة؟ ثالثاً، هل التغيرات في أوساط الرأي العام المذكور والتي تم رصدتها كانت قصيرة الأمد ومتغيرة، أم إنها كانت تغيرات بعيدة الأمد ولا يزال تأثيرها قائماً حتى الآن؟ ومن أجل الرد على هذه الأسئلة، استخدم الباحثان أجوبة المشتركين في الاستطلاعات عن أسئلة تتعلق بمواقفهم إزاء أربعة مبادئ أساسية: «دولة مع أغلبية يهودية»؛ «أرض إسرائيل الكاملة»؛ «دولة ديمقراطية»؛ «الحالة السلمية».

وخلص تحليلهما إلى أن آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل في العام 2009 كانت قريبة جداً من آرائه في العام 1998، على الرغم من أنه خلال هذه الفترة وقعت «أحداث أمنية» بالغة الأهمية، على غرار الانتفاضة الفلسطينية، وخيبة أمل الإسرائيليين من تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، وحرب لبنان الثانية، وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل، والحرب على غزة أو ما يعرف في إسرائيل بـ «عملية الرصاص المصبوب».

ورأى الباحثان أنه «إذا كان هناك تأثير بارز للانتفاضة الفلسطينية، فإنه بالأساس كان في اتجاه تعزيز مركزية الاعتبار

الديمقراطي». وبينما كان مبدأ «الحالة السلمية» في الأعوام التي سبقت الانتفاضة هو المبدأ الأهم في نظر الإسرائيليين، فإن مبدأ «دولة مع أغلبية يهودية» أصبح منذ العام 2003 هو الأهم. وتزايدت أهمية هذا المبدأ رويداً رويداً إلى درجة أنه في العام 2006 اعتبره أكثر من نصف الإسرائيليين على أنه المبدأ الأهم على الإطلاق. وقد كان الموضوع الديمغرافي مركزياً في تفسير الحاجة، بالنسبة لإسرائيل طبعاً، إلى تنفيذ الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. ونجم اهتمام الإسرائيليين بالموضوع الديمغرافي عن بضعة أحداث، شدد الباحثان على أن الانتفاضة كانت أحد أبرزها.

وكان الرأي العام الإسرائيلي مختلفاً في عامي 2001 - 2002، اللذين بلغت الانتفاضة فيهما ذروتها، وبرز خلالهما ارتفاع معين في نسبة أهمية مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة». لكن باستثناء هذين العامين فإن نسبة الإسرائيليين التي تعتبر هذا المبدأ على أنه الأهم بقيت تتراوح ما بين 7 إلى 11 بالمئة. كذلك فإنه باستثناء العام 2002، تم تدرج هذا المبدأ طوال الأعوام الفائتة على أنه الأقل أهمية من بين المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه.

فضلاً عن ذلك، نوه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقاً سياسية متساوية للجميع». ففي العام 9991 رأى 27 بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي العام 2000 رأى 32 بالمئة أنه الأهم، لكن منذ العام 2002 تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين 14 - 18 بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاضل المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

ولا شك في أن هذا المعطى بالذات يتسق مع تفاهم الاستحواذ الديمغرافي، والذي يغذي بدوره التمسك بمطلب الدولة اليهودية. ومن الملفت أن المقال الذي يتناول هذا المطلب بالتشريح في المجلة الفصلية ذاتها، وهو بقلم الباحثة شيري طال-لندمان، يؤكد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو قد رفع درجة الأهمية المعطاة له إلى حد طرحه باعتباره واحدة من القضايا الجوهرية الأكثر مركزية المدرجة في مائدة المفاوضات. وتخالف الباحثة الآراء التي تقول إن طرحه

لا يعدو كونه وسيلة تكتيكية لتحقيق أهداف أخرى، مؤكدة أن الإصرار عليه ناجم عن دوافع جوهرية أكثر مما هو ناجم عن محاولة لتأجيل مؤقت في العملية السياسية. وهي ترى أن وقائع العقد الفائت تنطوي على ظهور تطور مهم في الخطاب الإسرائيلي بشأن القضايا الجوهرية في النزاع، وفي نهايته احتل مركز الحلبة العامة والسياسية اتجاه أصبحت فيه مكانة مسألة جوهرية خامسة متقدمة على مكانة المسائل المركزية الأربع التي طرحت على مائدة المفاوضات في العام 2000 (وهي الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئون؛ الأمن)، والمقصود مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، بل إن هذه المسألة، مع افتتاح جولة المحادثات السياسية في أواخر صيف 2010، حظيت في الأجنحة التي عرضها نتنياهو للعملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها.

إجمال

اتسم العام الفائت بتعزّز النزعات اليمينية في صفوف الحكومة والرأي العام في إسرائيل، الأمر الذي ينعكس على السياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية. ويؤثر ذلك، على الصعيد الداخلي، في إكفاء محاولات رسم حدود جديدة للعبة الديمقراطية حتى فيما يتعلق بالعلاقات السائدة داخل المجتمع اليهودي.

ولا شك في أن نجاح المبادرات التشريعية لحزب «إسرائيل بيتنا» الرامية إلى إضفاء النزعة المركزية على الديمقراطية الإسرائيلية والتي تحظى بدعم من سائر مكونات الائتلاف الحكومي اليميني، يفتح شهية هذا الحزب على دفع مزيد من هذه المبادرات قديماً، كما أن هذا النجاح شكل محفزاً لقيام رئيسه أفينغور لبيرمان بتوسيع دائرة البيكار في هجومه كي تشمل مسؤولين كباراً في الليكود اتهمهم مؤخراً بمنع تكريس سلطة معسكر اليمين في إسرائيل، ومع أنه لم يذكر أي مسؤول منهم بالاسم، إلا إنه كان يقصد بهجومه كلا من رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين والوزراء ميخائيل إيتان وبيني بيغن ودان مريدور، وذلك بسبب معارضتهم إقامة لجنة التحقيق مع منظمات حقوق الإنسان. ووفقاً لما قاله فإنه بسبب هؤلاء الأشخاص لا تتمكن حكومة نتنياهو مع «إسرائيل بيتنا» من تطبيق برنامج

اليمين وأيديولوجيته. وثمة تقديرات بأن المعطيات المستجدة فيما يتعلق بالحالة الديمقراطية تحيل إلى أنه لم يعد في إسرائيل 2010 منظومات يمكنها توفير الحماية لحرية التعبير. ويبدو، من ناحية أخرى، أن الإسرائيليين في معظمهم يعتقدون أن الديمقراطية منحصرة في إجراء انتخابات عامة مرة كل بضعة أعوام فقط، فضلاً عن أنهم قد ضاقوا ذرعاً بأجهزة الإشراف والمراقبة كلها، والتي تعتبر المحك الحقيقي للنظام الديمقراطي. والأمر المؤكد هو أن إسرائيل كهذه تكون على استعداد أكثر فأكثر لأي شيء، ولن يقف في طريقها أي شيء، فضلاً عن أن أي زعيم عنيف وخطر وأي جرائم حرب سيصبحان محل ترحيب وتأييد. ويشدّد البعض على أنه لا توجد أي حاجة في إسرائيل لحدوث انقلاب عسكري، وذلك لأن المؤسسة الأمنية تحكم سيطرتها الكاملة على معظم مجالات الحياة.

على صعيد آخر فإن المحاولات المتواترة لما يسمى بـ «تنظيم صفوف اليسار» في إسرائيل تجري أساساً من خلال مساندة اليمين وإجراءاته إزاء المواطنين العرب، ومن خلال عدم الوقوف بالرصاص على نحو حازم في وجه العنصرية التي تتجرد من الأعلى ومن الأسفل على حدٍ سواء. ولا بد من الإشارة إلى أن ممارسة العنصرية، وتحديدًا إزاء الفلسطينيين في إسرائيل، ليست جديدة، لكن الجديد هو تحطيم كل الحواجز التي كانت في السابق تحول دون الكشف علناً عن وجهها القبيح، وتسريع الخطوات الرامية إلى قوتنتها.

وإذا كان اتهام الحكومة الإسرائيلية الحالية بأنها تفتقر إلى أي رؤية أو طريق سياسية يبدو صحيحاً بالنسبة إلى الذين يتبنون رؤية أو طريقاً مغايرة فقط، فإن ما يجب توكيده بغض النظر عن الرؤية التي يتبناها هؤلاء، هو أن هذه الحكومة وعلى رأسها نتنياهو لديها رؤية تحاول من خلالها أن تتسبب باستمرار الوضع السياسي القائم، أي الوضع الذي تقف في صلبه حالة الاحتراب واللاسلم على ما تنطوي عليه من شحنات خطيرة.

بيد أن ذلك لن يبقى مرهوناً برغبة إسرائيل وحدها.

من تقرير المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الكوبي

ترجمة واعداد: نور الدين عواد
هافانا. كوبا

ادى الى مضاعفة عدد الشغيلة على حسابهم الخاص.
ان ازدياد القطاع غير الدولي في الاقتصاد، لا يعني بتاتا خصخصة للملكية الاجتماعية حسب تأكيدات بعض المنظرين، بل انه مدعو للتحويل الى عامل تسهيل من اجل بناء الاشتراكية في كوبا، اذ انه سيتيح للدولة ان تركز على رفع كفاءة وسائل الانتاج الاساسية، وهي ملكية لكل الشعب، والتخلص من ادارة نشاطات غير استراتيجية بالنسبة للبلاد.

كما انه سيتيح للدولة الاستمرار في تامين خدمات الصحة والتعليم لكافة السكان بالتساوي ومجانا، وحمايتهم بشكل لاثنق من خلال انظمة الضمان الاجتماعي والاعانة الاجتماعية، والترويج للتربية البدنية والرياضة في كافة اشكالها، والدفاع عن الهوية الوطنية، والحفاظ على التراث الثقافي والثروة الفنية والعلمية والتاريخية للامة الكوبية.

يقع على عاتق الدولة الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية، وهما قيمتان محل فخر واعتزاز الكوبيين، والاستمرار في ضمان النظام العام وامان المواطنين، وبهما تتميز كوبا وهي واحدة من البلدان الاكثر امانا وامانا في العالم، دون تجارة مخدرات، ولا جريمة منظمة، ولا اطفال او راشدين متسولين، ودون عمل للاطفال، ولا مراهمة بالخيل ضد الشغيلة، ودون اعدامات خارج القانون، ولا زنازين سرية ولا تعذيب، على الرغم من الحملات التي تشن ضدنا، دون اي اثبات.

النموذج مفرط المركزية الذي يتسم به اقتصادنا يجب ان ينتقل، بنظام وانضباط ومشاركة الشغيلة، الى نظام غير مركز، يسوده التخطيط، بصفته سمة اشتراكية للادارة، دون ان يتجاهل التوجهات الحالية في السوق، مما سيساهم في التليين والتحديث الدائم للخطة.

لا تراودنا الاوهام في ان الخطوط العريضة والاجراءات التطبيقية للنموذج الاقتصادي، في حد ذاتها، ستكون العلاج الشامل لكافة مساوئنا. سيتطلب الامر بالتزامن معها، الارتقاء بالاحساس السياسي والعقل السوي، والصلابة امام الانتهاكات، وانضباط الجميع، وفي المقام الاول لدى الكوادر القيادية...

تفاديا للتاويلات الخاطئة، ولكي لا تتحول قرارات المؤتمر في حد ذاتها الى قوانين، اذ انها توجيهات ذات طابع سياسي واخلاقي، تقع على عاتق الحكومة، وهي المسؤولة عن الادارة، صلاحية ضبط تطبيقها.

نمر الان بمرحلة متقدمة، الاصول القانونية المتعلقة بشراء وبيع المساكن والسيارات وتعديل المرسوم القانوني رقم 952 الخاص بتوسيع حدود ارض البور التي ستسلم للانتفاع بها الى المنتجين في قطاع الزراعة والمواشي، الذين يحققون نتائج بارزة، وكذلك تقديم القروض الى الشغيلة على حسابهم الخاص، والى وعموم السكان.

في مسعانا لتحقيق هذا المبتغى، الصحافة الكوبية في كافة اشكالها مدعوة للعب دور حاسم في التوضيح والنشر الموضوعي والثابت والانتقادي لمسيرة تحديث النموذج الاقتصادي، بحيث تكون المقالات والاعمال الصحفية اكثر ذكاء وتحديدا، بلغة يفهما الجميع، لكي تشيع في البلاد ثقافة عامة حول هذه المواضيع.

توجد مفاهيم محددة جدا ومن حيث الجوهر تحافظ على كل صلاحيتها من اجل النجاح في هذا الاتجاه، بغض النظر عن الزمن المنصرم منذ ان صاغها لينين، قبل اكثر من 100 عام، وهي مفاهيم يجب الرجوع اليها من جديد، وفقا لسمات وتجربة بلادنا.

(...) توجيهات وقرارات واحكام الحزب ليس لديها اي طابع حقوقي اجباري لكافة المواطنين، اذ يجب تطبيقها والالتزام بها فقط

من قبل الاعضاء الحزبيين وعن وعي، لان الحزب ليس لديه اي جهاز قوة او إكراه. هذا فرق هام بين دور وطرق الحزب والدولة... سلطان الحزب يستند الى سلطته الاخلاقية ونفوذه الذي يمارسه على الجماهير وثقة الشعب به. اداء الحزب يتأسس قبل كل شيء على الاقناع الذي ينجم عن افعاله وعدالة نهجه السياسي.

اما سلطان الدولة فينتقل من سلطتها المادية، التي تتألف من قوة المؤسسات المنوط بها اللاحاح على الجميع تنفيذ الاحكام الحقوقية التي تصدرها...

لقد وصلنا الى الخلاصة القائلة بانه يجب التوصية بتحديد شغل مناصب سياسية او دولية اساسية لمدة اقصاها فترتين متتاليتين كل منهما خمسة اعوام (...). ان التعزيز المنهجي لمؤسساتنا، سيكون في ذات الوقت، شرطا وضمانة لا بد منها، لكي لا تضع هذه السياسة الجديدة لتجديد الكوادر، استمرارية الاشتراكية في كوبا في خطر...

فيما يخص الوضع الدولي الراهن... الخروج من الازمة الاقتصادية العالمية التي تمس كافة الامم لا يستشف في الافق لان الازمة ذات طابع نظامي (تطال النظام الراسمالي بأكمله). العلاجات التي طبقها الجبابرة توجهت الى حماية المؤسسات والممارسات التي خلقت الازمة، والقاء العبء الخفيف لعواقبها على كاهل الشغيلة في اراضي بلدانهم، ولا سيما في البلدان المتخلفة. اسعار الاغذية والنفط المتصاعدة حلزونيا تدفع بمئات ملايين البشر الى خانة الفقر المدقع.

آثار التغير المناخي اصبحت مدمرة وانعدام الارادة السياسية لدى البلدان الصناعية تحول دون القيام باعمال عاجلة ولا غنى عنها من اجل درء الكارثة.

اننا نعيش في عالم مضطرب تتوالى فيه الكوارث الطبيعية مثل زلازل هايتي وتشيلي واليابان بينما تخوض امريكا حروبا للاستحواذ على العراق وافغانستان، مما ادى الى موت اكثر من مليون مدني.

وتتمرد حركات شعبية في بلدان عربية ضد حكومات فاسدة وقمعية، حليفة لامريكا والاتحاد الاوروبي. الصراع المؤسف في ليبيا، التي تتعرض لتدخل عسكري اطلسي وحشي، افاد مرة اخرى كذريعة للناتو كي يتجاوز حدوده الدفاعية الاصلية، وتوسيع تهديداته واعماله الحربية على نطاق كوني،



ندين الارهاب بكافة اشكاله لا سيما ارهاب الدولة، وسندافع عن السلام والتنمية لكافة الشعوب وسنناضل في سبيل مستقبل البشرية.

ان الحكومة الامريكية لم تغير حتى الان سياستها التقليدية الرامية الى التمهيد بالثورة الكوبية والاطاحة بها، بل على العكس، واصلت تمويل مشاريع من اجل الترويج مباشرة للانقلاب، وحث القلائل والتدخل في شؤوننا الداخلية. الادارة الحالية قررت اتخاذ بعض الاجراءات الايجابية، لكنها محدودة للغاية.

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الامريكي ضد كوبا لا زال قائما ناهيك عن انه تم تشديده في ظل الادارة الحالية، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملات البنكية، في تجاهل للادانة الاجماعية تقريبا، التي يصدرها المجتمع الدولي سنويا وعلى امتداد الـ 91 سنة الاخيرة.

يجب ان لا تراود الحكومة الامريكية اية شكوك بان الثورة الكوبية ستخرج من هذا المؤتمر اكثر قوة. اذا ما ارادوا الاستمرار بالتشبث بسياسة العداة والحصار والانقلاب، فاننا مهيوون للاستمرار في التصدي لها. تؤكد على استعدادنا للحوار ومواجهة تحدي اقامة علاقة عادية مع امريكا، نستطيع فيها التعايش بشكل متحضر رغما عن خلاقنا، على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي الوقت نفسه، سنبقي دائما على

من اجل الحفاظ على مصالح جيوسراتيجية والحصول على النفط. الامبريالية والقوى الرجعية الداخلية تتآمر من اجل زعزعة بلدان اخرى، بينما "اسرائيل" تضطهد وتذبح الشعب الفلسطيني معصومة من العقاب تماما.

امريكا والناتو تدرجان في عقائدهما النزعة التدخلية العدوانية ضد بلدان العالم الثالث لكي تنهب مواردها، وتفرض على الامم المتحدة المعايير المزدوجة، وتستخدم الائتلاف المضطرد للشركات الاعلامية العملاقة، من اجل اخفاء او تشويه الوقائع، تبعا لمصلحة مراكز السلطان العالمي، في مسرحية منافقة، ترمي الى خداع الراي العام.

في ظل الوضع الاقتصادي المعقد تحافظ بلادنا على تعاونها مع 101 بلدا من العالم الثالث نعرب للثورة البوليفرية وللرفيق أوغو شافيس فرياس، عن عهدنا وتضامننا الشديد، مدركين اهمية الصيرورة التي يعيشها الشعب الفنزويلي الشقيق، بالنسبة لامريكنا، في الذكرى المئوية الثانية لاستقلالها.

سنواتل الاسهام في الصيرورات التكاملية للتحالف البوليفري لشعوب امريكا (آلبا) و اتحاد الجنوب ومنظومة الدول الامريكية اللاتينية والكاريبية. كما سنستمر في الدعوة الى القانون الدولي وندعم مبدا المساواة السيادة بين الدول وحق تقرير مصير الشعوب بحرية. نرفض استعمال القوة والعدوان وحروب الاستحواذ وسلب الموارد الطبيعية واستغلال البشر.

مصادقية البنك الدولي

هنا عبيد



The World Bank

هذه المعضلة جعلت كلا من مصر وتونس حالتها نجاح علي الورق بينما كان شعور المواطن بعدم الرضا يستمر علي خلفية تزايد البطالة، وارتفاع الأسعار واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والشعور بانحياز السياسة التنموية لقطاعات محدودة عادة علي صلة بالنخبة السياسية الحاكمة. هذا الأمر الذي أبرزه انتحار الشاب بوعزيزي مفجر الثورة في تونس، في نفس الوقت عكسته أولي شعارات الثورة المصرية التي طالبت بالخبز والعدالة الاجتماعية إلي جانب مطلب الحرية. وعلي هذه الخلفية شكل ظهور الثورة في كل من مصر وتونس، لطمة قوية لمصادقية البنك والصندوق الدوليين، وأسقط نظرياتها التي تتجاهل البشر، وأوضح قصور فرضية الانتشار التدريجي والرهان علي المدى الزمني الطويل، والتي تقترض أن عوائد النمو سوف تنعكس تلقائيا في المستقبل علي الفئات الأقل حظا، مع تصوير قضية الفقر باعتبارها مسألة ذات طبيعة فنية تستدعي برامج مخصوصة سواء من القروض الصغيرة أو الاهتمام بالمرافق أو الاستثمار في المناطق الأكثر فقرا، في حين أن السياسات التنموية يمكن تصميمها أساسا لتصبح أكثر انحيازاً للسواد الأعظم من الشعب. ولم يكن ممكناً أن يتجاهل البنك الدولي

أثارت ثورتا مصر وتونس ردة فعل عالمية أعادت تعريف مفاهيم وأنماط مستقرة حول الشعوب العربية وثقافتها، إلا أن آخر الحلقات في سلسلة تداعيات الثورة هي مراجعة البنك الدولي لمسلمات طالما نادي بها فيما يخص الفكر التنموي وأولوياته، تلك المقولات التي تشربتها النخب الاقتصادية الحاكمة في معظم دول العالم النامي باعتبارها حقائق لا تقبل الشك، وأملت علي شعوبها مهما بدا من نتائجها السلبية.

لفقرة طويلة حرص كل من البنك وصندوق النقد الدوليين علي تقديم وصفة الليبرالية الاقتصادية وقوامها الخصخصة وترشيد الإنفاق الحكومي وتحجيم الدور الاقتصادي للدولة أو ما يسمى بإجماع واشنطن باعتبارها الوصفة الناجعة للإصلاح الاقتصادي، أضيف إليها في أعوام التسعينيات بعض العناصر الخاصة بالإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد تحت مسمى الحكم الرشيد. وفي ظل هذه المنظومة كان يتم تبرير تزايد التكلفة الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في الدول التي تأخذ بها، إما باعتبارها ثمناً مؤقتاً لإصلاح اقتصادي طويل المدى، أو عن طريق الاهتمام مؤخراً بقضية الفقر وتصميم برامج للحد من الظاهرة في ضوء التصاعد الواضح لمؤشراتها.

ومؤشرات عدم الرضا، نوعاً من التوقعات المتزايدة أو المفرطة من قبل المواطنين، وأنها مسألة وقت حتي يشعر المواطن في أسفل هرم الدخل بعوائد الإصلاح. وفي هذا الإطار مثلت كل من مصر وتونس حالتين نموذجيتين علي قصور وتناقض سياسات المؤسسات المالية الدولية. فقد تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر حول 7% منذ عام 2006 ولم تتجه للانخفاض سوي ابتداء من عام 2009 علي خلفية الأزمة المالية العالمية حيث وصلت إلي ما يقرب من 5% وهو معدل مرتفع نسبياً في ظل الأزمة. وبلغت تلك المعدلات حوالي 6% في تونس في نفس الفترة ولكنها اتجهت للانخفاض في عام 2008 ووصلت إلي 3% عام 2009. في نفس الوقت تصاعدت معدلات الفقر خاصة في مصر لتتراوح حول 20% في السنوات الأخيرة وتصل إلي 22% عام 2008. كما ساءت معدلات البطالة في البلدين، حيث زادت علي 9% في مصر بينما بلغت ما يزيد علي 41% في تونس.

هذه الوصفة كان معيار النجاح الأهم فيها هو النمو الاقتصادي، بينما كان ينظر لانعكاسات هذا النمو علي حياة المواطن العادي باعتبارها مسألة وقت أو قضية ثانوية. أما تراجع دور الدولة في التوظيف وفي حماية الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات الأوسع من المواطنين، ودورها في توفير شبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير الحد الأدنى من العلاج والتعليم الذي يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطن، فقد تجاهلت هذه الوصفة في حين أن التنمية مناطها الأساسي هو البشر والمواطن. وقد جاءت ثورتا كل من تونس ومصر لتسد لطمة قاسية لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث كانت الدولتان خاصة تونس نموذجاً للنجاح الاقتصادي وفقاً للمؤسسات المالية الدولية قياساً بمعدلات النمو الاقتصادي، بل كثيراً ما كانت المجموعات الاقتصادية داخل الحكومات السابقة خاصة في مصر، تستشهد بالمؤسسات المالية الدولية باعتبارها الحكم الأهم والمعيار الأساسي لنجاحها في وظيفتها، في حين اعتبرت معاناة المواطن

خسارة فادحة للحزب الليبرالي الكندي واليسار يضاعف مقاعده

خاص بالهدف

(يسار الوسط) نجاحا كبيرا في عدد المقاعد التي حصدها الأمر الذي يؤكد ان حالة من الاستقطاب بين قوي اليمن المحافظ من جهة وبين قوى اليسار الديمقراطي بقيادة الحزب الوطني وزعيمه الكاريزمي جاك ليتون، وهو حزب يؤيد اقامة دولة فلسطينية مستقلة ويتبنى سياسات أكثر ليبرالية وعدالة حيال الاقليات والمهاجرين وينتقد السياسة الاسرائيلية والامريكية باستمرار.

اللافت في الانتخابات الكندية هو اختفاء حزب كتلة كيبك من خارطة السياسة من 49 مقعداً الي 4 مقاعد وهذا شكل ضربة قوية لهذا الحزب تكاد تكون قاضية. وجاءت نتائج الانتخابات الكندية على هذا النحو:

المحافظين 143 من - 167 (تقدم)، الحزب الوطني الديمقراطي 37 - 102 (تقدم)، الحزب الليبرالي 77 - 34 (خسارة) كيبك 49 - 4 مقاعد (خسارة فادحة)، حزب الخضر 0 - 1

صحيح ان حزب المحافظين الكندي بقيادة ستيفين هابر لم يحقق الا 40%، من مجموع الاصوات في الانتخابات الكندية الاخيرة الا ان استمرار الحزب اليميني المحافظ في سدة الحكم بكندا يعني ان تقوم كندا بدور استعماري متواصل في افغانستان واستمرار المواقف الكندية المؤيدة للكيان الاسرائيلي العنصري واستمرار تغول الشركات الكبرى وهيمنتها على الاقتصاد.

فالمحافظين في كندا تبنا حزمة سياسات معادية للمهاجرين وللحقوق الفلسطينية والعربية ولعبوا دوراً لافتاً في تأييد المواقف الاسرائيلية حيال المؤتمرات المناهضة للعنصرية في ديربن وجنيف وابلان نقاش تقرير غولديستون فضلاً عن تأييدها للحرب الاسرائيلية على لبنان وعلى قطاع غزة.

وكانت نتائج الانتخابات خسارة كبرى وفادحة للحزب الليبرالي المعارض الرئيس، فيما حقق الحزب الوطني الديمقراطي

حزمة دروس في بيان قصير جداً

خالد بركات

التي كانت ارضها منذ 10 ملايين سنة. وتذكرت كيف يبني العدو مستوطناته ويبلع قطعة جديدة من الوطن كل مطلع نهار قلت في سري: كم نشبه الهنود الحمر، وتذكرت قصيدة محمود درويش «خطبة الهندي الاحمر» وهو يرفض معاهدة الصلح مع الهة الحديد لانه سيظل وفياً لوصايا الحمام والنسور والورد، قلت للرجل الطيب: وهل انت عضو في هذا الحزب الاشتراكي الذي يدعو للمظاهرة؟ قال نعم، انا عضو في المكتب السياسي، ابتسم لي، وواصل نضاله اليومي وهو يدعو للعدالة بين الناس، في الشارع عضو مكتب سياسي يقف بين الناس ويوزع منشورات حزبه باعتزاز وفخر، وتذكرت اشياء اخرى بعضها كان له طعم الدم

رايت احدهم يوزع منشورا في الشارع ويدعوني لنصرة حقوق قبيلة اصلانية تعرضت ارضها للمصادرة. قبيلة من السكان الاصليين للبلاد، او من قبائل الهنود الحمر، ان اردتم، لكن شركة سياحية يابانية جاءت واستولت على ارضها وقررت ان تبني فندقاً ومنتجعا سياحياً، فوق ارض القبيلة طبعاً، التي تقول انها ورثت هذه الارض قبل 10 ملايين سنة على الاقل، ولديها من الشواهد والادلة ما يكفي لبرهان ملكيتها

كان هذا الرجل يوزع المنشور بهمة ونشاط، ورايته يساعد عجوز اردت ان تقطع الشارع في عز الزحمة. كان يفعل ذلك بدون ادعاء او تواضع مفتعل. حياني برقة واعطاني بيانه، اخذته ووقفق اقرا، اقرا عن القبيلة التي لا تزال تقاوم منذ 500 سنة مصادرة ارضها

اولوية الدفاع، اتباعاً لتعليمات الرفيق فيديل كاسترو، في تقريره المركزي المقدم امام المؤتمر الاول للحزب، حيث قال "طالما وجدت الامبريالية، فان الحزب والدولة والشعب سيولون لخدمات الدفاع اقصى اهتمام. الحراسة الثورية لن تهمل ابدا. يعلمنا التاريخ ان الذين ينسون هذا المبدأ، لا ينجون بحياتهم من جراء هذا الخطأ".

يجب ان يكون الحزب مقتنعاً بانه بالاضافة الى المستلزمات المادية وحتى الثقافية، يوجد في اوساط شعبنا تنوع في المفاهيم والافكار حول احتياجاته الروحية نفسها. هناك افكار كثيرة لدى البطل القومي الكوبي خوسيه مارتى حول هذا الموضوع، فهو انسان كان يخرزل في ذاته هذا التلاحق بين الروحانية والمشاعر الثورية.

ان الوحدة بين العقيدة والفكر الثوري بخصوص الايمان والمؤمنين، تضرب جذورها في نفس الاسس التي قامت عليها الامة الكوبية، التي اذ تؤكد على طابعها العلماني فانها كانت تدعو الى المبدأ الثابت لوحدة الروحانية مع الوطن الذي ورثناه عن الاب فيليكس فاريليا Felix Varela، والتوجهات التربوية التي قدمها خوسيه دي لا لوس و كاباجيرو José de la Luz y Caballero، الذي كان جازماً عندما اشار الى "اتمنى، ولا اقول ان تنهوى مؤسسات الناس. الملوك والباطرة. ونجوم السماء، قبل ان ارى الشعور بالعدالة، الذي يشكل الشمس في عالم الاخلاق، يسقط من صدور الناس".

يجب علينا ان نتطرق الى العملية التي انتهت مؤخراً لاطلاق سراح سجناء مضادين للثورة، يعودون الى تلك الازمنة الصعبة والمؤلمة للوطن، عندما تأمروا ضده في خدمة قوة اجنبية. بقرار سيادي من حكومتنا اخلينا سبيلهم دون ان يوفوا عقوباتهم كاملة. لقد صبرنا وتحملنا الحملات الشعواء لتشويه سمعتنا في مجال حقوق الانسان، والتي تنسقها امريكا وبعض بلدان الاتحاد الاوروبي، والتي تطالبنا ليس باقل من الاستسلام دون قيد او شرط وتفكيك فوري لنظامنا الاشتراكي، وتحفز وتوجه وتساعد مرتزقة الداخل على التمرد على القانون. تنتظرنا ايام وسنين من العمل الشديد والمسؤولية الهائلة، استناداً الى اسس صلبة ومستدامة، في المحافظة على المستقبل الاشتراكي والمستقل لوطننا وتطويره.

النشرة الاقتصادية

الطاهر المعز

”لا يمكن لدافعي الضرائب الأمريكيين مساندة من يهددون مصالحنا ومصالح (وأمن إسرائيل) حليفنا الحيوية... لقد اختارت السلطة الفلسطينية التحالف مع العنف والتطرف (حماس)، عوضاً عن التحالف مع القيم الديمقراطية التي تمثلها إسرائيل“ - من بيان لـ ”إيليانا روس ليهتن“، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي والملقبة بـ ”محامية“ الكيان الصهيوني، وقد استقبلها رئيس وزراء العدو يوم 28-40-11، ضمن وفد يضم نواباً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي... من ناحية أخرى أعلنت حكومة الكيان الصهيوني، احتجاز أموال الضرائب العائدة إلى السلطة الفلسطينية... يبلغ المعدل السنوي لهذه الأموال حوالي 5.1 مليار دولار، أو ثلثي (3/2) ميزانية سلطة رام الله...“

وبقيت الدولة تعول على السياحة كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية فخططت لمضاعفة حجم قطاع السياحة واستثمار 9.1 مليار دولار... لكن انفجاراً حصل يوم 28 نيسان في مدينة مراكش، في مكان يرتاده السياح الأوروبيون، خلف 16 عشر قتيلًا، ما جعل الحكومة المغربية تراجع حساباتها المتفائلة في خصوص السياحة... زار البلاد حوالي تسعة ملايين سائح، سنة 2010، وبلغت الإيرادات حوالي 7.75 مليار دولار، ويعمل حوالي نصف مليون في قطاع السياحة... تبلغ قيمة الأجر الأدنى القانوني 2110 درهماً، وبعد مفاوضات طويلة مع نقابات موظفي الدولة والقطاع العام، أعلنت الحكومة عن زيادة بقيمة 600 درهم... (دولار واحد = 7,7 درهم)

تونس:

طالب الإتحاد العام التونسي للشغل (نقابة الأجراء) بزيادة عامة في الأجور بنسبة 4.7%، ولكن حكومة تصريف الأعمال أعلنت عن زيادة بنسبة 3.5%، نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بينما تكلمت (بأموال الشعب) على رجال الأعمال وأغفقتهم من الضرائب ومن مساهمة مؤسساتهم في صناديق التغطية الاجتماعية والمظلة الصحية... ومن المعلوم ان الحكومة المؤقتة أبرمت اتفاقيات قروض عديدة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والإتحاد الأوروبي وكبكت الأجيال القادمة بالديون، ولكنها لم تقم بمساعٍ جدية لاسترجاع أموال الشعب المهزبة.

خطراً آخر تمثل في سهولة انتشار الحشرات الضارة، خصوصاً بعد فيضانات بداية السنة الحالية، فقتضت الحشرات وكذلك التغفن على نصف محصول البلاد من ”الفسق“

بزنس الرياضة:

جرت مباراة بين الفريقين الأسبانيين ”ريال مدريد“ و”نادي برشلونة“، في إطار البطولة الأوروبية، يوم الأربعاء 27 نيسان... بلغت إيرادات ريال مدريد سنة 2010 ما قيمته 349 مليون يورو، بينما بلغت إيرادات نادي برشلونة 398 مليون يورو. ويفوق معدل الأجر لكل لاعب من الفريقين الخمسة ملايين يورو سنوياً، وتبلغ إيرادات الإعلان 151 مليون يورو سنوياً لفريق مدريد و122 مليون يورو لفريق برشلونة، وتقدر قيمة لاعبي برشلونة بـ 515 مليون يورو ولاعبي مدريد بـ 473 مليون يورو في سوق كرة القدم.

موريتانيا:

تنتج البلاد حالياً 200 ألف أونصة من الذهب، وتستغل شركة ”كينروس“ الكندية، خصوصاً في منجم ”تازيازت“، شمال العاصمة ”نواكشوط“... وقد تعاقدت الحكومة مع الشركة الدنماركية ”أسميدت“ لرفع كمية الذهب المستخرج إلى مليون أونصة... بلغت قيمة العقد 33 مليون دولار

المغرب:

انفجرت قنبلة في مدينة الدار البيضاء، خلال شهر أيار 2003، وخلفت 45 قتيلًا،

عولمة، البزنس ”الإجتماعي“

التجأت 8 مليون عائلة فقيرة في العالم إلى مؤسسات القروض الصغيرة (سنة 1997) وارتفع عددها إلى 128 مليون عائلة سنة 2009، وأنشأت شركات كبرى معولمة مؤسساتها الخاصة الهادفة ”لمساعدة الفقراء“ أو المحافظة على البيئة، في الظاهر، والهادفة إلى الربح المادي السريع في الواقع، مثل ”فيوليا“ و”دانون“ (فرنسا) و”تي أي أس أف“ و”أجيداس“ (ألمانيا) و”يونيكو“ (اليابان) و”إنتا“ (أمريكا) الخ... في الواقع، تتراوح نسبة الفائدة على هذه القروض الصغيرة جداً، بين 24 و 40%، وتقدر إيراداتها بأكثر من خمسة مليارات دولار في الهند، حيث أوقعت هذه المؤسسات المالية الجشعة حوالي عشرة ملايين فقير في شراكها في ولاية ”أندرا براديش“ الهندية... تستهدف هذه المؤسسات الفقراء الذين لا يستطيعون الإقتراض من المصارف العادية... تكاثرت حالات الإنتحار في أوساط الفقراء الذين لم يتمكنوا من إعادة الأموال المقترضة، بسبب ارتفاع نسبة الفائدة

بيئة:

كانت إيران أكبر منتج للـ”فستق“ في العالم، وأصبحت تنافسها أمريكا منذ سنوات، ثم لحقت بها أستراليا... لكن أستراليا قامت بتعديلات جينية (وراثية) لتصبح ثمارها أجمل منظرًا وأسهل تقشيرًا وأذً طعمًا، وأكثر مردودية، وبذلك قضت على الأنواع التي لا تستجيب لهذه المتطلبات؛ لكنها واجهت

التنمية في العالم لعام 2011 عن البنك الدولي منذ عدة أيام متضمنًا إشارات قوية حول قضية العدالة وضرورة خلق فرص العمل، وهي القضايا التي طالما تجاهلتها المؤسسات المالية الدولية والنخب الاقتصادية التي تبنت شعاراتها، وتجاهلت وقزمت من معاناة وخبرات شعوبها.

وأخيراً يفتح العالم وعيه لاستقاء الدروس من الخبرة المصرية والعربية، فإذا كانت الثورة في مصر وتونس قد ساعدت على زعزعة أو إسقاط مقولات تمتعت بنوع من القداسة الفكرية على مدي عقود، يبقى الأهم هو المساهمة الفعالة في إرساء نماذج فكرية بديلة تنبع من الخبرات المحلية التي اقتنعت المؤسسات المالية أخيراً بعد درس الثورة، أن لديها ما يستحق الالتفات إليه.

يسيرون في غوانتانامو، المساحة المحتلة من كوبا، بصمت، وقد خضعوا على مدار أشهر وحتى سنوات لتعذيب لا يُطاق وبيعث الجنون؛ وهم أشخاص تم حطهم ونقلهم إلى سجون سرية بتواطؤ منافع من قبل مجتمعات يفترض أنها حضارية.

لا سبيل أمام أوباما للإخفاء بأن أسامة قد أعدم بحضور أبنائه وزوجته، الموجودين الآن بين أيدي سلطات باكستان، هذا البلد الإسلامي البالغ عدد سكانه نحو 200 مليون نسمة، وتم انتهاك قوانينه وإهانة كرامته الوطنية وتدني تقاليده الدينية. كيف له أن يمنع الآن نساء وأطفال الشخص الذي أعدم بدون قانون ولا محاكمة من شرح ما حدث، ومنع نقل مشاهد الحدث إلى العالم؟

في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير 2002، أفاد الصحافي في شبكة ”سي بي أس“ دان راذر عبر هذه المحطة التلفزيونية أنه في العاشر من أيلول/سبتمبر، أي قبل يوم واحد من الهجوم على المركز التجاري العالمي وعلى البنتاغون، خضع بن لادن لعملية ديلزة للكلية في مستشفى عسكري في باكستان. لم يكن في ظروف تسمح له بالتخفي أو الاختباء في كهوف غائرة. إن اغتياله ورميه في البحر إنما يعبر عن خوف وعدم ثقة، ويجعلانه شخصاً أشد خطورة بكثير.

الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها، وبعد البهجة التي عمت في البداية، سينتهي به الأمر لانتقاد الأساليب التي، بدلاً من حماية المواطنين، إنما تقود إلى تأجيج مشاعر الحقد والانتقام تجاههم.

متلقي صاف للمعرفة والخبرات. ورغم تكرار التأكيد على مبادئ طرحها البنك من قبل في مجال الشفافية والإصلاح المؤسسي وحرية المعلومات، تضمن الخطاب عناصر جديدة تماماً على خطاب البنك الدولي من قبيل الإشارة إلى عيوب الاحتكارات وتزاوج رأس المال والسلطة والمحاباة وهي مشاكل عادة ما تجاهلها خطاب البنك أو لم تحظ باهتمام كافٍ منه. أما الأولويات الأساسية التي أكد عليها كركائز للعقد الاجتماعي الجديد للتنمية فهي أولوية المواطن، وأولوية شبكات الضمان الاجتماعي في إشارة محددة إلى ضرورة إعادة بناء شبكات الضمان الاجتماعي في مصر على وجه الخصوص. هذا فضلاً عن الإشارات المتكررة إلى أولوية التشغيل والقضاء على البطالة، باعتبار العمل هو شبكة الأمان الأساسية للمواطن على المدى الطويل. في نفس السياق صدر تقرير

حول اغتيال بن لادن

فيدل كاسترو

وخصماً للاتحاد السوفييتي وللأشتركية، ولكن أياً كانت الأعمال التي يُنسب تنفيذها لبن لادن، فإن اغتيال إنسان أعزل وهو محاط بعائلته يشكل عملاً بغضاً. وهذا هو على ما يبدو ما قامت به حكومة أعتى قوة عظمى عرفها الوجود منذ الأزل.

الخطاب الذي أعده أوباما بعناية للإعلان عن موت بن لادن يؤكد: «نعرف أن أسوأ المشاهد هي تلك المشاهد غير المرئية بالنسبة للعالم. المقعد الفارغ على المائدة. الأطفال الذين أجبروا على الكبر بدون أم وأب. الآباء الذين لن يشعروا بعد اليوم أبداً بعنق ابن. نحو ثلاثة آلاف مواطن رحلوا بعيداً عنّا، ليتركوا فراغاً هائلاً في قلوبنا».

هذه الفقرة تكتنز حقيقةً مأساوية، لكنها لا تقوى على منع الناس الشرفاء من تذكر الحروب الظالمة التي شنتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، مئات الآلاف من الأطفال الذين أجبروا على الكبر بدون أمهم أو آباءهم، والآباء الذين لن يشعروا بعد اليوم أبداً بعنق ابن.

ملايين الأشخاص رحلوا بعيداً عن شعوبهم في العراق وأفغانستان وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وبلدان كثيرة أخرى في العالم.

ولا تغيب عن ذاكرة مئات الملايين من الأشخاص أيضاً المشاهد القذيفة لأشخاص

حدثت ثورات شعبية عبرت عن قدر هائل من عدم الرضا والمعاناة في دولتين مثلتا نموذجين تاجحين من وجهة نظر البنك. ففي حديث يوم 6 إبريل بعنوان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عقد اجتماعي جديد للتنمية، تحدث رئيس البنك الدولي روبرت زوليك عن دروس تملّحها الثورة في مصر وتونس، يتعدى مغزاهما الإقليم الذي حدثت فيه إلى العالم بأسره والمؤسسات التنموية الدولية. هذا الحديث الذي جاء أقرب إلى المصارحة أو المكاشفة، قد شكل بدوره ثورة في خطاب البنك الدولي، إذ يمكن اعتباره اعترافاً صريحاً بقصور المؤسسة، بإهمالها لخبرات الدول الأخرى وللاعتبارات غير المادية للتنمية، كما دشن الحديث الجاد عن مقررة اقتصاديات التنمية، حيث نادي بسقوط مفاهيم العالم الأول والثاني والثالث بما تنطوي عليه من استعلاء على شعوب الجنوب واقتراض أنها

يعرف المعنيون بهذه المسائل أنه في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 تضامن شعبنا مع شعب الولايات المتحدة وعرض عليه التعاون المتواضع الذي كان بوسعنا أن نوفره في مجال الصحة لضحايا الاعتداء الهجمي على البرجين التوأمين في نيويورك. كذلك عرضنا على الفور مدرجات مطارات بلدنا للطائرات الأمريكية التي لم تجد مكاناً تهبط فيه، نظراً لحالة البلبل التي عمت في الساعات الأولى التالية لذلك الهجوم.

ومعروف هو الموقف التاريخي للثورة الكوبية، التي عارضت على الدوام أي عمل يعرض حياة المدنيين للخطر.

ورغم انخراطنا الحازم في الكفاح المسلح ضد نظام باتيستا المستبد، كنّا نعارض مبدئياً أي عمل إرهابي يؤدي إلى قتل أشخاص أبرياء. وهذا السلوك، الذي حافظنا عليه على مدار أكثر من نصف قرن من الزمن، يعطينا الحق بالتعبير عن وجهة نظرنا حول هذا الموضوع الحساس. في احتفال جماهيري أقيم في المدينة الرياضية، عبّر في ذلك اليوم عن قناعتنا بأن الإرهاب الدولي لن يجد حلاً البتة من خلال العنف والحرب.

وبالمناسبة، كان على مدار سنوات طويلة صديقاً للولايات المتحدة التي درّبت عسكرياً،

كم أنا حزين وأزرق وأفكر بالفراشات

قيس مصطفى

والمتشدين (في أول تجلياتهم)، إنهم أبناء الحركات الدينية الطارئة وسدّادوا فراغ التاريخ. الفراغ الذي خلفه ماركسيين كانوا يخطئون في ترجمة (الكتاب المقدس) رأس المال. وهو ذاته الفراغ الذي اشترك بإيجاده المنقلبون على قوميتهم، ممن كانوا ذات يوم وريثة الفوهررية العربية التي لم تنتج شيئاً، غير أنصاف المثقفين من ذوي الأحلام المتبورة الذين لم يلبثوا يتحولون من شكل إلى آخر دون أن تتضح لهم وجهة أبداً.

أما الليبراليون القدامى والجدد منهم فقد صبوا جام ما تعلموه ليسرقوا لقمه الناس في كل مكان!! وداعاً للنقابات. وداعاً لكل تلك الثروة التي انحصرت بتعليم (الطلبة) قانون «نفي النفي» و«تحول الكم إلى كيف».

أما تلك الشعارات التي كانت تضرب بمطرقة على أعصاب عارية، صارت التعبير الأمل عن خواء لا طائل منه أبداً، وبالتالي تطور شعار (سَلْحُونَا سَلْحُونَا) إلى (حَلُّوْنَا عِنَا)، وهكذا، بفعل الخواء، وقلة الحيلة أيضاً، مرَّ حدثٌ استثنائي من نوع هدم المخيم الشقيق، نهر البارد في لبنان، بتحريض من المتأمرين، دون أن يحصل شيء أبداً.

برهن العرب والعالم في نهر البارد على أن كل فلسطيني مشروع موت. وأن الكثير من الأفراد في هذا العالم (العربي خصوصاً) مشروع مؤيد لهذا الموت... إلا أمثال «فيتوريو» الذي أتى متعاطفاً، وصدرناه شهيداً.

لم يجتمع أهل مخيم خان الشيخ (الأشد جنوبية) مؤخراً إلا على: مجيء مجموعة من جرحى الانتفاضة الفلسطينية الثانية للعلاج في المستشفيات السورية، حيث زاروا يومها، بعد استشفائهم، «المخيم الأقرب إلى أرض الوطن». يومها احتسى أبو شادي (وهو ثوري من الطراز الرفيع في الثامنة والعشرين من عمره) عدداً غير معروف من علب البيرة التتك، وأصرَّ أن يحمله الشباب على الأكتاف في المسيرة التي خرجت احتفاءً بالمناضلين

جاء مجهول وكتب على أحد الجدران في زقاق ضيق الكلام التالي: «خان الشيخ الناثون»: كان يقصد كل سكان المكان «المخيم الفلسطيني الملقى خلف ظهر المدينة» حسبما كتب أحدهم مرة. و كانوا ناثمين فعلاً، ولم يكن نومهم إلا مصاعب عيش، ويأس من وضع فلسطيني يتدحرج من أعلى المنحدر مثل كرة من الثلج، لتجرف كل الأحلام في طريقها الوعر.

هكذا، وبمقدمات كثيرة، وجد الناس أنفسهم هناك (20 كيلومتراً جنوب دمشق) يقلدون قصباً أجوف يبكي. أما الكتابة على الجدار تلك، فلم تحرك أحداً؛ قياساً لما كانت تفعله كتابات سابقة ظهرت منذ أن رسم ناجي العلي «حنظلة» على جدران أحد المخيمات. (بالمناسبة.. من قتل، ومن سهل ووفر الغطاء لمقتل، ناجي العلي؟؟ إسرائيل طرف طبعاً!! ولكن من يقوم كل يوم بقتل النهج؟؟).

إذا تحول المخيم، الملقى خلف ظهر المدينة، من آلة لإنتاج «العنف الثوري» إلى مياه راكدة تنتج الردة على كل المستويات. وفي أحسن الأحوال صارت شعارات الجدران تنتج الصمت، «صرت أخاف من الكلام وأخاف من الصمت» حسب تعبير الراحل حسين البرغوثي (صاحب أهم إنجازات النثر الفلسطيني حسب تعبير محمود درويش). حتى ذاك الضجيج الداخلي الذي يشبه فورة دم أبناء القبائل غاب نهائياً، وصرنا نطلبه بكل عنجهيته وتحلفه ورجعيته.. يال هذا الزمن الرديء!!

اجتاح الإسلاميون الشعب الفلسطيني في شتاته وفي ما أبقته «المرحليات» من أرضه (أرض الحكم الذاتي)، وحولوه من الحامل الأول للعلمانية (بأضعف أشكالها) في الوطن العربي إلى تربة خصبة لظهور الأصوليين



أن يكون لدينا مفكر نقدي يستعين بما لديه من ذهنية متمردة مطلب وطني ثقافي لا يقل أهمية عن وجود سياسي [محزن ذي خبرة عريضة.

المفكر النقدي هو الذي يعلم الناس كيف يقولون: لا عندما تكون: نعم أكثر إغراءً على الصعيد الشخصي لكل منهم.

لذا فإن وجود مفكرين نقديين فاعلين يعني معركة ضارية في مواجهة كل أصناف الفكر الغيبي التسليمي والاحتياالي والمراوغ، حيث يمكن للمفكر النقدي أن يقول للسياسي: إنك إذ فعلت هذا أسقطت من حسابك ذاك.. وذاك هنا أهم لشعبنا ومستقبله من هذا.. إنه قادر برؤيته الثاقبية على أن يجنب شعبه وأهله لعنة الانخداع بالظاهر والسائد والمعتاد.

في فلسطين، ذات الثقافة المعتدى عليها من الجميع، أصدقاء وأعداء وأبناء عم وإخوة، تصبح الحاجة للذين يستطيعون الرؤية أعمق من الآخرين، ويمكنهم التقاط مساحات الخلل والخديعة والمخاتلة في حياتنا الثقافية ضرورية ضرورة بقائنا على أرض الوطن.

فلسطين منذ صرخة فيصل دراج كاشفاً عن بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية، ومنذ نداءات إدوارد سعيد لهذا الشعب أن يستلمهم روحه الأولى ليثور ثقافياً على بقايا الاستشراق في وعيه المهدهد لم تجد من يضيء شمعة.. إذ اعتمدوا جميعاً على لعن الظلام...

احذروا..

هاتفكم الذكي يتجسس عليكم!



ما كنا نتوقعه بصورة عامة وغير محددة، وأشرنا إليه عدة مرات، يحدث بالفعل، وشركة آبل لم تقاوم إغراء تطوير هذه التقنية في تطبيقاتها، وتحدثت عن إمكانية رصد تحركات مستخدم هاتف الآي فون وتجميع المعلومات الخاصة به.

هذا ما أعلنه الباحثان «ووردن» و«ألن» اللذان اكتشفا ملفاً جديداً في آخر تحديث لنظام التشغيل الصادر في يونيو/

سواء من ذلك حول الفلسفة التي تقوم عليها صناعة المعلوماتية، أي تطوير كافة الإمكانيات الفنية، وبصرف النظر عن أي وازع أو مانع أخلاقي يتعلق باحترام الخصوصية وأسرار الحياة الشخصية، ودون طلب أو تكليف من أي جهة، بحيث تكون مستعدة لطلب من هذا النوع، أو ما هو أسوأ من ذلك، أن تقدمه إلى زبائن محتملين قبل أن يطلبوه.

والأمر لا يتعلق بآبل وحدها، حيث اتضح أن أجهزة الهواتف الذكية المجهزة بأنظمة تشغيل أخرى مثل غوغل تتضمن في إصداراتها الأخيرة هذه التقنية مع تفاصيل مختلفة، وبالتالي فإننا نتحدث عن قاعدة أو منهج للعمل في صناعة المعلوماتية، بل ونعرف أنها قاعدة العمل في الصناعة بشكل عام، واعني أنهم لا يشغلون بالهم بأمور تافهة مثل احترام الحريات والخصوصية والحياة الشخصية، ذلك إننا مستهلكون، يمكن أن نتحول إلى مستهلكين من قطاعات الإعلان والترويج والتسويق، وكل ما يتعلق بصفقاتنا الإنسانية والاجتماعية هي أمور، كما قلنا، تافهة ولا أهمية لها بالنسبة لهم.

حزيران الماضي يقوم بحفظ إحداثيات المواقع التي يزورها المستخدم مع تاريخ وقت هذه الزيارات، وذلك على مدى عام كامل على الأقل، ويبدو أن الأمر مقصود، ذلك إنه يتم نقل هذا الملف إلى جهاز الكمبيوتر عند وصله بالآي فون، كما يتم نقله إلى جهاز هاتف جديد من جهاز قديم، وتسهل استشارة الملف على جهاز الكمبيوتر، إلا أن الآي فون أو الكمبيوتر لا يرسل هذا الملف إلى شبكة آبل.

باختصار يوجد هناك ملف على هاتف المستخدم يسمح لأي شخص يتمكن من استشارته بمعرفة كافة تحركاته اليومية بالتاريخ والساعة، على مدى عام كامل على الأقل، والسؤال الذي تردده وسائل الإعلام المختلفة، يتعلق بهوية الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذه التقنية، والإجابات المحتملة كثيرة بدءاً من أجهزة الشرطة والأمن، وانتهاءً بشريك حياة غيور، إلا أن المتوفر من المعلومات حتى الآن لا يؤكد أو ينفي أن هناك جهة معينة تقوم حالياً، بالفعل، باستثمار التقنية المذكورة، وإنما يحمل الأمر دلائل أكثر

ليبيا:

أعلن «المجلس الوطني الانتقالي» أن مصاريفه اليومية تقدّر بحوالي 051 مليون دولار، وأنه سيعلن إفلاسه إذا لم تسعفه الدول الإمبريالية بقرض قيمته ثلاثة مليارات دولار، قبل حلول شهر حزيران، من أموال الصناديق السيادية الليبية التي جمعتها أمريكا وأوروبا، وتتراوح قيمتها بين 150 و 170 مليار دولار... من ناحية أخرى، تقوم المؤسسات المالية الغربية (مثل مصرف CBSH) والشركات النفطية، بدراسات من أجل إقصاء الشركات التي قبلت شروط الحكومة الليبية لاستغلال النفط الليبي (وهو ذو جودة عالية وتكاليفه منخفضة) كإيطالية «إيني» والألمانية «وينترشال» والشركات الصينية والروسية، والقضاء على المؤسسات المالية والإقتصادية والبحثية الأفريقية التي تأسست بتمويل ليبي، كالبانك الأفريقي للإستثمار والبنك المركزي الأفريقي (مقره نيجيريا) وصندوق النقد الأفريقي (الكامرون) وغيرها، والتي كانت تمويل مشاريع أفريقية دون الإلتجاء إلى صندوق النقد الدولي.

مصر:

تظاهر في ساحة التحرير عمال وموظفون للمطالبة بزيادة الأجر الأدنى وتطبيق قرار المحكمة الإدارية التي أقرت الحد الأدنى للأجور بـ 1200 جنيه (وهو لا يتجاوز حالياً الـ 400 جنيهها - أو الـ 67 دولاراً)، وأعرب المظاهرون عن رفضهم لقانون منع الإحتجاجات العمالية... يعتبر عدد من النقابيين أن على الدولة استرجاع الأموال المنهوبة لتحسين مستوى عيش الأغلبية الفقيرة (40% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر)

البحرين:

بعد التدخل العسكري الخليجي (السعودي خصوصاً) في البحرين لإخماد الحركة الإحتجاجية، أوقفت السلطات عددا كبيرا من النقابيين وفصلت آلاف العمال والموظفين، وسجنت عددا منهم دون توجيه تهمة محددة؛ وتتجه الدولة إلى التضييق أكثر فأكثر على العمل النقابي، وربما محاولة تحريمه، مثلما فعلت قبل ثلاثة عقود. موقع «ليبور ستارت» النقابي.

ولشدة انفعاله لرؤية من يعتبرهم قديسين، وكائنات خرافية تواجه اسرائيل، هتف: «غزّات الدّم بشلّة» وكان يقصد «شلالات الدّم بغزة». وهكذا هتف أبو الوليد بدوره: «يسقط واحد من فوق» وكان بذلك يشوه الشاعر الشهير «يسقط وعد بلفور».

أبو الوليد هذا أسر في الثمانينات من قبل الجيش الإسرائيلي، كان فداثياً وقتها، وهو يتصف بأن له كتف مائل، يومها فسّر الإسرائيليون ميلان الكتف بسبب حمل الأربي-جي، لكنه أقسم على أنّه كان يتجول في بيروت حاملاً برادا يبيع فيه البوظة، وبأن ميلان كتفه يعزى إلى هذا الحمل الشاق!!

بعد هذه الحادثة اجتمع سكان المخيم عند استشهاد أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي كان وما يزال من القادة القلة الذين يجمع كافة الفلسطينيين على احترامهم؛ يومها سدّوا الطرقات، وأحرقوا الدواليب، وهتفوا حتى انتهاء الغيظ. وجاء من تفصّح بعدها طالبا عدم الخروج في مظاهرات لأنها تخفف الاحتقان وحسب، كان المتفصحون يريدون أن يموت الناس جماعة بالأزمات القلبية!!

الاجتماع الثالث كان في عرس لأبناء أحد الوجهاء، يومها جاء أهل العريس بفرقة شعبية من إحدى القرى المجاورة، حيث غنت الفرقة أغان مدهشة مثلاً (الحب الحبيبتو ما هو من بلادي..الحب الحبيبتو من دروشا وغادي) أكتبتها كما تلفظ باللهجة البدوية لريف دمشق باتجاه مدينة القنيطرة. موضحاً أن دروشا هذه هي القرية المتاخمة لمخيم خان الشيوخ، وكان الغني يقصد أنه أحب فتاة من دروشا وما بعدها باتجاه دمشق.

يمكن هنا تسجيل ملاحظة عابرة عن غياب الأهزوجة الشهيرة (ترابك فلسطين ما نبيعوا بالذهب..).

بالطبع ليس غريباً أن يبدو المكان «غريباً كمصيدة»، جامعاً تناقضات متعدّدة، وأن ردّات الأفعال بحاجة لأفعال أولاً، وليس بعيداً عن الصواب، ولربما كانت مشكلة الفلسطينيين دائماً أنهم كانوا أصحاب ردّات فعل ولم يكونوا أصحاب مبادرات إلا في مراحل قصيرة.

الاجتماع الأخير لكل سكان المخيم الذي تجاوز سكانه العشرين ألف نسمة، كان قبل أشهر، في تشييع الشهداء الذين استرجعتهما

حزب الله في عملية التبادل، واللذين وصلا مع شهداء سوريين وتوانسة ومن كثير من الدول العربية. إنه حدث استثنائي في حياة راكدة!! وما زال الرزّ الذي رمته النساء على النعشين الخفيفين، يطير في الشوارع، وسيصير وجبة فرح، وكرامة، (انسّ الشعارات) تطعم كل الجائعين لها.

لماذا أنا حزين وأزرق؟ (من أغنية جاز للويس آرمسترونغ)

هكذا أراقب النعشين محاولاً تخيل ما يمكن أن يكون بداخلهما، إنهم الشهداء من «لا يذهبون إلى النوم»، هي كيميا لا يهتّم بها إلا من يريد أن يكون حلقة في السلسلة التي لا يعرف أحد متى تنتهي. كم شهيداً سقط منا؟ (هذا ليس امتعاضاً من ظاهرة الشهادة)، الأسر الفلسطينية تعرف ذلك جيداً، يعرف الآباء والأمهات كيف ترك أبناؤهم في السبعينات والثمانينات مدارسهم (كل الجند يمضي إلى المجد.. كل الجند يمضي إلى الجبهة)، والتحقوا بالأحزاب الفلسطينية، هكذا صار أبناؤهم كوادراً وقيادات، وكانوا يرقبون طلعاتهم البهية، (أخوة) في حركة فتح (ديمومة الثورة وشعلة الكفاح المسلح)، (ورفاقا) في الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطيني...

منهم من عاد جتة، ومنهم من ظلّ فقيداً، ومنهم من يرجع اليوم رفاتاً، أما من بقي فمحزونون، وقد صاروا بلا مستقبل بعد أن غابوا بخفي حنين.

أنا فلسطيني من مخيم خان الشيوخ (مخيم العودة) كما أسماه ياسر عرفات، في زيارته الوحيدة إليه مطلع الثمانينات، اجلس الآن في (ضواحي الفردوس وأفكر بالفراشات) حسب الشاعر الدنماركي نيلس هاف.



اخترت لك..

لا تصالح.. إلى أن يعود الوجود لدورته الدائرة:

النجوم.. لميقاتها والطيور.. لأصواتها والرمال.. لذراتها والقتيل لطفلته الناظرة كل شيء تحطم في لحظة عابرة: الصبا - بهجة الأهل - صوت الحصان - التعرف بالضيف - همهمة القلب حين يرى برعماً في الحديقة يذوي - الصلاة لكي ينزل المطر الموسمي - مراوغة القلب حين يرى طائر الموت وهو يرفرف فوق المبارزة الكاسرة كل شيء تحطم في نزوة فاجرة والذي أعْتانني: ليس رباً..

ليقتلني بمشيئته ليس أمهر مني.. ليقتلني بسكينته ليس أصدارته الماكرة لا تصالح فما الصلح إلا معاهدة بين ندين..

(في شرف القلب) لا تنتقص والذي اغتالني محض لضم سرق الأرض من بين عيني والصمت يطلق ضحكته الساحرة!

لا تصالح ولو وقفت ضد سيفك كل الشيوخ والرجال التي ملأتها الشيوخ هؤلاء الذين يجبون طعم التريد وامتطاء العبيد هؤلاء الذين تدلت عمائمهم فوق أعينهم

وسيوفهم العريية قد نسيت سنوات الشموخ لا تصالح فليس سوى أن تريذ أنت فارس هذا الزمان الوحيد وسواك.. المسوخ!

أمل دنقل



في ضيافة الشعر

رغماً عني

الأسير سائد سلامة

أصحو من النوم باكراً... ليس بمحض إرادتي إنما كي يتأكد السجان من وجودي فيحصيني ويمضي... تاركاً إيّاي شيئاً، من بقايا شيء يتخمر

أصحو من حلمي... ليس بمحض إرادتي إنما كي لا أستشعر معنى الفرح والجمال فأغتبط كأني إنسان، لا يملك سوى صور الخيال

أصحو من هفتي... ليس بمحض إرادتي إنما كي أخلع عني صفة الغباوة وأبدو أكثر تحضراً تحت عباءة البداوة فقد تعلم السجان أيضاً و صارت جدرانته، من طرز ما بعد الحداثة

وأنا مستلق على مهجع الزفت خاصتي والعالم... كل العالم فوقني وتحتي علي أن أستشعر مثل أخير الخبثاء ما تبديه ملامح الأقران في غرفتي وأن أستخلص بمسحة عين، رقة الأمراء وأنا أستبطن مكامن الجلف والنفور

أصحو من غفلي... ليس بمحض إرادتي إنما، كي لا أسرق من محيط الاستلاب فتفضحني انفعالاتي... إذا ما تحولت إلى عصفور في السراب

أصحو من كبوتي... ليس بمحض إرادتي إنما، كي أتفادي شر أن تتكرر فأثمان الغير تغلى... على تواطؤ الأهل والمعشر.. ولأن طعم المر ليس المر يدرك دون حلاوة السكر

أصحو من نزوتي... ليس بمحض إرادتي إنما، كي أبتّر شهوتي وأسحق مشاعر الوحدة...

أصحو من نزوتي... ليس بمحض إرادتي إنما، كي أبتّر شهوتي وأسحق مشاعر الوحدة...

لكي أتحاشر غلاظة الفرقاء وأنا متكئ على فطاعة يومياتي علي أن أمتص مثل الإسفنج أسباب التوتر وأقبض على جمر السكوت إذا استدعى التستر علي أن أراعي نبرة الصوت والكلام والوقت المتسارع أكثر في الحمام وصلافة سحتني عندما أنهض أو عندما أخذ لآنام علي أن أجم فمي وأصقل لساني على سنن الكرام علي... علي... علي علي أن أحتجب في قنينة وأقوم بواجبي على خير ما يرام

لعلت الأنظمة الداخلية لعلت الأنظمة الإدارية وكفرت بكل ما لقنتني أبي وأعراف البيئة الأبوية كفرت بكل شيء، إذا ما تأول صار حرام...

أصحو من جنوني... ليس بمحض إرادتي إنما كي أتذكر أنني لست مجنوناً فأحاول أن أكون

أصحو من هفتي... ليس بمحض إرادتي إنما كي أخلع عني صفة الغباوة وأبدو أكثر تحضراً تحت عباءة البداوة فقد تعلم السجان أيضاً و صارت جدرانته، من طرز ما بعد الحداثة

وأنا مستلق على مهجع الزفت خاصتي والعالم... كل العالم فوقني وتحتي علي أن أستشعر مثل أخير الخبثاء ما تبديه ملامح الأقران في غرفتي وأن أستخلص بمسحة عين، رقة الأمراء وأنا أستبطن مكامن الجلف والنفور

أدونيس: بلاغة الإلغاء

مروان عبد الرحيم



عدت لقراءة أدونيس بعد الضجة التي أثيرت حوله نتيجة لكلماته التي حسبها البعض تجديفاً وخروجاً على النص الديني وبالتالي ادتدأ ودعوة للكفر والإلحاد. وهذه تهم عادة ما يتم القاؤها في وجه من يحاول التفكير بعيداً عن السائد، وفي هذا السياق أضع ملاحظاتي حول أدونيس بناء على قراءة بعض ما كتب.

يرى أدونيس أن الثقافة العربية أسست على أصلين: اللغة العربية والدين الإسلامي، بل يعتبر الثاني هو المرجع الأول والمطلق. وأن كل المحاولات التي حاولت الخروج على هذين الأصلين باءت بالفشل، أو ظلت هامشية. ويرى أن النتائج لهذه المسألة تمثل في إيجاد أنظمة شطبت الحضور الإنساني للإنسان، وسلبت منه حقوقه كاملة، وأصبح تابعاً ومجرداً من المسؤولية.

يحمل أدونيس بعد ذلك على الثقافة السائدة، ويصفها بأنها «ثقافة دينية بأخلاق وقيم دينية وبمعرفة دينية ومُتخيل ديني»، وبالتالي هي بيت جاهز يولد فيه المرء ويعيش، وسمة هذا المرء أنه يلغي الآخر وينفيه، ولا يتطلع إلا للأخرة بصفتها مصيره النهائي، ولا يسمح داخل هذا البيت حتى بالحوار، بل

تجب الطاعة، ومن يخالف يتهم بالهرطقة أو الانشقاق. ويرى أن الإيمان بالمطلق الذي يمثله (الله)، وكل من يتحدث باسمه يأخذ صفته. إننا، حسب أدونيس، «نعيش في احتضار متواصل، كأننا نعيش في ثقافة ليس الواقع هو الذي ينتجها، وإنما هي التي تنتجها، فكأننا لكي نتأخر يجب أن نغيب» ويستمر الكاتب في تشبيهاته وتصنيفاته للمجتمع العربي والثقافة العربية، ثم يحمل على المجتمع والنظام الغربيين بصفتها صورة أخرى للمجتمع العربي، تحولان الفرد إلى آلة. ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أن الفكرين القومي والماركسي عندما حضرا للمجتمع العربي لم يسهما «في تحرير المجتمع العربي من تقليديته، وإنما على العكس زادهار سوخا وتعقيدا».

وهو يرى أنه لا بد من «مساءلة الذات وتفكيكها» باعتبارها المهمة الأولى للفكر العربي إذا أراد الخروج إلى أفق الفكر والإنسان والحرية. وللوصول إلى ذلك لا بد من الخروج من البنية الدينية، بالبداية بالفصل بين الدين والسياسة، وبين الدين والمؤسسة، ثم يضع مجموعة من الأمور التي يطلبها من المجتمع العربي ليتطور، ومنها أن تحترق الثقافة من السياسة، وتتخلص من فكرة المنوع ومفهوم الحاجز، وتعلي من شأن التعدد وتفتح الأبواب أمام الرغبات، وأن تزول جميع المسبقات. وذلك لتضع نصاً جديداً يعتمد التجربة والحركة والحرية. وبذا يمكننا أن نؤسس لديمقراطية وثقافة ديموقراطية في مستوى الانسان.

نضع من قراءتنا لأدونيس. قدرته الفذة على هندسة نص، من خلال تكرار أفكاره بصيغ مختلفة. كما نلاحظ استلابه للثقافة الغربية، والفرنسية بشكل خاص، وأفكار الثورة الفرنسية بشكل أكثر خصوصية، مع إدانته الظاهرية لنمط الحياة الغربية. وكذلك امتلاكه رغبة مشرعة على جلد الذات،

وتهشيمها، والانتقاص المذل لمكانتها وقدراتها من خلال تحميلها عبء ما تعيشه من تخلف وتراجع واستبداد. إنه يشطب الكاتب تاريخ المعارضة الفكرية والثقافية والسياسية، ويلغي حضورها وجهودها في تغيير الاستبداد بأشكاله المتعددة، وتضحياتها الجمة في سبيل فكرها. ونراه يحمل الفكر الديني، بشكل خاص، مسؤولية ما آلت إليه الأمور، وينسى لأمر ما، أولئك الذين وظفوا هذا الفكر في معاركهم لتكريس الاستبداد والسلطات المطلقة، إنه لا يفرق بين الفكرة، وبين مستخدميها الذين يستغلونها. مع أنه لا يمتلك رؤية مستقبلية واضحة، وإنما هي تهويمات مثالية حلمية، يصوغها بملفوظ محكم الهندسة. وينعدم لديه النموذج الواضح الملامح، الذي ينقل عنه بالكلمات ما هو في الصورة، وكأنما يقول أفكاراً لم يسبق إليها.

أما الفصل الذي يطلبه بين السياسي والثقافي، أو بين الأول والديني، فهو غير واضح الملامح. إنه لا يفرق بين السياسي والسياسة، ولا بين المثقف والثقافة، وكأن الإنسان متماه مع الفكرة، وبالتالي فإن الديني يصبح، بما هو فكر مشكلة الناس، وليس حملة هذا الدين أو ذاك الفكر. ولديه كذلك اضطراب واضح في مفهوم العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، حيث يغلب الفردية المفتوحة على اللامحدود، استناداً للنموذج الغربي، الذي يعيش فيه الفرد حالة أزمة قاتلة منذ عشرات السنين.

وأخيراً نرى أن هناك مفاهيم لا يقف عندها بشكل واضح، بل ينتقل لما بعدها، حتى لو كانت مبهمة، ومنها عدم التفريق بين طرفي مفهوم الفكر، حيث هو السؤال حول الشيء ونقيضه، بينما السؤال حول الشيء فكر، والسؤال عن نقيضه فكر آخر.

الشاعر محمد حلمي الريشة

منشد الحرية النادرة

أيها الشاعر..

لا تبحث عن قارئك.. عن ناقدك..
هما فيك إن لم يكونا أنت

هناك في الطابق الثالث من مبنى بيت الشعر الفلسطيني، حيث لا أحد يصعد إليه، يجلس محمد حلمي الريشة ابن نابلس وحيداً في غرفته.. ليس سوى حاسوبه، وبقية مما تبقى من شجن وأحلام تبددت في الواقع الفلسطيني.. اخترقنا جدران صمته وعزلته، لنجد لديه الكثير الكثير مما أنتج وكتب وترجم.. فالفينا بين يديه بك من هموم الثقافة في هذا الوطن المدفوع قسراً نحو تغيير ثقافته للتلاءم مع أجنداث كثيرة ليس أخطرها أجنحة المحتل النقيض، كما الفينا أمامه برغبتنا في الدخول إلى عوالم جوآنية يكتنزها لنفسه.. فكانت الأسئلة، وكانت إجابته عليها

لاستمرارها بنحت صخرة القصيدة الجديدة بماء الشعر الحديث...! ثم تنهض الروح على الرغم من استمرار بناعة عزلتها، واضعة حبر شعر تال في الإناء / القلب، ناسجة قصيدة مغايرة كل قصيدة ولدت قبلها بقسوة حنان.

في خمسة لاحقة: من أنت مستقبلاً؟

– في القراءة / المقاربة النقدية للشعر ما يسمى التوقع. هل أجيب، من خلال هذا المصطلح، عن أناني مستقبلاً؟ لا أعرف، بل لست أقوى على ذلك. كل لحظة حُبلى لك بجنين ما؛ لست الوالدة، ولا الوالد، ولا حتى الرحم، كي تركزني إلى الصفات الوراثية، ولا بقراءة شغرتيها. أرى، إن أنا راء [شكرًا لك آرثر رامبو]، وليس مُتنبئًا [شكرًا لك أبا الطيب المتنبي]، استمرار العنيد شعرياً، في أغلبه، باتجاه المستقبل اليتيم، لأنني أعتبر نفسي شاعرًا في المقام الأول، موسيقياً في المقام الثاني. أعيش عيش شاعر، وسوف أموت ميتة شاعر.

ما الذي يحدث حين لا تستطع

النادرة بما تمنحني القصيدة، وبما تنهض الإنسانية من ركام عبودية الإنسان للإنسان، بأحسا عن الجمال الكوني، من خلال إصراري على إتقان نشيدي ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، لأن الجمال – كما أفهمه – هو الإتقان، وكلاهما وجهان لعملة الحياة، والشعر الحقيقي هو وجهها الثالث.

أحاول الاستمرار، في مشواري الشعري، مؤمناً بالشاعر في: هذا الناسك الشعري، أنه سعى / يسعى، بكل تواضع وعزم، إلى إحداث تغيير في القصيدة الفلسطينية أولاً، وأعتبره نجح، دون تحديد النجاح فضاء / أفقا / سبياً، في إجراء تحديث ضروري لها، لإخراجها من قصيدة الضرورة / قصيدة اللاقصيدة، إلى القصيدة الإبداع، مع الإشارة إلى: لم أبن / لن أبنى قصرًا لمن لا يستحق كي يشهد الناس فني. «الشعر ليس تعبيرًا عن خط حزب. إنه ذلك الوقت من الليل، وأنت مُستلق في السرير، تُفكر فيما تفكر فيه، تحيل الخاص عامًا، ذلك ما يفعله شاعر» (ألن جنسبيرغ).

لست أخفي، تحت غشاء كلامي، قسوة الآخر / ين، دون مُبرر / ات، ما كان هذا يصعني في حالة لوم الذات الشاعرة

في خمسة أسطر: من أنت ماضيًا؟

– أستدير لأنظر إلي هناك؛ قبل دقيقة مرّت قبل قليل، وقبل كوم دقائق بحجم رمل ما مضى من دورة العمر. أراني أنظر إلى وادٍ سحيق وأنا بعد على حافة حياة، أو بئر تعكس نُدرة مائه وجهًا طفليًا تركته يطفو وحده بعيداً عن تراب اللعب مبيكًا، فأقطر فوقها دمعين من تعب عيّن غاصتاً في القراءة والكتابة، إذ أغوتني القصيدة قبل أن أقبل، ولو لمرة وعلى عجل، فتاة مُراهقتي، فحولتها قصيدتي – أنثائي، ولم تزل. طفولة كنت أرفض انتهاء أجلها، ومُرافقة مرّت من الاتجاه المعاكس لدربي، حتى أنني لم ألاحظها.. يا آله! فرح بأمل أنني بدأت شاعرًا، وفرح بتعب أنني ما زلت، وفرح بيأس أنني حققت، إلى حد ما، قصيدتي التي حلمت بشاعرها.

في عشرة أسطر أخرى: من أنت حاضرًا؟

– على الرغم من أي شيء / كل شيء؛ له عذوبة بحجم فنجان قهوتي المرة، أو له مذاق بقياس قبر مفتوح، فإنني أستمّر مُنشد الحرية

زعيم عربي يتحدث عن شعبه الوفي

مراد العبد الله / عمان

حين أُغلقُ بوابة المدينة
وأحجبُ الشمسَ والهواءَ والسحابَ
عن سكانها.. يصرخون..

يشكون من فسادِ الروح والهواءِ والامكنة
يطالبون بالشمسِ والنجومِ والسحاب..

وحين أستجيبُ

وأفتحُ البوابةَ الكبيرةَ

أكتشفُ فجأةً..

أنهم، لعلّة، لا يخرجون..

حين أحملُ العصا

أسير في الشوارع الوادعة

يختفي الجميعُ

يندسّون في غيابة الأزقة

أكون عندها كئابه

يخاف من ضياعه

يخاف من حضورهم

لكنه، بعلمه، اليقين

يعلم أنهم لا يحضرون..

أمرٌ بالغاية التي توزّع الغموض

أستنشقُ الهواءَ المكتظَّ مثلي بالغموض

وأسمعُ الحفيفَ نابضاً بالغموض

أخافُ عندها، من عتمة الطريق

أظنهم، جميعهم، هناك

في انتظار خطوتي

لكنني أوصل المسير

أعرف أنهم، لعلّة، لا يظهرون..

يقراون الكفّ، مرةً بعد مرةً..

كي يعرفوا الذي يجيء، والذي لا يجيء

لكنهم في كل مرةً يبسطون كفهم

يضافحون خوفهم

ويسترخون دائماً

في وهدة الضياع..

ينام كل واحد قرب زوجته

يشربان في عتمة الروح كأسهم..

ويرفعون روحهم للسماء لتحفظ الآتين..

من قسوة المقام في الحياة

لكنهم في عتمة الفراش والغرق

يرونتي..

أناول المرأة الملقاة في الفراش

لدى كل واحد منهمُ

كتابه القديم

يقرأ منه كل ليلة..

فتستحيل روحه نوباً من السكون

ويحلم الجميع بعدها بوارف الظلال

ويؤمنون أنني هناك لا أكون

ينسون في لحظة انتشاء

أنني أنا الذي يصنع الظلال

يفرش الأحلام في عيونهم

وينقش الكتابة القديمة

كما الذباب..

تماماً، كما الذباب..

جميعهم.. وجمعهم.. وفردهم..

شكلهم ووزنهم

طنينهم وقفزهم

وحين يهبطون كالمنط

على نفاية الطعام

يفعلون مثلما الذباب..

يلحّ فردهم.. يلحّ جمعهم

لذا فأنتي، دائماً.. دائماً..

أكشهم.. تماماً.. تماماً كالذباب..

يوم كنت مثلهم

حاربتهم في عُقرهم

وحين أدركوا أنني الغريب عنهم..

ملكتهم..

صنفتهم..

هذا بلا عيون.. هذا بلا جفون

ذاك يعدو في المدى بشارب معقوف

ورابع يخطو بلا جناح..

وغيرهم كثير..

تركتهم بعدها في حيرة

ونمت في غرفة السماء

بلا هموم

أحب أن أراهم

من شرفة السماء

أطل في الصباح.. في المساء

ومثلما تركتهم..

وجدتهم..

ويوشك الزمان أن يدور

وتتقضي في عدها السنون

حكيمهم يظنّ، بل يقول،

أنني ذاهب إلى زوال

يسائلُ الأقمار والنجوم

عن موعد خفيّ

وتضحك الأقمارُ والنجوم

من يقينه العميق

يعرف الحكيم بعد حين،

أن البقاء لي..

وأنتي، لو شغلوا عقولهم،

أظل أفضل الموجود

لم يعرفوا أن الزمان حولهم

يلف حول عمرهم

خيوط موت هادئ

يمرّ طرفه القصي

من بين أناملتي...

هل يضحك الزعيم وحده

من شعبه..

أم ترى يشركهم؟

وهل يا ترى

يعرف الناس ما يدور

في رأسه حين يغفو من الألم؟

هل يضحك الزعيم من شعبه؟

وهو الذي بدونهم يغدو كما بدأ

أحبهم حين يهتفون لي

يحبسون أنفاسهم لأجل طلعتي

وفي العيون المغمضة

أبدو كغاية من سنديان

وصوتهم يأتي كشوكة نافرة

في لوح صبار كبير..

يمرّ الزمان بهم

كما يمرّ بي،

والفرق أنني، وحدي الذي يعرف الطريق

لامتلاء الزمان

بمثلي وغيرهم..

بمثلهم وغيري..

واخيراً

يا ولدي

هل سأعيد لك قصتنا لتكتشف كل يوم تفاصيل

جديدة؟

هل اخبرك عن المفتاح المعلق في صدر وحدة الخيم

كيف تحرك يوم جاء منتصف أيار، كأنه بندول

ساعة تدق لتذكر العالم كله بنكبتنا؟

أم اذكرك بما قلته لي يوم كنا على قمة الكرمل:

« لا تعجبني حدائق البهائيين، ولكن الخروبة

الرابضة قرب النبع اجمل

كنت قادرا على حب حيفا التي كانت دون ان

اشرح لك

كنت قادرا على التمييز بين المطبوع والمصنوع،

واكتشاف النقش الاصيل من الزائف

يا ولدي

حيفا سنديانة في كرمها... ومحطة قطارات عند

شاطئها، وعمود رخامي عشش الحمام عليه، فصار

علامة.

ويقول سراق التاريخ والجغرافيا.. ان حيفا لهم.. في
حين تكتشف فطرتك ان حيفا لا زالت لنا
هي قصة اعطت لصوت المفتاح صريرا في مغلق باب
قديم وكانك تفتح البايب على نهر من الاسئلة
هل كان دوف غير نسغ شيطاني، ام ان صفية
حملت به سفاحا؟
لا... ليس دوف سوى عارنا... وليست صفية سوى
الخوف الاحمق الذي زرعه فينا التخلف
يا ولدي
هناك بين اقاصي مشرق هذا العالم واقاصي مغربه،
اطفال مثلك عرفوا الحقيقة، لم يصنعوا منها ايقونة،
بل هم يدحرجونها اسئلة تكبر كلما كبروا
لم يعودوا يسألون متى سنعود
بل انهم يصرخون بملء الفم... حتما سنعود



لن أكون عبداً للمرحلة
ولن أقبل وعلى الملاءمة الموقف المذل
لأنني لن أعيش سوى مرة واحدة وسوف أعيشها بشرف



الشهيد رائد نزال